بسم الله الرحمن الرحيم

كلية الآداب والعلوم

قسم اللغة العربية

دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي

(ابن الناظم ٦٨٦هـ/ والمرادي ٧٤٩هـ وابن هشام ٧٦١ هـ وابن عقيل ٧٦٩هـ)

نموذجاً

The Role of Commentaries on Al alfiyah in Simplifying Arabic Grammar

(Ibn AL Nazhem 686 A.H, AL Muradi 749 A.H., Ibn Hesham 761 A.H., Ibn Aqeel 769 A.H.)
(Examples)

إشراف : الأستاذ الدكتور سعيد جاسم الزبيدي

إعداد الطالبة :

عبير محمود شريف داود

٩٨٢٠٣٠١٠٠٤

الفصل الدراسي الأول

٢٠٠٢/٢٠٠١

دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي

(ابن الناظم ٦٨٦هـ/ والمرادي ٧٤٩هـ وابن هشام ٧٦١ هـ وابن عقيل ٧٦٩هـ)

نموذجاً

The Role of Commentaries on Al alfiyah in Simplifying Arabic Grammar

(Ibn AL Nazhem 686 A.H, AL Muradi 749 A.H., Ibn Hesham 761 A.H., Ibn Aqeel 769 A.H.)

(Examples)

إشراف: الأستاذ الدكتور سعيد جاسم الزبيدي

إعداد الطالبة: عبير محمود شريف داود

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
أ. د سعيد جاسم الزبيدي.	.....
أ. د محمود حسني مغالسة.	.....
د. علي حسين البواب.	.....
د. حسن خميس الملخ.	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت.

نوقشت بتاريخ: ٢/١/٢٠٠٢م. وأوصي بإجازتها بتاريخ: / ١/ ٢٠٠٢م.

إهداء

إلى روح والدي الطاهرة، وقد كان يستحثني أن أكون....

إلى التي علمتني أن أمسك القلم، وأحاطتني بالدعاء والرضا...

أمي.

إلى الذي اختار لي من طرق السعادة طريق العلم، وسار معي -

في درب طويل - صديقاً وفياً، ومسانداً مخلصاً .....

إلى زوجي.

إلى الأكف الصغيرة الغضة التي طالما ارتفعت بالدعاء "البريء"

رجاء التوفيق والنجاح... إلى ولديّ.

إلى كل من قدم لي عوناً أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الوافر للأستاذ الدكتور سعيد الزيدي كفاء ما قدم من جهد طيب وصبر مخلص على البحث، وبذل من علمه الغزير ووقته الثمين.

وإلى زوجي الدكتور محمود الحلحولي الذي رعى دراستي الجامعية منذ بدئها، وهيأ من الظروف ما يعين على الدرس والمذاكرة، فذلل العقبات، ويسّر السُبل، وكان لي نعم العون والرفيق.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقراءة هذه الدراسة وتقويمها.

وإلى كل من قدم لي عوناً.

المحتوى

الموضـــــــوع	الصفحة
إهداء	ج
شكر وتقدير	د
المحتوى	هـ
ملخص بالعربية	ح
المقدمة	١
التمهيد : المتون النحوية حتى عصر ابن مالك	٤
عنوانات المتون	٥
مضامين المتون	١٠
الفصل الأول : التيسير عند القدامى والمحدثين	١٩
أولا : التيسير عند القدامى	٢١
المعلم	٢١
الكتاب النحوي	٢٥
المتعلم	٢٦
مظاهر التيسير لدى القدامى	٢٨
الكتاب الميسر	٢٨
نظرات نقدية منهجية ومقترحات	٣٦
ثانيا: التيسير عند المحدثين	٤٢
النقود المنهجية	٤٢
النقود الأسلوبية	٤٥
اتجاهات التيسير :	
١- اتجاه هدم وتدمير	٤٥
٢- اتجاه التيسير التعليمي	٤٦
٣-اتجاه التيسير الجزئي	٤٧
٤- اتجاه التيسير الشمولي	٥٠

	أولا : محاولة إبراهيم مصطفى	٥١
	ثانيا: محاولة لجنة المعارف	٥٥
	ثالثا: محاولة محمد برانق	٥٧
	رابعا : محاولة أحمد عبد الستار الجواري	٥٧
	خامسا: محاولة مهدي المخزومي	٦٠
	سادسا: محاولة شوقي ضيف	٦٤
الفصل الثاني:	**مظاهر التيسير في شروح الألفية**	
	أولا : التيسير في ألفية ابن مالك	٦٨
	ثانيا : التيسير في شروح الألفية	٧٧
	١- التيسير في أساليب العرض والشرح	٧٨
	العنوانات	٧٩
	طريقة الشرح	٨٠
	الترتيب والتنسيق	٨١
	المقدمات	٨٣
	الخلاصة	٨٤
	الشواهد والأمثلة	٨٦
	الربط بين المسائل	٩٣
	أسلوب الحوار	٩٦
	التنبيهات	٩٧
	٢- التيسير في الآراء والترجيحات	٩٩
	مسائل نحوية تتعلق بالأسماء	١٠٠
	مسائل نحوية تتعلق بالأفعال	١٠٩
	مسائل نحوية تتعلق بالحروف	١١٣
	أثر الدلالة في توجيه المسائل النحوية	١١٥
	موقف الشراح من الخلاف النحوي	١١٨
الفصل الثالث:	**أثر الشروح في تيسير الدرس النحوي حديثا**	١٢١
	الآراء التي تلتقي فيها الشروح مع التوجهات التيسيرية الحديثة	١٢١

-التنوين علم التنكير	١٢١
- في التعجب	١٢٢
- في الاستثناء	١٢٣
- في التوابع	١٢٣
- في التعدي واللزوم	١٢٤
المصنفات التي اعتمدت الشروح مصدرا أساسا	١٢٥
القواعد الأساسية للغة العربية	١٢٦
- توضيح النحو	١٢٧
- دروس في شروح الألفية	١٣١
- نحو الألفية	١٣٢
- ألفية ابن مالك : شرح ميسر	١٣٨
- تيسير قواعد النحو	١٤٠
أثر الألفية وشروحها في التأليف النحوي حديثا	١٤١
- جامع الدروس العربية	١٤٣
- النحو الوافي	١٤٤
- التمهيد في النحو والصرف	١٤٤
- في قواعد العربية	١٤٥
- النحو المصفى	١٤٦
- النحو الشافي	١٤٧
- نحو اللغة العربية	١٤٧
خاتمة	١٤٩
المصادر والمراجع	١٥٥
ملخص بالإنجليزية	١٦٦

ملخص بالعربية

دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي

تناولت هذه الدراسة نواحي التيسير في الشروح على متن ألفيـــة ابـــن مـــالك (ت ٦٧٢هـــ) المشهورة بالخلاصة، وانتقت أربعة من أهم هذه الشروح، وأشهرها وأكثرها تداولا بين الدارسين، هي : شرح ابن الناظم (ت ٦٨٦هـــ)، وشرح المرادي (ت ٧٤٩هـــ) وشرح ابن هشام (٧٦١هـــ)، وشرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـــ).

وقد تناولت المتون النحوية حتى عصر ابن مالك، عنواناتها ومضامينها، ودرســـت التيسير لدى القدامى باعتماد المعادلة التعليمية في أطرافها الثلاثة: المعلم، فالكتاب النحـــوي، فالمتعلم، وأبرزت مظاهر التيسير لدى القدامى، التي تجلت في الكتاب الميســـر والنظـــرات النقدية المنهجية.

كما تناولت التيسير لدى المحدثين وصنفته ضمن اتجاهات، كاتجاه التيسير التعليمـــي واتجاه التيسير الجزئي، واتجاه التيسير الشمولي.

وفي سعيها لإبراز نواحي التيسير في الشروح، اهتدت الدراسة بهذه الآراء التيسيرية للنحاة – قدامى ومحدثين– وتبين أن التيسير في الشروح ينتظم في مظهرين اثنين : أولهما : التيسير في أساليب العرض والشرح، حيث استخدم الشراح أساليب متنوعـــة فـــي الشـــرح لتخليص المادة النحوية مما يعتريها من جفاف وجمـــود. وثانيـــهما : التيســـير فـــي الآراء والترجيحات، إذ تبين وجود آراء تيسيرية تفطن لبعض مواضع الصعوبة في النحو، فتحـــاول تيسيرها أو تسويغها، بالإضافة إلى احتكام الشراح إلى واقع الاستعمال اللغـــوي فـــي تـــأييد الآراء النحوية أو تفنيدها، وإثراء الدرس النحوي بالكثير من النصوص اللغوية والـــتراكيب المتنوعة من شتى مصادر الاحتجاج، والاختيار من بين الآراء أرجحها وأقربها إلـــى واقـــع اللغة.

وكانت هذه الآراء التيسيرية تتعلق بمسائل نحوية في الأسماء، والأفعال، والحـــروف، وقد تم عرضها ومناقشتها.

ثم سعت الدراسة بما تأتى لها من نتائج التيسير في الشروح، فتبينت ملامحها وأثرها في دعوات التيسير الحديثة ومحاولاتها، إذ التقت آراء الشراح في التيسير مع آراء المحدثيـــن وكان للشروح قيد الدراسة حضور في بعض المؤلفات التعليمية الحديثة التـــي تـــهدف إلـــى

التيسير، فاعتمدت الشروح مصدرا أساسا انطلقت منه لتحقيق غايتها، ومن أهمـــها : كتـــاب "توضيح النحو" لعبد العزيز فاخر، وكتاب "نحو الألفية" لمحمد عيد.

إضافة إلى تأثر التأليف النحوي الحديث – بشكل عام – بشروح الألفية، على نحو ما نجد في "جامع الدروس العربية" و "النحو الوافي" و"النحـــو المصفـــى" و "النحـــو الشـــافي" وغيرها.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

والصلاة والسلام على رسولنا محمد بن عبد الله أفصح العرب أجمعين وبعد ؛

فتُعدّ المنظومة الألفية لمحمد بن عبد الله بن مالك، والشروح المعلقة عليها، من أشهر المصنفات النحوية التعليمية، التي أفاد منها الدارسون، ولجأ إليها المعلمون والمتعلمون ينهلون من معينها الأحكام والأمثلة والشواهد ، وينظرون –من خلالها– إلى خلاصة الفكر النحوي ولبابه عبر قرون.

وقد احتلت الألفية وشروحها مساحة مكانية وزمانية لا يكاد يباريها فيها أي مصنف نحوي اخر، ولا أظن أن مثل هذه المكانة يمكن اكتسابها بمحض المصادفة، أو الانتقاء العشوائي من المعلمين والمتعلمين.

وبينما نجد الخطط الدراسية –لا سيما الجامعية منها – ما زالت حتى اليوم تتبع الألفية وشروحها في نهجها، وتفيد من مادتها، نرى الرأي السائد لدى معلمي النحو والطلبة – في الأغلب – بأن شروح الألفية عقدت النحو العربي وأسهمت في تعسيره.

ومن جانب أخر نجد في دراسات تناولت الشروح أو نظرت فيها ما يشير –بإعمام– إلى الغاية التيسيرية التي تحققت في الشروح، ونجد دراسات أخرى تناقش مسألة نحوية أو ظاهرة أسلوبية في شروح الألفية وتنعتها بالتيسير، بل إن منهم من رأى أن في" حفظ الشروح لنصوص ثمينة من كتب مفقودة أودى بها الزمن" ضرباً من التيسير!

ولما كانت الآراء والنظرات في الشروح متضاربة إلى هذا الحد، ومنها ما لم يعط صورة صحيحة لحقيقة التيسير، تكوّن لديّ استفهام كبير حول دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي، ومن هنا نشأت قضية الدراسة وأسئلتها، ونهض البحث بالاستقصاء والتحوي والتثبت، لينظر في مظاهر التيسير في الشروح، وانعكاساتها على التأليف النحوي الحديث، وأثرها في دعوات التيسير الحديثة.

وقد انتقت الدراسة أربعة من شروح الألفية، وهي:

١. شرح ألفية ابن مالك، لمحمد بن مالك، المشهور بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) .

٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن أم قاسم بن عبد الله المرادي (ت٧٤٩هـ).

٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد بن عبد الله بن هشام (ت ٧٦١هـ).

٤. شرح ابن عقيل على الألفية، لعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت ٧٦٩هـ).

ولعل في نتائج هذه الدراسة، ما يحث الدارسين ويوجههم إلى النظر في الشروح الأخرى للألفية – وهي كثيرة – وتناولها بالدرس والتمحيص، وكيلها بالميزان الأوفى.

أما منهج الدراسة فيقوم على المنهج التاريخي الوصفي في عرضه للآراء والمسائل النحوية، مع الحرص على التحليل والتقويم في الأغلب .

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تأتي في تمهيد وثلاثة فصول، سبقت بمقدمة وتليت بخاتمة.

تناول التمهيد أشهر المتون النحوية: النثرية والمنظومة حتى عصر ابن مالك، وأولى عناية خاصة بتحليل عنواناتها وتصنيفها وفق دلالاتها لما يقف وراء هذه العنوانات من معان ثرة، تشكل في –مجموعها – مرتكزات قويمة للعملية التعليمية الناجحة.

وقد عرض التمهيد –بإيجاز – لمضمون هذه المتون أيضا.

وتحدث الفصل الأول في التيسير لدى النحاة القدامى والمحدثين، فعرض للعوامل التي أسهمت في تعسير النحو قديما، باعتماد المعادلة التعليمية القائمة على المعلم، والكتاب النحوي والمتعلم، كما بين مساعي التيسير لدى القدامى، التي ظهرت في بعض النظرات النقدية والمنهجية المتفرقة، بالإضافة إلى تصنيف كتب ميسرة للناشئة والمتبلغين.

وعرض هذا الفصل الجهود التيسيرية الحديثة، إذ كانت كثيرة، فمنها ما يقتصر على النقد والتنظير، ومنها ما يتجاوز ذلك إلى طرح الحلول والبدائل. وقد صنفت هذه الدراسة النقود التي وجهت للنحو العربي وأجملتها في قسمين: **أولهما:** النقود المنهجية **وثانيهما:** النقود الأسلوبية.

أما الجهود التيسيرية التي تطرح الحلول والبدائل، فقد صنفتها الدراسة وفق اتجاهات من أهمها: اتجاه التيسير التعليمي، واتجاه التيسير الجزئي، واتجاه التيسير الشمولي.

وأفادت الدراسة من الآراء التيسيرية للنحاة، لتنتقل في الفصل الثاني إلى تناول مظاهر التيسير في شروح الألفية، وقد ضبطت ضمن محورين:

أولهما: يقوم على التيسير في أساليب عرض المادة النحوية وشرحها.

والثاني: ينظر في الآراء النحوية الميسرة في الشروح.

كما تحدث هذا الفصل في أثر الدلالة في توجيه بعض الأحكام النحوية لدى الشواح، وعرض –بإيجاز– إلى موقفهم من الخلاف النحوي.

أما الفصل الثالث فقد رصدت فيه الدراسة أثر الشروح في تيسير الدرس النحوي حديثا، فعرضت للآراء التي تلتقي فيها الشروح مع التوجهات التيسيرية الحديثة، وللمصنفات النحوية الحديثة التي اعتمدت الشروح مصدرا أساسا استندت إليه في التيسير.

ثم كانت الخاتمة، وقد أوجزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

أما مصادر البحث فتأتي الشروح التي اعتمدتها الدراسة في مقدمتها، ثم بعض الدراسات الجامعية السابقة، التي شكلت مدخلا مساعدا لهذه الدراسة، ومنها "ابن الناظم النحوي" لمحمد علي حمزة سعيد، و"المرادي وشرحه توضيح مقاصد الألفية" لعلي عبود الساهي و "ابن عقيل في شرحه للألفية، منهجه وفوائده لمحمد لطفي دحلان، و"شرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية" لمحسن العبيد و"شروح الألفية، مناهجها والخلاف النحوي فيها" لمحمود نجيب، وكانت هذه الأخيرة من أهم الدراسات التي أفدت منها في هذا البحث، ولكن هذه الدراسات جميعها لم تعن بأثر الشروح في تيسير النحو العربي فكانت هذه الدراسة إضافة جديدة إلى ما تم درسه.

ويدين هذا البحث وصاحبته بالفضل الكبير، والشكر الجزيل للأستاذ الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، الذي وسعني بحلمه وعلمه، فما ضن بوقت أو جهد، وما فتئ يزودني بالتوجيهات والنظرات ، والكتب والمراجع مما كان له أطيب الأثر في إنجاز هذا البحث.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة: الذين لا بد أنهم سيغنون البحث بملاحظهم القيمة، ويغدقون عليه من خبرتهم العلمية مما يسهم في إثرائه، فلهم ولأساتذة قسم اللغة العربية جميعا عميق الشكر والعرفان.

والله أسال أن أكون قد وفقت إلى ما قصدت إليه، وأسهمت في خدمة هذه اللغة العظيمة، لغة القرآن الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التمهيد

المتون النحوية التعليمية حتى عصر ابن مالك:
عنواناتها ومضامينها، عرض وتقويم

المتن هو الأصل الذي يشرح وتضاف إليه الحواشي. والماتن في اصطلاح المؤلفين: واضع أصل الكتاب، وهو خلاف الشارح[١]. ومتن الكتاب: ما كتب في وسطه.[٢]

وقد أطلق اصطلاح "المتن" على الرسائل والكتب التي تحوي مبادئ فن من الفنون، وتقتصر على الأساسي والضروري منه بأوجز تعبير وأبينه، إذ تصاغ القواعد فيها بعبارات موجزة مكثفة، تبتعد عن الإسهاب والاستطراد الممل، وتكون بذلك ملخصة تلخيصا دقيقا، يسهل استظهارها وحفظها، وهذا مرتبط بالغايات التعليمية المحضة التي وضعت هذه المصنفات لأجلها.

ولما كانت هذه المتون من الإيجاز إلى الحد الذي يستدعى مزيد شرح وتبيين أحيانا قام معلمو النحو بشرح هذه المتون وتوضيح المشكل فيها، وسجل هؤلاء وطلابهم ذلك كله في أسفل المتون وأطرافها، وأرفقوه بها ساعين لتوضيحها على كل دارس، ثم كان للعلماء والمعلمين بعض الملاحظ والتعليقات يسجلونها على أطراف المتن وحواشيه، حتى بدت مكللة بالشروح والتعليقات من كل مكان، بينما تحتفظ المتون بأصل نصها في الوسط. ومن هنا جاء اصطلاح المتون.

وليس لنا من هذا الاصطلاح إلا أن نحدده بالمتن النحوي التعليمي الذي نرى أنه ذلك الكتاب الذي يضم من المادة النحوية ما يكفل ضبط اللسان، وتوفير ما يحتاجه المبتدئ في قراءة الكتب وفهمها، ومن هذه المتون ما كان نثرا وما كان نظما.

أولا : عنوانات المتون.

يتمتع العنوان دائما بأولوية التلقي، فـ " فعالية الذات/ المتلقي، ستتصب أول ما تتصب على "العنوان" الذي يمثل أعلى اقتصاد لغوي ممكن، وهذه الصفة على قدر كبير من الأهمية، إذ إنها – في المقابل- ستفرض أعلى فعالية تلق ممكنة، وناتج هذه الحرية، سوف

---

[١] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ١٩٧٢م، مادة (م ت ن).

[٢] أحمد رضا العاملي، **معجم متن اللغة**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٨م، مادة (م ت ن).

تضبط الذات نفسها دلاليا، باعتبارها مرتكزا تأويليا، حين تدخل إلى العمل، لقد صارت فعاليتها الحرة مقيدة إلى دلالية العنوان".[١]

و"أولوية تلقي العنوان تعني قيام مسافة مائزة بين العمل وعنوانه، بما يمنح الاثنين استقلالهما، بنسبة أو بأخرى، ليستقل العنوان بمقاصد نوعية، تفرض اتصالا أوليا نوعيا بين "المرسل" و"المتلقي"، ومن ثم، فإن على المنهج الذي ينصب – أساسا– على العمل أن يفرد إجراءات خاصة ومتميزة، لتحليل العنوان.[٢]

يتبين مما تقدم أن العنوان يحمل وسم عمله، وهو في الوقت ذاته يتمتع باستقلالية وظيفية توفرها له أولوية التلقي، فعلى الرغم من جنوح العنوان إلى أقصى قدر من الاقتصاد اللغوي، إلا أنه يحفز احتمالات التأويل والتفسير في ذهن المتلقي بما يمكنه من أن يستشف ما يتوارى وراء هذا العنوان من عمل فكري، مما يجعل هذا الاقتصاد اللغوي منفتحا، غنيا على مستوى الدلالة. وبذلك نستطيع أن نؤكد تعددية وظيفة العنوان وتعقيدها وعمقها، ففي الوقت الذي يكون فيه العنوان علاقة نوعية مع العمل ومقاصده "المحيط الداخلي" نجده يحقق وظيفة وعلاقة أخرى مع "محيطه الخارجي" وقد تكون هذه العلاقة دلالة تأويلية، نفسية اجتماعية، إعلانية تجارية.[٣]

والعنوان الناجح هو ما يحقق أكبر قدر من هذه الوظائف، وهذا ما يفسر اهتمام "المرسل" –عادة– بالعنوان اهتمامه بالعمل، "فالعمل والعنوان متكافئان تكافؤا سميوطيقيا، إلى الحد الذي يجعل الاهتمام بواحد منهما، دون الآخر، إهدارا، ليس لما أهمل فحسب، وإنما لما تم الاهتمام به كذلك".[٤]

وإذا عدنا إلى المتون النحوية التعليمية، التي حفظ لنا الزمان بعضا منها، ولم يبق من بعضها الآخر سوى "العنوان"، وجدناها تحمل تأويلات دلالية متعددة تدور على المحاور الآتية:

---

[١] محمد فكري الجزار، **العنوان وسميوطيقا الاتصال الأدبي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٠.

[٢] المرجع السابق، ص ٨.

[٣] المرجع السابق، من ص ٥–٣٠. وينظر أيضا : بسام قطوس، **سيمياء العنوان**، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ٢٠٠١م، ص ٣٣–٣٩ و ٤٩–٦٢.

[٤] المرجع السابق، ص ٨.

أولا: الاختصار

يصرح كثير من عنوانات المتون النحوية التعليمية بتمتع عملها بميزة الاختصار والتركيز، فنراها تحمل وسم "مختصر" أو "موجز" كما تشي بعض العنوانات الأخرى بهذه الصفة، إذ توسم بـ"المقدمة" أو "المدخل" لأنها وسيلة ومقدمة يتوصل بها الدارس إلى التخصص في علم يعتمد على علم النحو، ويمكن أن يدخل في هذا الباب تلك الكتب التي وسمت بـ "الجمل"، إذ يحمل العنوان دلالة الاختصار والشمول، ويتبين من المتن أن ليس المقصود بـ "الجمل" جمع "جملة"، إذ لم تعالج هذه المتون مبحث الجملة على الإطلاق، وجميعها كتب مختصرة، أشار واضعوها إلى غاية الاختصار التي يسعون إليها.[١]

وأهم المتون التي تحمل عنواناتها دلالة الاختصار: كتاب "الجمل في النحو" المنسوب للخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، ومقدمة في النحو لخلف الأحمر (ت ١٨٠هـ)، ومختصر في النحو للكسائي[٢] (ت ١٨٩هـ)، ومختصر نحو المتعلمين للجرمي[٣] (ت ٢٢٥هـ)، والمدخل في النحو للمبرد[٤](ت ٢٨٥هـ) والمقتضب له أيضا، ومختصر في النحو لابن كيسان[٥] (ت ٢٩٩هـ)، ومختصر للزجاج[٦] (ت ٣١٠ هـ)، وكتابا الموجز وجمل الأصول[٧] لابن السراج

---

[١] ينظر: الخليل ، **الجمل في النحو**، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص ٣٣. ومحمد إبراهيم عبادة، **كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد: دراسة تحليلية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ت. الزجاجي، **الجمل في النحو**، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ط١، ١٩٨٤م، ص ٣٢٥ و ٤٠٩. عبد القاهر الجرجاني، **الجمل**، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م، مقدمة المحقق ص هـ.

[٢] ابن النديم، **الفهرست**، تح: رضا تجدد بن علي، د.م، د.ت، ٧٢. وياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ٥/٢١٠.

[٣] ابن النديم، **الفهرست** (م. س)، ٦٢. والقفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م، ٢/٨٢.

[٤] ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، (م. س)، ٧/٨٨.

[٥] ابن النديم، **الفهرست** (م. س)، ٨٩ والقفطي، **إنباه الرواة** (م. س)، ٦/٣٤٥.

[٦] ابن النديم، **الفهرست** (م. س)، ٦٦. وياقوت الحموي، **معجم الأدباء** (م. س)، ١/١٤٨. والقفطي، **إنباه الرواة** (م. س)، ١/ ١٦٥.

[٧] ويسمى أيضا "الأصول الصغير" وهو مختصر لكتاب الأصول، وهذا الأخير اختصر فيه ابن السراج أصول العربية وجمع مقاييسها ووسمه بأنه كتاب إيجاز ويقع في ثلاثة أجزاء، ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧م، ج١/٢، ٢٧، ٣٤٣ وغيرها.

(ت ٣١٦هـ)، والجمل في النحو للزجاجي (٣٤٠هـ)، والجمل في النحو لابـــن خالويـــه[١] (ت ٣٧٠هـ)، والإيجاز في النحو للرماني (ت ٣٨٤هـ)[٢]، والمقدمة المحســـبة لابـــن بابشـــاذ (ت ٤٦٩هـ)، والجمل لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، والأنموذج للزمخشـــري (ت ٥٣٨هـ). والخلاصة لابن مالك (ت ٦٧٢هـــ).

وقد تسمح العنونة "مختصر" بتأويل هذه الكلمة إلى كون المتن الموسوم بها اختصارا لكتب موسعة سابقة، لكن هذا التأويل ينفيه ما وصل إلينا من هذه المتون، يقول خلـــف فـــي تقديم مختصره: "لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكـــثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر والطرق العربية، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه، ويعمل فيه عقله، ويحيط به فهمه، فأمعنت النظر والفكر فـــي كتاب أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم أدع فيها أصلا ولا أداة ولا حجة ولا دلالة إلا أمليتها فيها، فمن قرأها وحفظها وناظر عليها، علم أصول النحو كله، مما يصلح لسانه فـــي كتـــاب يكتبه، أو شعر ينشده، أو خطبة أو رسالة إن ألفها".[٣]

ويقول محقق "الموجز" لابن السراج :"...أما كتاب "الموجز" فنرى تســـمية الكتـــاب تتفق مع ما في داخله من إيجاز، لأن القواعد العلمية قد صيغت بأسلوب موجز".[٤]

ما تقدم يؤكد تحرر أصحاب هذه المتون من التبعية والتقليـــد ، كمـــا يؤكـــد الغايـــة التعليمية التي سعوا إليها، والتي صرح بها العنوان وهي الاختصار.

وحري بنا أن نشير إلى بعض كتب النحو التي كانت عنواناتها تعد بالاختصار، فـــإذا بمضامينها تكذب تلك الوعود، ولا أدل على ذلك من كتاب "المقتضب" للمـــبرد (٢٨٥هـ)، إذ يذكر المحقق أن "المقتضب" من أضخم ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف.[٥]

---

[١] ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م، ١٠٣٦/٣.

[٢] ياقوت الحموي، (م. س)، ١٨٢٧/٤.

[٣] خلف بن حيان الأحمر، **مقدمة في النحو**، تح: عز الدين التنوخي، دمشق، ١٩٦١م، ص ٣٤.

[٤] ابن السراج، **الضوء الوهاج على الموجز**، تحقيق محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصـــر، ١٩٨٠م، ص ٣٤.

[٥] المبرد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ١٣٩٩ هـ ، **مقدمة المحقق**، ج١، ص ٨. وخديجـــة الحديثي، **المبرد سيرته ومؤلفاته**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م، ص ٥.

ثانيا: تحقيق الكفاية

ثمة عنوانات تمني متلقيها بأن يحقق الكفاية من أصول النحو ومبادئه بما يصلح لسانه وقلمه، فتوحي أنها من الشمول والتمكن ما يستغني به المتعلم عن الرجوع إلى كتب النحو الأخرى لتفصيل أو استزادة. ومن أشهرها: المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، والكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ).

ثالثا: الوضوح

لم يكن خافيا على أحد ما اكتنف علم النحو من تعقيدات وتفريعات، فكان أن جاءت بعض العناوين لتنفي هذه "السمة"، ولتطرد التخوف والتهيب من ذهن طالب هذا العلم، فهذه العبارات "الموحية" كان لها – دون شك- أثر إيجابي في نفوس شداة العلم، وهذا ما يثبته العلم الحديث، الذي يؤكد الدور الكبير والخطير لعملية "الإيحاء" فإذا اقترن هذا "العنوان الموحي" بحقيقة "الوضوح" في المتن التعليمي جنى الطالب ثمرات هذا العلم بنفس منشرحة وعقل منفتح.

ونذكر من المتون التعليمية التي امتازت عنواناتها بهذه الدلالة: الإيضاح، لأبي علي الفارسي (ت ٣٣٧هـ) والواضح، لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، والمقرب لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ).

رابعا: الترويج

الترويج دلالة فنية إعلانية تحوي عناصر الجذب والإغراء، استخدمها علماء النحو ومعلموه بذكاء واتقان، فنجدهم يجملون النحو ويقربونه إلى النفوس بعنوانات براقة، مشعة، أو حتى مشهية، ومن أبرزها : التفاحة [١] في النحو للنحاس (ت ٣٣٧هـ)، واللمع في العربية لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، و"ملحة الإعراب" للحريري (ت ٥١٦هـ)، والمصباح لناصر الدين المطرزي (ت ٦١٠هـ)، والدرة الألفية في علم العربية، لابن معط (ت ٦٢٨هـ).

وقد ظهر احتراف النحاة بهذا الفن فيما بعد أكثر فأكثر، إذ أخذوا يتأنقون باختيار العنوانات، كما أضافوا إليها من السجع، ما أكسبها جرسا موسيقيا جماليا، منحها خفة في

---

[١] يقول عارف النكدي في حديث عن كتاب التفاحة :"قد يستغرب أن يسمى كتاب في النحو باسم التفاحة، ولا نسبة بين الاسم والمسمى، إلا أن غير واحد من المؤلفين قد سموا كتبهم بـ "التفاحة" في موضوعات لا صلة لها بالتفاح".(!!) ينظر: عارف النكدي (التفاحة في النحو، تحقيق كوركيس عواد)، **مجلة مجمع دمشق**، مجلد ٤٢، ١٩٦٧م، ص١٤٩-١٥٢.

اللفظ، أسهم في شيوعها وانتشارها، والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منها : ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ت ٧٤٩هـ)، وكذلك كل من : شذور الذهب في معرفة كلام العرب، وقطر الندى وبل الصدى، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت ٧٦١هـ) وغيرها كثير.

جدير بالذكر أن جميع المتون الآنف ذكرها، التي تحمل دلالات الاختصار، والكفاية، والوضوح كانت تحمل في طياتها عنصر الترويج والإعلان، إذ إن تلك الدلالات بحد ذاتها كانت تشكل عنصر جذب محبب لكل طالب علم.

إن كل هذه الدلالات (الاختصار والكفاية والوضوح والترويج) هي محاور رئيسة لمرتكزات علمية تعليمية ترقى بالعمل، إذا ما تحققت فعلا فيه، وتجعله ناجحا على المستوى التعليمي، الأمر الذي يؤكد عمق الفكر التعليمي لدى النحاة القدامى، وإحاطتهم بأصوله ومبادئه وحيثياته، على المستوى النظري في الأقل.

مضامين المتون :

أولا: المتون النثرية

سعى علماء العربية لنشر علمها الجليل، وتأليف المصنفات التي تجمع مسائل النحو بإيجاز وشمول، لتعليم الناشئة وتلقينهم خلاصة النحو وأصوله، وقد كثرت هذه المصنفات حتى طغى هذا الاتجاه التعليمي في التأليف النحوي، وكان من أهمها :

١- مقدمة في النحو :

لخلف بن حيان الأحمر البصري (ت ١٨٠هـ)، وهو كتاب شديد الاختصار، عالج أبواب النحو وموضوعاته وقد كفل خلف الأحمر لمن قرأه وحفظه أن يصلح لسانه، في كتاب يكتبه، أو شعر ينشده، أو خطبة أو رسالة إن ألفها".[١]

ونهج خلف الأحمر في "مقدمته" الاكتفاء بذكر القاعدة الأساس، ثم يشرع بذكر أمثلة تبين القاعدة وتوضحها وتبين فروع المسألة دون شرح أو تعليق، مما يلقي بالعبء الأكبر على جهد الطالب وذكائه وفطنته بتأمل الأمثلة وتحليلها وتبين تفاصيل المسألة، كما عمد خلف الأحمر إلى الاستشهاد أحيانا قليلة بالشعر والقرآن الكريم.

---

[١] خلف الأحمر، **مقدمة في النحو**، (م.س) ص ٣٤. وينظر: محمود حسني مغالسة، نفي كتاب مقدمة في النحو عن خلف الأحمر، مجلة جامعة دمشق، المجلد السابع، العددان السابع والعشرون والثامن والعشرون، ١٩٩١م، ص ٣١-٧١.

٢- **الموجز :**

لأبي بكر محمد بن السري، المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، وكتابه "الموجز" تتحقق على صفحاته سمة الإيجاز، الذي قد يكون مخلا أحيانا فهو – مثلا- لا يأبه بتعريف مصطلحات وإنما يضعون عنوانا للباب ثم يشرع بالتقسيم والتفريع وإعطاء الأمثلة دون شرح أو تعليل أو توضيح. وهذا ما دفع محقق الكتاب إلى "إضافة الكثير من المعلومات استيفاء لقاعدة، أو توضيحا لإشارة، أو بيانا لعبارة، أو إكمالا لنقص"[١]. ويتناول كتابه موضوعات النحو والصرف والأصوات.

٣- **التفاحة في النحو :**

لأبي جعفر النحاس النحوي (ت ٣٣٨هـ) وهو كتاب مختصر جدا، إلى الحد الذي يشكل فيه وجبة علمية صغيرة، ولكنها غنية الفوائد، كالتفاحة تماما.

ويقع الكتاب في ست عشرة ورقة إلا أنه تناول شتى أبواب النحو وموضوعاته بعبارة واضحة، وطريقة يفرضها الاختصار إذ يذكر القاعدة ويعتمد على الأمثلة دون الاستشهاد بالقرآن الكريم أو الشعر.[٢]

٤- **الجمل في النحو :**

لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، ويعد كتابه "الجمل" من كتب النحو الجامعة، فقد ضم خمسة وأربعين ومائة باب، تناولت أبواب النحو والصرف، والأصوات، والتأريخ، والضرورات الشعرية.

ويقدم الزجاجي في جمله نحوا سهلا خاليا من التعقيد وجفاف الحدود والقواعد، ويكثر من الشواهد القرآنية الكريمة والشعرية والأمثلة، ليصل بمناقشتها – بيسر وسهولة – إلى تقرير قواعد موضوعاته مع براعة في التحليل والتعليل، مما يشد القارئ ويشوقه إلى متابعة القراءة دون إحساس بضجر أو نفور، الأمر الذي يجعل الكتاب مناسبا لمستوى المتعلمين، وفي الوقت نفسه لا يعدم المتخصصون النفع والفائدة.[٣]

---

[١] ابن السراج ،**الضوء الوهاج على الموجز** (م. س)، ص ٨.

[٢] أبو جعفر النحاس، **التفاحة في النحو**، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٢م.

[٣] علي توفيق الحمد، مقدمة على **الجمل في النحو**، (م. س)، ص ١٨ وما بعدها.

٥- **الإيضاح العضدي :**

لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، المتوفى سنة (ت ٣٧٧هـ)، وكان قد وضع كتابه "الإيضاح" لعضد الدولة البويهي الذي استصغره واستهان به، فأردفه الفارسي مغيظا بكتاب "التكملة"، وفي هذا الأخير قال عضد الدولة "قد غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو" [١]، وبهذا ينقسم الكتاب إلى قسمين: القسم الأول "الإيضاح" في النحو، والثاني وهو "التكملة" في الصرف. ويضم "الإيضاح" ستين ومائة باب مرتبة ترتيبا منهجيا يجمع بين المتجانس من الموضوعات، ويدل دلالة واضحة على ما يمتاز به أبو علي من قدرة على التنظيم والابتكار، فهو مختصر لكتاب سيبويه، وقد ألم بما فيه في نظام علمي واضح، فهو يعنون للباب ويوضح بإيجاز ما يقصد به في الاصطلاح ثم يشرع ببيان وجوه المسألة وأقسامها مع إعطاء أمثلة وافية واضحة.

وبالرغم من اختصار الكتاب إلا أنه حفل بالشواهد النحوية التي اتبع فيها السابقين، وجمع ما تفرق في كتب المتقدمين بأسلوب سهل واضح، وعبارة مشرقة تكاد تخلو من الغريب والتعقيد.

٦- **الواضح :**

لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، المتوفى سنة (ت ٣٧٩ هـ)، تناول الكتاب موضوعات النحو والصرف والأصوات.

و"حرص الزبيدي في كتابه "الواضح" على عدم الفصل بين النحو واللغة، فقد نظر إلى قواعد اللغة من حيث ارتباطها بالمعنى، وعني بإيراد الأمثلة الكثيرة الشائعة الاستعمال، محاولا تقويم التراكيب اللغوية الدارجة على الألسن، وإشاعة الصحيح منها... سالكا بذلك طريق اليسر والسهولة، دون أن يثقل ذهن المتعلم بكثير من قواعد اللغة العربية".[٢]

٧- **اللمع في العربية :**

صنعة الشيخ أبي الفتح عثمان بن جني، المتوفى عام (ت٣٩٢ هـ)، وكتابه "اللمع"،

---

[١] أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٩٦٩م، مقدمة المحقق ص ط.

[٢] عبد الكريم خليفة، **تيسير العربية بين القديم والحديث**، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، د.ت، ٤٧. وينظر كذلك مقدمته على كتاب: **الواضح**، لأبي بكر الزبيدي، مطابع المجمع العلمي الملكية، عمان، ١٩٧٧م ، ص ١٣.

وجيز مكثف، ثلثا مادته في النحو، والثلث الأخير في الصرف.[١] عرض فيه المسائل مجملة دون تفريع فيها أو تفصيل لمختلف الآراء التي تتنازعها، فاكتفى بعرض الرأي الذي اقتنع بصوابه وأكثر رأيه على المذهب البصري.

وقد جرى ابن جني في "اللمع" على نهج النحاة السابقين في الاستشهاد بالقرآن والشعر وكلام العرب الفصحاء، وامتاز أسلوبه بالوضوح والدقة وحسن التنسيق، الأمر الذي جعله منافسا لكتاب الزجاجي" الجمل"، إذ يروي لنا القفطي أن الجمل كان "كتاب المصريين، وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام، إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جني، والإيضاح لأبي علي الفارسي".[٢]

٨- **المفصل في صنعة الإعراب**

لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، المتوفى سنة (٥٣٨هـ)، ويقع الكتاب في أربعة أقسام، الأول في الأسماء، والثاني في الأفعال، والثالث في الحروف، أما القسم الرابع فهو في المشترك بين الأسماء والأفعال والحروف.

ويذكر الزمخشري أن المفصل "كتاب في الإعراب، محيط بكافة الأبواب، مرتب ترتيبا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي، ويملأ سجالهم بأهون السقي".[٣] وهكذا يصرح الزمخشري برغبته بتقريب النحو وتوضيحه، وقد شهد له بذلك كثير من العلماء، فهذا ابن يعيش في "شرح المفصل" يقول "إنه كتاب جليل القدر، نابه الذكر، جمعت فصوله أصول علم النحو، وأوجز لفظه، فتيسر على الطالب تحصيله"[٤]، إلا أنه مشتمل على "لفظ أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل، ومنها ما هو باد للأفهام إلا أنه خال من الدليل مهمل"[٥]، وهذا لا ينفي أهمية الكتاب، ودوره في تقريب النحو إلى المتعلمين، فقد حاز على قبول العلماء، وكان يدرس – جنبا إلى جنب – مع المتون النحوية الأخرى.[٦]

---

[١] ابن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.

[٢] القفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، (م. س)، ١٦١/٢.

[٣] الزمخشري، **المفصل**، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص ٢٩.

[٤] ابن يعيش، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت. ٢/١.وفاضل صالح السامرائي، **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**، دار النذير، بغداد، ١٣٨٩هـ، ١٩٧٠م، ص ١٠٨-١٤٦.

[٥] ابن يعيش،

شرح المفصل (م. س)، ص ٢.

[٦] عبد العال سالم مكرم، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص٣٢١.

٩- الكافية

لجمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب الكردي، المتوفى عام (٦٤٦هـ)، و"الكافية" خلاصة نحوية موجزة، اقتصرت على مسائل النحو دونا عن مسائل الصرف، وقد نهج فيها ابن الحاجب نهج الزمخشري في "المفصل" فجاءت في أربعة أقسام: أسماء، وأفعال وحروف، ومشترك من أحوالها.

وقد عمد ابن الحاجب إلى "التلخيص والإيجاز لدرجة أن الدارس لها يجد صعوبة في فهمها، وحل تراكيبها، والوقوف على الغرض من عباراتها. فهو وإن حاول بهذا العمل أن يلخص النحو، ويقدمه قواعد سهلة للمبتدئين إلا أنه خانه (كذا) الحظ، فجاء تلخيصه يحمل ألفاظا غير واضحة، ولعل ابن الحاجب أحس أنه لم يوفق في هذا التلخيص كل التوفيق، فاتجه إلى شرحه لينير الطريق لسالكه، ويعبد السبيل لدارسه".[١]

١٠- المقرب

لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور، المتوفى سنة (٦٦٩هـ)، وكتابه "المقرب" كتاب نحو، وصرف، وأصوات، وأدب كذلك. ويصف ابن عصفور كتابه بأنه "تأليف منزه عن الإطناب الممل والاختصار المخل، محتو على كلياته، مشتمل على فصوله وغاياته، عار من إيراد الخلاف والدليل، مجرد أكثره من التوجيه والتعليل، ليشرف الناظر فيه على جملة العلم في أقرب الزمان، ويحيط بمسائله في أقرب مكان".[٢]

ويتسم منهج ابن عصفور في كتابه "المقرب" بالدقة في التعريفات والحدود، وحسن التقسيم والتنظيم بغية الضبط وحصر الموضوعات، وذلك للتسهيل وتقريب المسائل إلى الأذهان، بالإضافة إلى حسن التعليل، وتوضيح المعاني اللغوية وإبرازها، وتقديم ملخص لما يذكره في الباب في بدايته، كما يكثر الاستشهاد بالشعر، أما شواهده الأخرى فهي قليلة.

ثانيا: المتون المنظومة :*

ارتبط ظهور المتون المنظومة بعوامل عدة تجاوزت الغايات التعليمية والرغبة في الإيجاز والتيسير على شداة النحو ومتعلميه، لتسعى إلى حفظ النحو العربي وأصوله، بجمع

---

[١] عبد العال سالم مكرم، **المدرسة النحوية في مصر والشام** (م. س)، ص ٦٥.

[٢] ابن عصفور، **المقرب**، تح: أحمد الجوزي وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، د.ت، ص ٤٣. والمقرب، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

* ينظر: رزوق فرج رزوق، **الشعراء التعليميون والمنظومات التعليمية**، المورد، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ١٩٩٠م، ص ٢٠٧-٢٢٦.

"ما كثر من القواعد في موجز الكلام".[١] وذلك بعد أن دالت دولة الثقافة والعلم ببغداد سنة ٦٥٦هـ، وقضاء التتار على الكثير من كتب التراث العربي[٢]، مما أسهم في دفع العلماء إلى جمع شتات العلوم في منظومات مكثفة جدا تحمل في طياتها الأصول والحدود والقواعد والآراء المختلفة للعلماء السابقين بما يحفظ هذه العلوم ويحميها من الضياع، خاصة أن للشعر مكانة خاصة في النفوس، إذ يعذب وقعه ويسهل حفظه، ومن أهم المتون المنظومة في النحو:

١- **المنظومة النحوية المنسوبة للخليل**

هي منظومة في ثلاثة وتسعين ومائتي بيت من البحر الكامل، تناولت معظم أبواب النحو ومسائله، ونسبت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٨٠هـ).[٣]

وقد استهلها بمقدمة تمهيدية استغرقت ستة وعشرين بيتا، تحدثت عن أهمية النحو وضبط الكلام، ثم انتقل للتعريف بالنحو، فقال:

(٢٧) النحوُ رفعٌ في الكلام وبعضه خفضٌ، وبعضٌ في التكلم ينصبُ

(٢٨) زيدٌ وعمرو إن رفعتَ، ونصبُه (زيدا)، وخفضُهما بكسرٍ يعربُ

ثم بدأ بالعنونة لأبوابه النحوية، فكان أولها باب رفع الاثنين، فباب حرف الجر، فباب الفاعل والمفعول به، ثم باب حروف الرفع، وباب ترى وظننت وخلت وحسبت، وباب حروف كان وأخواتها، وباب حروف إن وأخواتها.. إلخ.

وقد ترك الخليل أبوابا نحوية هي من صلب النحو العربي مثل باب الحال، أنواع المعارف، الاشتغال، التنازع، العدد وكناياته، أسماء الأفعال، التمييز، الإضافة. مع أنه قد أشار إلى بعضها عرضا في بعض الأحيان مثل التعريف والتنكير، أو مثل لبعضها في سياقات أخرى مثل الحال... وهناك بعض الأبواب ذكرت ضمنا متداخلة مع أبواب نحوية أخرى مثل الإعراب والبناء، والإعراب الأصلي والفرعي.[٤]

---

[١] محمد طنطاوي، **نشأة النحو، تاريخ أشهر النحاة**، دار المعارف، القاهرة، ط٢، د.ت، ص ٢٧٢.

[٢] ينظر في: عبد العال سالم مكرم، **المدرسة النحوية في مصر والشام**، (م. س)، ص١٤٠ و٤٤٢.

[٣] جهد محقق المنظومة في إثبات الزمان الذي قيلت فيه المنظومة وأكد سبقها على المنظومات الاخرى المشهورة، ثم قدم دلائل كثيرة - لا تخلو من وجاهة- ترجح نسبة المنظومة للخليل. ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي**، تح: أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٥م.

[٤] أحمد عفيفي، **دراسته على المنظومة النحوية المنسوبة للخليل**، (م، س)، ص ٥٠.

وتميزت المنظومة بوضوح العبارات، وابتعادها عن الالتواء والتعقيد، والاهتمام بالقاعدة النحوية العامة والتمثيل لها دون التعرض للجزئيات النحوية والتفريعات والتقسيمات أو المسائل الخلافية.

٢- ملحة الإعراب

لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري، المتوفى سنة (٥١٦هـ)، و"ملحة الإعراب" أرجوزة في النحو تقع في أربعة وسبعين وثلاثمائة بيت، نظمها تلبية لطلب صديقه أبي الفتح هبة الله بن صاعد حيث سأله أن ينظم في النحو مختصرا، يحفظه المبتدئون، فشرع في نظم الأرجوزة[١]، وقد استهلها بمقدمة تمهيدية ثم شرع بذكر الموضوعات النحوية، مبتدئا بباب الكلام، يقول :

حدّ الكلامِ ما أفادَ المستمعْ نحو سعى زيدٌ وعمرو مُتبّع
ونوعه الذي عليه يُبنى اسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ معنى

فالحريري يبتدئ أرجوزته بباب الكلام، فباب الاسم، فالفعل، فالحرف، ثم يذكر طائفة من الأبواب الصرفية كالتصغير والنسب، وألف الوصل، والقطع، والمذكر والمؤنث، والأفعال المهموزة، ثم يعود إلى ذكر أبواب نحوية تدور على الأدوات ونواصب الأفعال، واستخدامها، والجوازم بأنواعها، ويختتم أرجوزته بباب النداء.[٢]

٣- الدرة الألفية في علم العربية :

للشيخ زين الدين أبي الحسن يحيى بن عبد المعطي الزواوي، المتوفى عام (٦٢٨هـ)، والدرة الألفية هي "أول منظومة نحوية في ألف بيت، ولم يسبقه أحد في نظم القواعد النحوية في ألف بيت، فهو صاحب الفضل في هذا الشأن لأنه فتح الباب لمن أتى بعده..".[٣]

يقول – بعد مقدمة تمهيدية– في باب الكلام:

---

[١] ياقوت الحموي، **معجم الأدباء (م. س)**، ص ٢١٢.

[٢] الحريري، القاسم بن علي، **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

[٣] عبد العال مكرم، **المدرسة النحوية..**، **(م. س)**، ص ٥٤.

اللفظ إن يفد هو الكلامْ نحو مضى القومُ وهم كِرامْ
تأليفهُ من كَلم واحدُهـــا كلمـــــة أقسامُهـــــا أحدّها

وتمتاز ألفية ابن معط "بالعذوبة والسلاسة والإحكام في صياغة القواعد النحويـــــة"[١]، كما تمتلئ بالشواهد الشعرية والآيات القرآنية المضمنة في النظم، رغبة في توضيح الأمـــور وربطها بالمشهور من الشواهد الشعرية والآيات القرآنية، حتى تثبت القاعدة في ذهن القارئ، ومنهج ابن معط في هذا يشابه إلى حد كبير الأساليب التربوية الحديثة في طـــرق التدريـــس حيث يبدأ الشارح بذكر القاعدة أو الموجز للموضوع ثم يبدأ بالتفصيل".[٢]

و"يبتعد ابن معط عن الإيجاز الذي هو من طبيعة المتون، وبخاصة المتون النظميـــة، فيطنب في ألفيته، ويستقصي أكثر المسائل... كما يجمع الأبواب المتناسبة في بـــاب واحـــد، ولذا جعلت ألفيته في واحد وثلاثين بابا".[٣]

٤- الخلاصة، ألفية ابن مالك

لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، المتوفـــــى عـــام (٦٧٢هـ)، والألفية متن منظوم في النحو والصرف، مطلعها :

[١] قال مُحمدٌ هو ابنْ مالكِ أحمدُ ربي اللهَ خيرَ مالكِ[٤]

وبعد مقدمة استهلالية يشرع بباب الكلام:

[٨] كلا مُنا لفظٌ مفيدٌ كاستقـمْ واســمٌ وفعلٌ ثم حرف الكَلِمْ
[٩] واحدُها كلمةٌ والقولُ عـمّ وكلمـــــةٌ بها كـــلامٌ قد يُؤَمْ

---

[١] ابن معطي، **الفصول الخمسون**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، منشورات عيسى البـــابي الحلبـــي، د.ت، د.م، ص ٣٨.

[٢] علي موسى الشوملي، **شرح لألفية ابن معطي: تحقيق ودراسة**، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٥م، ص ٣.

[٣] عبد العال مكرم، (م. س)، ص ١٧٨.

[٤] ابن مالك، محمد بن عبد الله ، **ألفية ابن مالك**، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٥م، ص ٣.

وقد سماها ابن مالك "الألفية"، متأثرا بابن معط[١]، لأنها تقع في قرابة ألف بيت، كما أطلق عليها "الخلاصة" لأنها خلاصة لمنظومته الكبرى "الكافية الشافية"، التي تقع في أربعة وتسعين وسبعمائة وألفي بيت.

ويتضح من تقديم ابن مالك في ألفيته قصده إلى الإيجاز والتيسير، إذ يعد بأن "تقوب الأقصى بلفظ موجز"[٢]، وهذا ما وفق ابن مالك إليه فعلا، فالألفية "تنحو نحو تبسيط النحو، وتتوخى السهولة واليسر في طرح قضاياه، واختيار المذهب الأسهل لحفظ قواعد النحو، وضبطه، ووضعه أمام الدارسين، وعلى الرغم من أن هذا النظم كان ولا يزال نظما علميا تعليميا، إلا أنه امتاز بالصفاء والسهولة".[٣]

وتقع الألفية "في ثمانين بابا تبتدئ بباب الكلام، مرورا بجميع أبواب النحو، وانتهاء بأبواب الصرف وآخرها باب الإدغام، هكذا في تسلسل ودقة تنسيق وترتيب، يرتبط فيه اللاحق بالسابق.

و"بالرغم من الإيجاز والاختصار اللذين هما من طبيعة النظم العلمي وغاياته، لكن ذلك لم يمنع ابن مالك من أمرين :

أولهما : اقتباس الشواهد من القرآن الكريم والشعر والأقوال المسموعة عند العرب.

والثاني: تعرضه لمسائل الخلاف بين النحويين".[٤]

إلا أن ابن مالك لم يتشدد لأي من المذهبين، بل كان نهجه الترجيح والاختيار، مثبتا ما يراه الأصوب والأيسر في آن واحد.

---

[١] يفرد علي موسى الشوملي حديثا مطولا يقارن فيه بين ألفية ابن معط وألفية ابن مالك، ويبين مواضع تأثر ابن مالك به، مما لا مجال لتفصيله هنا. ينظر: علي بن جمعة ، ابن القواس ، **شرح الألفية ابن معطي: تحقيق ودراسة علي الشوملي (م.س)**، ص ٧٦ وما بعدها.

[٢] **ألفية ابن مالك**، البيت (٤).

[٣] هاني العمد، **مصادر المكتبة العربية في اللغة والأدب والمعاجم والتراجم**، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن، ١٩٩٩م، ص ٣٥٦.

[٤] محمود نجيب، **شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، ١٩٩٩م، ص٣٩.

وقد حظيت "الألفية" بقبول العلماء واهتمامهم، فتناولوها بالشرح والتعليق على مر الأيام، حتى فاقت شروح هذا المتن أغلب المتون الأخرى، فنجد الباحث محمود نجيب يحصر للألفية ستة وتسعين شرحا، فضلا عن الحواشي والتعليقات التي ذكر منها أربعة وسبعين[١] مستدركا على ما ذكره الباحث محسن العبيد إذ عرض اثنين وسبعين شرحا وسبعا وستين حاشية وتعليقا.[٢]

---

[١] مجمود نجيب، **شروح الألفية (م. س)**، ص ص ٤٤-٦٤.

[٢] محسن العبيد، **شرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ١٩٩٣م، ص ص٣٩-٥٠.

الفصل الأول

التيسير عند القدامى والمحدثين

أولا: التيسير عند القدامى

اكتسب النحو أهمية وقداسة، لارتباطه –منذ نشأته– بالقرآن الكريم، فمن المعلوم أن التصنيف النحوي منذ بدئه اقترن بغايات ترمي إلى حفظ لغة القرآن الكريم، وتقويم الألسنة والأقلام فلم يكن الداعي لعلم النحو ثقافيا فحسب، إنما كان ثقافيا دينيا في آن، ولذا فقد كان واضعو هذا العلم يسعون به نحو الانتشار، فكانت غالبية المؤلفات النحوية تتسم بطابع تعليمي، أو في الأقل تسعى إليه. ولما كانت اللغة العربية من المتانة والعمق والتنوع، وتعدد الوجوه والترتيبات، وجودة السبك بمكان؛ فقد عكس النحو –بقوانينه وقواعده– هذه الحقيقة، فاستوى النحو –بعد جهد ولأي– علما دقيقا، متينا، فيه– بطبيعته– من الصعوبة النسبية ما لا ينكر. وهذه الحقيقة لا تطعن في النحو العربي، أو تنقص من قدره.

وقد تأثر النحو في مراحل تكوينه الأولى بالمناخ الفكري العام الذي كان سائدا آنذاك، والقائم على الاتجاهين النقلي والعقلي معا[١]، واختلط النحو– نتيجة حتمية– بما ليس منه، الأمر الذي سبب تعقيده، وزاد من صعوبته.

وقد كان لهذه القضية ملابسات أخرى، نتبين باستعراضها مساعي التيسير ونقيضه، وذلك باعتماد المعادلة التعليمية التي تقوم على المعلم، والكتاب، والمتعلم:

أولا: المعلم:

إذا نظرنا إلى المعلم الذي هو العنصر الفاعل– وربما الأهم– في العملية التعليمية، وجدنا من العلماء من اتخذ النحو صناعة، ووسيلة معاش، فكان ثمة مساع مقصودة لإبقاء النحو على مستوى معين من الصعوبة، فهذا الخليل (ت ١٧٠ هـ) يصرح بقدرته على التيسير، ولكنه يأبى، يقول: "من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القوي والضعيف– لفعلنا، ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا"[٢]. هكذا يعلل الخلط الذي بدأ يزحف إلى النحو العربي شيئا فشيئا، وهكذا يباح، ويطغى الأمر حتى يصبح منهاجا يقره الخليل ويقرره، فيقول: "لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه"[١]. وقد يظن من هذا القول أن الخليل راض عن دخول الحشو وفضول القول إلى علم النحو، إلا أن الخليل بقوله هذا –كما أرى– يعكس لنا واقع النحو العربي من وجهة نظر

---

[١] ينظر: عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦م، ص١٥٩.

[٢] مصطفى جواد، **قواعد النحو البدائية**، ص٢٠. نقلا عن فيصل أحمد فؤاد، **الاتجاهات النحوية الحديثة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٧٦م.

المتعلم، كما يسوغ المسلك الذي يتخذه المعلم إلى قواعده أيضا، يؤكد هـذا تحليلنـا لمقولـة الخليل: فما يحتاج إليه المرء من علم النحو هو ما يكفل له ضبط اللسان والقلم، لكن المرء لا يبلغ هذه الغاية حق البلوغ –برأي الخليل– حتى يتعلم "ما لا يحتاج إليه"، ومن الشائع أن مـا كان يملأ كتب النحو ومصنفاته من مسائل المنطق وأساليب التعليل والقياس والتقدير والتأويل هو ما كان ينظر إليه على أنه فضلة لا يحتاج إليها متعلم النحو. ولكن الخليل لا يرفض هـذا الذي "لا يحتاج إليه" وإنما يراه ضرورة ووسيلة توصل إلى الغاية المطلوبة، وكأني بـالخليل يرى "ما لا يحتاج" أداة تعليمية تخدم الدرس اللغوي، وتعين المرء بعد ذلك على الوصول إلى ما يحتاج إليه من علم النحو بعد أن امتلك الأدوات التي توصله إلى هذه الغاية.

وقد أدرك أبو شمر –الذي كان قد سمع قول الخليل– أن هذه الوسائل أو "ما لا يحتاج إليه" قد أصبح ضرورة لا غنى عنها حين قال: "إن كان لا يتوصل إلى ما يحتاج إليه إلا بمـا لا يحتاج إليه، فقد صار ما لا يحتاج إليه يحتاج إليه". ومما يؤيد ما ذهبت إليه أن الجـاحظ (ت٢٥٥هـ) نقل قول الخليل هذا واستشهد به، عندما أراد أن يثبت أن كتابه "**الحيوان**" كتـاب "موعظة وتعريف وتفقه وتنبيه" على الرغم مما فيه من مزاح وهزل، وقد أكد أن هذا الـهزل الذي وظفه إنما هو وسيلة للوصول إلى الجد والعبرة، فأصبح الهزل يحتاج إليه تماما كالجد.

إلا أن هذه التوجهات التي أقرها الخليل، اقترنت بتوجهات أخرى للتيسير، نستطيع أن نتبين شيئا منها باستقراء نحو الفراء (ت ٢٠٧ هـ) الذي كان يعتمد على ما روي عن العرب أكثر من اعتماده على الأقيسة النظرية والمنطقية، كما كان له آراء في قسـم مـن المسـائل اللغوية اتسمت بالسلامة واليسر، هذا بالإضافة إلى اعتماده مصدرا عظيما من مصادر اللغـة وهو الحديث الشريف الذي احتج به مخالفا مذهب البصريين والكوفيين على السواء[٢]. وكـأن محترفي النحو قد استهجنوا هذه الجهود التيسيرية لـدى الفـراء، وخـافوا علـى مصـير "صناعتهم"، فقالوا: "إن دام هذا على هذا علم النحو الصبيان"[٣]. وأجمعوا على مقاطعة مجلسه حتى يضطر أن يتوقف عن الإملاء خشية أن ينتشر مذهبه في التيسير.

---

[١] الجاحظ، **الحيوان** تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م، ج١، ص٣٧.

[٢] ينظر: أحمد مكي الأنصاري، **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، المجلس الأعلى لرعاية الفنـون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٤م، ص ص٤٠٨، ٤٢٤–٤٢٧، وغيرها.

[٣] ابن النديم، **الفهرست**، تحقيق: ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، ط١، ١٩٨٥م، ص١٣٣.

واستطاع بعض النحاة بهذا الأسلوب أن يحولوا النحو من علم آلة يتوسل بـــه إلـــى غيره من العلوم، إلى علم غاية يطلبه المتعلم ما حيي فلا يبلغ مراده منه، ولقد تمكن النحـــاة من هذه الصنعة حتى أحكموا فنونها، فأمسوا يراوحون بين اليسير والعسير، ولهم في ذلـــك مأرب يصرح به الأخفش (ت ٢١٥ هـ) للجاحظ، الذي كان يلحظ تلك الأساليب ويدرســـها، متسائلا -بأسلوبه الساخر- عن سر هذه المراوحة بين ما يفهم فيكون يسيرا، ومـــا لا يفـــهم فيمسي عسيرا، يقول الجاحظ: "وقلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فلـــم لا تجعل كتبك مفهومة كلها، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقـــدم العويـــص وتؤخر بعض المفهوم؟! قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلـــت حاجاتهم إلي فيها، وإنما كانت غايتي المنالـــة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم، لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التكسب ذهبت.."[١]

ولربما أسهم الجو العام بإذكاء هذا التوجه، فقد نقل عن نظراء الأخفش أنهم كـــانوا يكبرونه لأنه يتكلم بما لا يفهم[٢]. كما أحيط كتاب سيبويه بما يعجز النظر ويغشـــي الألبـــاب، حتى قنع النحاة أنفسهم بعمق النحو وصعوبته، وصاروا مأخوذين بـــ "قرآن النحو"، يستقبلونه بعلمهم ويتوجهون إليه، وكان المازني (ت ٢٤٩ هـ) يفجأ من يريد تعلم النحو بسؤاله الخـــالد: "هل ركبت البحر؟" تعظيما لكتاب سيبويه واستصعابا[٣]. ولا يخفى ما لمثل هذه الأساليب مـــن تثبيط للهمم، وبث الرهبة في نفوس المتعلمين!

ولقد كان لتعدد أساليب النحاة، واختلاف مذاهبهم -فيما بعد- أثر بالغ فـــي تعســـير النحو، وإضفاء هالة من الغموض حوله، يصور ذلك ما قيـــل فـــي نحـــاة القـــرن الرابـــع: "النحويون في زماننا ثلاثة: واحد لا يفهم كلامه وهو الرماني، وواحد لا يفهم بعض كلامـــه وهو أبو علي الفارسي، وواحد يفهم جميع كلامه بلا أستاذ وهو السيرافي"[٤]. فقد شـــاع عـــن الرماني (ت ٣٨٤ هـ) أنه يخلط النحو بالمنطق، أما الفارسي فلعله كان يحاول أن يســـترضي

---

[١] الجاحظ، **الحيوان**، (م. س)، ج١، ص٩٢.

[٢] الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طباعة محمد ســـامي الخـــانجي، مصر، ط١، ١٩٥٦م، ص٧٥.

[٣] أبو البركات الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط٣، ١٩٨٥م، ص٥٥.

[٤] ياقوت الحموي، **معجم الأدباء (م. س)**، ج٥، ص٢٢٠.

جميع الأذواق، فبينا هو يتأثر بميل النحاة إلى التيسير؛ فيضع كتاب "الإيضاح"؛ يفجؤه نقد عضد الدولة الذي وسمه بـ" نحو الصبيان"، فيتجاوب مع الذوق الجديد، ويجنح في "التكملة" إلى التعسير!

أما السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) فلربما اعترف له بالفضل والتيسير لكونه الأسبق إلى شرح كتاب سيبويه من أوله إلى آخره، بغريبه وأمثاله وشواهده وأبياته، وبهذا يكون قد أسهم في تيسير "الكتاب" إذ "بسط معناه، وجلا مبهمه، وتمم جزيئاته، واستقصى موضوعاته، وعرض فيه آراء سيبويه وآراء غيره من أعلام اللغة والنحو بما لم يسبق إليه من قبل ولا من بعد" [١]. وقد عبر ابن السيرافي أبو محمد يوسف (ت ٣٨٥ هـ) عن تيسير والده للنحو، فقال: "وضع أبي النحو في المزابل بالإقناع" [٢] يريد أنه سهله حتى لا يحتاج إلى مفسر. وكأني بابن السيرافي -بتعبيره هذا- يرى في تسهيل النحو شيئا من الضعة والمهانة لهذا العلم، حتى رأى تلك المكانة له بعد التسهيل!

والنحو واحد، إلا أنه يختلف باختلاف علمائه ومعلميه، يؤكد ذلك جملة من الأحكام أطلقها الفارسي على عدد من النحويين المعاصرين له، وإذ كانت هذه الأحكام مشوبة بروح التنافس بين المتعاصرين [٣]، فمن الأجدر أخذها بشيء من التحفظ، إلا أنها -في جميع الأحوال- تعكس شيئا من اختلاف الأساليب والمذاهب بين النحاة، فالفارسي يقول في نحو الزجاجي "لو سمع الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه" [٤]، كما يعبر عن البون الشاسع بين نحوه ونحو الرماني بقوله: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء" [٥].

وإذا، فلم يكن ثمة ضابط لأساليب معلمي النحو ومذاهبهم، ولم يكن ثمة موجه محدد لأهدافهم، فكانت الأمور تسير وفق رؤيتهم وهواهم، وما يؤثر بهذه الرؤى والأهواء، عدا ما

---

[١] عبد المنعم فائز، **السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٣م، ص٩ وما بعدها.

[٢] ياقوت الحموي، **معم الأدباء**، (م.س)، ج٨، ص١٤٩.

[٣] ينظر تفصيل ذلك: مازن مبارك، **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، مطبعة جامعة دمشق، ط١، ١٩٦٣م، ص ص٧٣-٨٥.

[٤] أبو البركات الأنباري، **نزهة الألباء...**، (م.س)، ص٣٧٩.

[٥] ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، (م.س)، ج٥، ص٢٢٠.

روي عن الكسائي حين انتدب علي بن الحسن الأحمر (ت ١٩٤هـ) ليخلفه في تعليم أبناء الرشيد، إذ كان الأول قد وضع خطة تعليمية محددة راعى فيها التدرج والتنوع في آن، بما يتناسب مع مستوى المتعلمين، فقال ينبه "الأحمر" الذي كان سينوب عنه في تعليم أبناء الخليفة بعدما أصابه الوضح :"إنما يحتاجون كل يوم إلى مسألتين في النحو، وبيتين من معاني الشعر، وأحرف من اللغة".[١]

ثانيا: الكتاب النحوي:

لقد كان الكتاب النحوي هو الوعاء الذي حوى كل ما تقدم من أساليب ومذاهب وأفكار للنحاة، وليس هذا فحسب، فلقد كان الكتاب النحوي المرآة التي عكست "الجو الفكري العام" الذي نشأ فيه النحو وتطور، فقد "أمدته القراءات بالنقل والاعتماد على الرواية، وأمدته الأصول والكلام بالطابع العقلي، الذي جعله لا يتوقف عند ظواهر اللغة توقف الوصف المباشر، وإنما يتعداه إلى تفسير هذه الظواهر تفسيرا عقليا يوصله إلى القوانين المطردة التي يرونها فيما وراء الاستعمال اللغوي"[٢].

ولا يفوتنا هنا أن نذكر قضية ذات بال، فقد كان معظم رجال الطبقة الأولى من النحويين من الموالي[٣]. وقد أدى هذا إلى "تسرب عناصر أجنبية من مناهج التفكير إلى النحو"[٤]، فكان هؤلاء يعالجون العربية بطريقة قد تحيد عما ينطق به العربي سجية، الأمر الذي انعكس على كتب النحو المختلفة، وكتاب سيبويه أكبر شاهد على ذلك، إذ يفتح سيبويه –على فضله– بابا لا يغلق من المسائل الافتراضية والتمارين غير العملية[٥]، ويعرض –أحيانا– عن تمثل لغة العرب باختلاق أمثلة مفتعلة يتمخض عنها بابا الاشتغال والتنازع، وتفريع بعض المسائل وتشقيقها في أمور تكون أو لا تكون، وتتدخل الفلسفة وعلم المنطق لتعليل الأقيسة النظرية التي لا تعتمد على شاهد من كلام العرب، ويتولد عن ذلك نظرية

---

[١] جلال الدين السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، مصر، ١٣٢٦هـ، ج١ص ٣٣٤.

[٢] عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث، (م.س)**، ص١٩.

[٣] محمد عيد، **أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٨٠.

[٤] نعمة رحيم العزاوي، **في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥م، ص٢٠.

[٥] ينظر مثلا: سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ج٢، ص٢٢٦، ج٣، ص٣٣٣، وغيرها.

"العامل" لبيان أسباب الرفع والنصب والجر والجزم[١].

أما المادة العلمية للكتاب النحوي فقد كانت تدرس الصوت، والنظم، والدلالة، ضمن المحاور والمتغيرات الآتية: القواعد والقوانين النحوية، ووجوه الخلاف بين النحاة في المسائل، والعلل والتأويلات والعوامل النحوية، والشواهد وإعرابها وتوجيهها، واللهجات وما يتصل منها بالنحو.[٢]

وقد سلك العلماء طرقا مختلفة في ترتيب هذه المادة، "لكنها جميعا ترمي إلى غاية واحدة هي البحث في الكلمة من حيث ضبط آخرها، وفي العوامل التي ينشأ عنها هذا الضبط، وفي صوغ الكلمات واشتقاقها، وفي الجملة وأنواعها"[٣]. وتتدرج المؤلفات في مجموعها تحت "سبعة أقسام هي: تقديم جديد، أو إتمام ناقص، أو شرح مستغلق، أو اختصار شيء بلا إخلال بالمعنى، أو جمع متفرق، أو ترتيب شيء مختلط، أو تصحيح أخطاء ارتكبها مصنف"[٤] والمؤلفات النحوية لا تخلو من واحدة مما سبق.

والحق أننا لا نجد من بين هذه المصنفات على اختلافها كتابا يمثل بغيتنا في كتاب متكامل التيسير، إلا أن منها ما يقدم صورة تقترب بشكل أو بآخر من الهدف التيسيري لدينا، مما سنفرد له عنوانا مستقلا.

ثالثا: المتعلم

كان المتعلمون يضيفون إشكالية أخرى للنحو العربي، إذ لم يكن ثمة سن معينة يبدأ فيها تعلم النحو، فهذا سيبويه (ت ١٨٠ هـ) يتعلم النحو غلاما[٥]، بينما الزجاج (ت ٣١١هـ)

---

[١] ينظر التفصيل في قضية العامل: خليل عمايرة، **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي**، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨٥م. وليد عاطف الأنصاري، **نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا**، رسالة جامعية مخطوطة، اليرموك، ١٩٨٨م، ص١٣٢-١٤٢. وأحمد علي محمد، **تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي**، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩١م، وإبراهيم السامرائي، **النحو العربي نقد وبناء**، دار البيان، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ص٢١٣؛ وحسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٠، ص١٤٦.

[٢] عبد الكريم الأسعد، **الوسيط في تاريخ النحو العربي**، دار الشواق، الرياض، ط١، ١٩٩٢م، ص٢٨٨.

[٣] المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

[٤] هاني العمد، **مقومات مناهج التأليف العربي في مقدمات المؤلفين**، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٧م، ص٢٠٦.

[٥] الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، (م.س)، ص٦٧.

يحترف مهنته ثم "يشتهي النحو" فيلزم أبا العباس المبرد[١]. وليس هذا فحسب، فقد يكون المعلم أصغر سنا من تلميذه، إذ يروى أن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ) كان أكبر من معلمه سيبويه[٢]. فـ "لم تقترن المستويات التعليمية بسن أو مستوى ثقافي معين" ونتيجة لذلك "لم توزع أبواب النحو ومسائله على مراحل من عمر المتعلم"[٣].

ولا ننسى أن هؤلاء المتعلمين لم يكونوا دائما عربا، بل كانوا -في أغلب الأحيان- من الأعاجم، وهذه الحال تتطلب لغة أكثر وضوحا، وأسلوبا أكثر تدرجا في عرض المسائل والقواعد، وعناية أكبر بالجانب التطبيقي.

وقد نبه الكثيرون على تفاوت مستويات المتعلمين، فالجاحظ (ت ٢٢٥ هـ) يوصي بالصبيان، فيقول: "أما النحو فلا تشتغل قلب الصبي به، إلا بمقدار ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، أو شعر إن أنشده، وشيء إن وصفه. وما زاد عن ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به من رواية المثل السائر، والخبر الصادق، والتعبير البارع، وإنما يرغب في بلوغ غاية النحو ومجاوزة الاقتصار به من يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور، ومن ليس له حظ غيره، ولا معاش سواه، وعويص النحو لا يجدي في المعاملات ولا يضطر إليه في شيء"[٤]. وبهذا يمايز الجاحظ بين مستوى الصبي المبتدئ، ومستوى المتخصص ومن أراد النحو غاية.

وهذا ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) يصنع منهاجا للتثقيف يوصي فيه بـ"مطالعة النحو" من غير تعمق فيه، يقول: ".. ولا بد له (أي المتعلم) من مطالعة النحو، ويكفيه منه ما يصل به إلى اختلاف المعاني، بما يقف عليه من اختلاف الحركات في الألفاظ، ومواضع الإعراب منها"[٥]. ويقول في موضع آخر: "أما التعمق في علم النحو ففضول لا منفعة بها، بل هي مشغلة عن الأوكد، ومقطعة دون الأوجب والأهم.. وأما الغرض من هذا العلم فهو المخاطبة، وما بالمرء حاجة إليه من قراءة الكتب المجموعة في العلوم فقط، فمن يزيد في هذا العلم إلى إحكام كتاب سيبويه فحسن، إلا أن الاشتغال بغير هذا أولى وأفضل،لأنه لا منفعة للتزيد على هذا المقدار الذي ذكرنا، إلا لمن أراد أن يجعله معاشا، فهذا وجه فاضل لأنه باب من العلم

---

[١] أبو البركات الأنباري، **نزهة الألباء...**، (م.س)، ص١٨٣.

[٢] الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**(م.س)، ص٧٤. وينظر: ابن النديم، **الفهرست**، (م.س)، ص١٣٤ .

[٣] محمد عبادة، **النحو التعليمي في التراث العربي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ت)، ص٢١٥.

[٤] شوقي ضيف، **تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ١٣.

[٥] ابن حزم، **التقريب لحد المنطق**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٥٩م، ص١٩٨.

على كل حال"[١]. وهو بهذا يمايز بين النحو من حيث هو ضرورة لتقويم اللسان، وقراءة الكتب، والنحو من حيث هو باب من العلم، ووجه فاضل للمعاش.

أما ابن خلدون فقد أكد أن النحو من العلوم الآلية التي يتوسل بها إلى غيرها من العلوم، ولذا فلا ينبغي أن يوسع فيها الكلام أو تفرع فيها المسائل، كما ألقى ابن خلدون باللائمة على النحاة لأنهم أوسعوا الكلام في النحو و"أكثروا من التفاريع والاستدلالات بما أخرجها عن كونها آلة وصيرها من المقاصد" وذكر أن في ذلك "مضرة بالمتعلمين على الإطلاق، لأن المتعلمين اهتمامهم بالعلوم المقصودة أكثر من اهتمامهم بوسائلها، فإذا قطعوا العمر في تحصيل الوسائل فمتى يظفرون بالمقاصد؟ "[٢]

وبمثل هذه الدعوات بدأ التأليف النحوي يقترب أكثر فأكثر نحو المتطلبات التعليمية، التي تقتضي مراعاة مستوى المتعلم، وتيسير المادة النحوية لتقريبها من أذهان المتعلمين، فقد تنبه كثير من النحاة على ما انتهى إليه النحو من نفور المتعلمين منه، بسبب ما قدمنا من اختلاطه بالعلوم الأخرى كالمنطق والفقه والكلام، وعدم مراعاة مستويات المتعلمين، فسعوا إلى تصفية النحو، وأسهموا في تيسيره، ويلاحظ أن الرؤية التيسيرية كانت تطرد بتقدم الزمان، إذ كلما تقدم الزمان، كانت استجابة النحاة وتوجهاتهم نحو التيسير تتقدم وتزداد. وباستقراء التاريخ النحوي نرى أن التيسير لدى القدامى يتجلى بمظهرين اثنين: أولهما: الكتاب الميسر، وثانيهما: تقديم النظرات المنهجية النقدية والمقترحات.

وتفصيل الأمر كالآتي:

أولا: الكتاب الميسر:

ظهر التأليف التعليمي متأخرا -نسبيا- عن التأليف العلمي المتخصص، فبعد أن اكتمل وضع علم النحو وتمت مسائله، اتجه بعض النحاة إلى التصنيف التعليمي، الذي يخاطب المتعلم، ويسعى لتقريب المادة النحوية وتوضيحها، ولهذه المصنفات التعليمية من السمات ما يجعلها تندرج في قائمة "الكتاب الميسر"، وأهم هذه السمات التيسيرية:

١٠ تراعي مستوى المتعلمين من المبتدئين أو الشادين مع أن غالبية هذه الكتب لم تحو مقدمة تبين منهج الكتاب وتفصيل مضمونه، كالموجز لابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، والتفاحة لابن النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، إلا أنه إن وجدت المقدمة فإنها تكون مختصرة جدا يبين فيها الكاتب

---

[١] ابن حزم، **رسائل ابن حزم الأندلسي**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، المؤسسة العربية، ١٩٨٠م، ص٦٤.

[٢] ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٣، (د.ت)، ج٣، ص١٢٤٩.

أنه يوجه كتابه للمتعلمين المبتدئين أو الشادين، رغبة في توضيح المسائل النحوية وتقريبها إلى أذهانهم.

٢. تعالج هذه الكتب القضايا الأساسية، أو الأكثر استعمالا وتداولا على الألسن والأقلام. نتبين ذلك باستعراض ما حوته هذه الكتب من موضوعات، فمقدمة خلف الأحمر –مثلا– تبدأ بأقسام الكلام، ثم الحروف التي ترفع كل شيء بعدها، فالتي تنصب، ثم الحروف التي تخفض، فالتي تجزم، ثم يبين خلف الأحمر وجوه الرفع فالنصب، ثم ينتقل إلى إن وأخواتها، فكان وأخواتها، فحروف الإشارات، فالحروف التي تقتضي الفاعل، فالحروف التي تقتضي المفعول، فالجواب بالفاء في باب إن، ثم باب الحروف التي تنصب الأفعال، ثم باب الحكاية، فأبواب النداء المفرد والمنسوب والمضاف، ثم باب الندبة،ثم باب الاستثناء، ثم التحقيق، فالتحذير والإغراء، ثم حديث عن منذ ومذ، فحروف النسق، ثم ما لا يصرف،ثم ما كان على فعلان ومفاعيل ومفاعل وفعلاء، ثم حديث عن "قط"، والمذكر والمؤنث، و"رب" و"كم".

أما التفاحة لأبي جعفر فيبدأ بأقسام الكلام، فالإعراب، ورفع الاثنين والجمع، وأقسام الأفعال، ثم الفاعل والمفعول به، ثم الابتداء، فحروف الخفض، ثم الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، فالحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، ثم الحروف التي تنصب الأفعال المستقلة، فالتي تجزمها، ثم الجواب بالفاء، وحروف الرفع، والمفعول الذي لم يسم فاعله، والمعرفة والنكرة، وما يتبع الاسم في إعرابه، والنعت، وحروف العطف، والتوكيد، والبدل، والحال، والظروف، والإغراء والتحذير، والتفسير، والتعجب، والنداء، والعدد، وحروف الاستثناء، وعلامات التأنيث، وألفات الوصل في أوائل الأسماء، والأسماء التي لا تنصرف.

ويشابه كتاب "الموجز" لابن السراج ما تقدم من محتوى، فهو يبدأ بتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، ثم ينتقل إلى باب الإعراب والتثنية والجمع، فباب الأسماء المرتفعة وهي المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه ومشبه بالفاعل نحو اسم كان وأخواتها، ثم ذكر للفعل الذي لا ينصرف نحو فعل التعجب وعسى..، ثم باب الأسماء التي عملت عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، فذكر المنصوبات، فالأسماء المجرورة، فالأسماء المبنية، ثم إعراب الأفعال وبناؤها، فباب الحروف التي جاءت لمعنى، فالوصل، والوقف، والهمز، والمذكر والمؤنث، والممدود والمقصور، والتثنية والجمع ،والعدد، وجمع التكسير، والتصغير، والنسب، والمصادر، والإحالة، والتصريف، والإدغام. وتضاهي الكتب الميسرة الأخرى هذه الكتب في موضوعاتها أو تزيد عليها قليلا.

٠٣ تركز هذه الكتب على القاعدة "الأم"، ونقصد بها الجزء الرئيس من القاعدة التي ينـــدرج تحتها أكبر قدر ممكن من الظاهرة النحوية، دون التعرض لـــ"فلسفة" هذه القاعدة. فإذا نظرنا في مقدمة خلف الأحمر نجده يقول في باب الرفع: "الرفع يأتي من ستة وجوه لا غير، وهي: الفاعل، وما لم يسم فاعله، والابتداء وخبره، واسم كان، وخبر إن، فكل ما أتى من الرفع بعد هذا فهو من هذه الستة، وراجع إليها وجزء منها"[١]. أما باب كان وأخواتها فيقول: "وهي ترفع الأسماء والنعوت وتنصب الأخبار، وهي كان وأمسى، وأصبح، وظل، وبـــات، وزال، ومـــا زال، وما دام، وصار، وليس. تقول: كان عبد الله جالسا، (عبد الله) مرفوع لأنه اسم كـــان، ونصبت (جالسا) لأنه خبر كان. وكذلك تفعل بأخواتها مثل ذلك[٢]. أما أبو جعفر النحاس فـــإن القاعدة تظهر من العنوان فلا يتكلف إعادتها، فهو –مثلا– يعقد لكان وأخواتها بابا يعنونه بـــ" باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار" ويشكل هذا العنوان القاعدة الأم التي يريد النحاس ذكرها، وهكذا يشرع بذكر الحروف قائلا: "وهي إن، وأن، ولأن، وليـــت، ولعـــل، ولكن، ثم يعطي مثالا.[٣] ويعد هذا التركيز على القاعدة "الأم" نهجا لغالبية الكتـــب التعليميـــة الميسرة.

٠٤ لا تركز هذه الكتب على القواعد والمسائل الفرعية، وقد تغفلها أحيانا، إذ تتلمس بعـــض الجزئيات التي ترى فيها صعوبة وتسعى إلى تجاوزها، ويظهر هذا جليا فيما استعرضنا مـــن نماذج في التركيز على القاعدة "الأم".

٠٥ تسقط بعض الأبواب النحوية التي يظن أن لا حاجة للمتعلم غير المتعمق بـــها، كبـــابي التنازع والاشتغال.

٠٦ تعرض للرأي الذي يقتنع الكاتب بصوابه، وتغفل الآراء والخلافات الأخرى.

٠٧ تخلو هذه الكتب من العلل إلا ما يندرج تحت "العلل التعليمية"[٤]. كقول النحاس: "كان زيد قائما. رفعت زيدا لأنه اسم كان، ونصبت قائما لأنه خبر كان"[٥].

٠٨ تعتمد القدر الأيسر من المصطلحات والتعريفات، التي لا غنى للمتعلم عنها.

---

[١] خلف الأحمر، **مقدمة في النحو**، (م.س)، ص٥١.

[٢] خلف الأحمر،(م.س)، ص٦٤.

[٣] أبو جعفر النحاس، **التفاحة في النحو**، (م.س)، ص١٨.

[٤] ينظر في تصنيف العلل: الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، القاهرة، ١٩٥٩م.

[٥] أبو جعفر النحاس، **التفاحة** ...، (م.س)، ص١٨.

٠٩ تكثر فيها الأمثلة والشواهد، وتميل غالبية هذه الكتب إلى صياغة أمثلة من جمل قد ترد في الاستعمال اليومي، أكثر من الشواهد الشعرية والآيات القرآنية، لما في الأولى من مساس بواقع الحياة ومتطلبات الكلام، وما في الأخيرة من احتمالات التفسير والتأويل.

٠١٠ تبدو عبارة الكتاب سهلة، تميل للإيجاز والوضوح، وتفهم حتى من المتعلم في أيامنا، وهذا يظهر جليا فيما استعرضنا من نماذج من كتابي خلف الأحمر وأبي جعفر النحاس، ولبيان صورة الإيجاز لدى النحاة بشكل أكبر نعرض لنموذج من جمل الزجاجي مقارنة بالشرح الذي قام على هذا النموذج في واحد من شروح الجمل، يقول الزجاجي في باب الإعراب:" إعراب الأسماء: رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها، وإعراب الأفعال: رفع ونصب وجزم ولا خفض فيها. تنفرد الأسماء بالخفض، والتنوين، ودخول الألف واللام عليها، والنعت والتصغير، والنداء. وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرف. ولم تجزم الأسماء لأنها متمكنة تلزمها الحركة والتنوين، فلو جزمت لذهب منها حركة وتنوين، وكانت تختل ولم تخفض الأفعال لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة، ولا معنى للإضافة إلى الأفعال، لأنها لا تملك شيئا ولا تستحقه[١] انتهى الباب.

شرح ابن عصفور هذا الباب الموجز في أربع عشرة صفحة تعرض فيها لتعريف الإعراب وماهيته لغة واصطلاحا. ثم ناقش التعريف الذي ارتضاه للإعراب وبينه مستندا إلى الأمثلة التوضيحية، ثم عرض لعلامات الإعراب مفصلة، ثم بين الأسماء المعربة وفصلها، كما وضح أن الأفعال مبنية كلها إلا ما في أوله إحدى الزوائد الأربع: الهمزة، والنون، والتاء، والياء. وأعطى أمثلة على ذلك. ثم بين كيف يميز الاسم مفصلا الأمر، ومستطردا، فعلى سبيل المثال: تعرض ابن عصفور، عند حديثه عن التنوين الذي يميز به الاسم، لأنواع التنوين المختلفة مستندا إلى الأمثلة والشواهد القرآنية والشعرية. وهكذا..[٢]

ويبدو أن "الإيجاز" كان من أهم وسائل التيسير لدى النحاة القدامى وأبرزها، إلا أن ايجاز المادة النحوية اختلف في حجمه وشكله من مصنف إلى آخر، فمن الموجزات ما لا تتجاوز أوراقها العشرين عددا، ومنها ما ينوف على المائة، وهذا لا يخرجها مطلقا عن سمة الإيجاز، ونستند هنا إلى قول الجاحظ في حقيقة الإيجاز، يقول: "والإيجاز ليس يعنى به قلة عدد الحروف واللفظ، وقد يكون الباب من الكلام من أتى عليه فيما يسع بطن طومار فقد

---

[١] الزجاجي، الجمل، (م.س)، ص٢.

[٢] ابن عصفور الإشبيلي، **شرح جمل الزجاجي** ، تح: صاحب أبو جناح، د. م، د. ت، ص١٠٢-١١٥.

أوجز، وكذلك الإطالة، وإنما ينبغي له أن يحذف بقدر ما لا يكون سببا لإغلاقه، ولا يردد وهو يكفي في الإفهام بشطره، فما فضل عن المقدار فهو الخطل"[١].

ولقد كانت أشكال الإيجاز –عند نحاتنا القدامى في كتبهم التعليمية– تتجلى بإسقاط بعض الأبواب والمسائل، أو بإغفال الخلافات النحوية والتعليلات والأقيسة، أو باعتماد عدد محدود من الشواهد، أو بالحد من المصطلحات والتعريفات واعتماد الأقل منها، وقد يجمع المختصر أكثر من واحد من أشكال الإيجاز أو جميعها معا. وهذا يعتمد على مستوى المتعلم الذي يقدم المختصر له. وبهذا لا يعد الإيجاز تيسيرا شاملا، وإنما يمكن تسميته "تيسيرا مرحليا" يتوافق مع مستويات معينة من المتعلمين[٢].

لقد كان أصحاب هذه الكتب التعليمية يترجمون نظرتهم التيسيرية عمليا دون فلسفتها، أو تقديمها في إطار رؤية كلية للنحو العربي. ونبدأ بمقدمة خلف الأحمر (ت١٨٠ هـ)، الذي عاصر التعسير في بكوره، وشخص الداء فقال:" رأيت النحويين العرب وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل"[٣]، وإذ يريد التيسير يسعى إلى الإيجاز في عرض المادة النحوية، ولقد كان هذا الإيجاز رد فعل مدروسا بإتقان، فلم يكن هذا التوجه مسعى لاختصار الألفاظ وتقتيرها حسب، فلقد عرض خلف الأحمر لأساسيات النحو جميعا، وعلى الرغم من تلقينه القاعدة النحوية للمتعلم، إلا أنه كان يترك النصيب الأوفر منها ليستنبطه المتعلم بجهده من خلال الأمثلة التي يطرحها دونما تعليق، وبذلك كان المتعلم يقف على أهم أحوال المسألة النحوية وأشكالها، ليستقي من القاعدة " الأم" قواعد ضمنية.

ولعل خلفا الأحمر –بمقدمته هذه– قدم أسلوبا تعليميا ميسرا يحقق الأثر الأنجع على تحصيل المتعلم، وذلك بتمكينه من استنباط القاعدة، بعد تأمل المثال التعليمي المتفق مع المنهج الوصفي، وهو بذلك يدفع المتعلم للمزاوجة بين اثنتين من طرق التعليم الأساسية: الحفظ، والاستنباط، مما يحدث توازنا في التحصيل. وهذا ما أكده الجاحظ بقوله: "وكرهت الحكماء والرؤساء –أصحاب الاستنباط والتفكير– جودة الحفظ لمكان الاتكال عليه، وإغفال العقل عن

---

[١] الجاحظ، الحيوان، **(م.س)**، ص١/٩١.

[٢] يقول طه الراوي عن المؤلفات النحوية القديمة: "والذي يظهر لنا أن الكثير من تلك المؤلفات وضعها مؤلفوها لتلاميذهم، وكانوا يقدرونها على استعدادهم ومؤهلاتهم تقديرا، فإذا أراد آخرون لم تتوفر فيهم تلك المؤهلات أن يقتطفوا مثل ما اقتطف أولئك من ثمارها أعياهم ذلك". ينظر: طه الراوي، **نظرات في اللغة والأدب**، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص٤٣.

[٣] خلف الأحمر، **مقدمة في النحو (م.س)**، ص٣٤.

التمييز، حتى قالوا: "الحفظ عقد الذهن، لأن مستعمل الحفظ لا يكون إلا مقلدا.. ومتى أدام الحفظ أضر ذلك بالاستنباط، ومتى أدام الاستنباط أضر ذلك بالحفظ، وإن كان الحفظ أشرف منزلة منه، ومتى أهمل النظر لم تسرع إليه المعاني، ومتى أهمل الحفظ لم تعلق بقلبه، وقل مكثها في صدره"[١].

ولم يكن هذا كل ما قدم خلف الأحمر، فلقد أسقط من أبواب النحو وفروعه ما يعد من الصعوبة على المبتدئ بمكان، فلم يعرض للإعراب التقديري والمحلي، ولا لعلامات الإعراب الأصلية والفرعية، كما لم يعرض للتنازع، والاشتغال، والإعراب والبناء، ولا لأنواع الخبر، والنعت، والحال. والملاحظ أن بعض هذا "الإسقاط" يتوافق مع دعوات التيسير الحديثة التي سيأتي الحديث عنها لاحقا.

وهكذا وضع أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) كتابه "التفاحة" مؤيدا لخلف الأحمر في منهجه التيسيري فحذا حذوه بكتاب تعليمي، يبرأ من ذكر العلل والخلاف بين النحويين، ويتجاهل تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية، ومواضع الإعراب الظاهر والمقدر، ويسقط بابي التنازع والاشتغال.

كما صنف أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) كتابه "الجمل" قاصدا الإيجاز أيضا، فبالرغم من عدم وضعه مقدمة لكتابه، إلا أنه أشار لمقصد الإيجاز في عدة مواضع[٢]، وعالج المسائل بأسلوب سهل وواضح، خال من التعقيد، وقد اكتفى من العلل بما يسمى "العلل التعليمية"، وهو بذلك يعكس رؤيته الخاصة للنحو، إذ يرى أن يبقى النحو صافيا غير متأثر بغيره من العلوم، كالمنطق والفلسفة، فقد دعا إلى استنباط الحدود النحوية من حقائق النحو، وانتقد زملاءه الذين أخذوا في النحو بحدود المنطقيين[٣]. ولعله كان يدرك السبيل الأمثل لتحصيل الملكة النحوية وتقويم اللسان، فأكثر من الشواهد القرآنية والشعرية والأمثلة، مما جعل كتاب "الجمل" يحظى باهتمام المتعلمين في كثير من الأمصار[٤].

---

[١] الجاحظ، **رسائل الجاحظ**، اختيار عبد الله بن حسان، مصر، ١٩٧٩م، ج٣، ص٢٩.

[٢] يقول في باب الحكاية: "وأنا أذكر من ذلك جملا في الموضع يليق ذكرها بهذا المختصر"، الزجاجي، **الجمل في النحو** (م.س)، ص٣٢٥، وينظر أيضا ص٤٠٩.

[٣] الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٤٨. وينظر أيضا عبد الحسين المبارك، **الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة**، جامعة البصرة، العراق، ١٩٨٢م، ص .

[٤] القفطي، **إنباه الرواة** (م.س)، ص٤٨.

أما كتاب "الواضح" للزبيدي (ت ٣٧٩ هـ)، فقد كان من الكتب المنتخبة لتعلم النحو[١]، وقد عده عبد الكريم خليفة من المحاولات المبدعة التي أسهمت في تيسير النحو وتسهيل تعلمه[٢]، والكتاب –بلا شك– من كتب النحو التعليمية، ينبينا عن ذلك أسلوب المصنف، إذ يشارك القارئ معه عن طريق ما يشبه الحوار بينهما، فكثيرا ما تصادف القارئ عبارة "فإن قلت.. فقل.."، بالإضافة إلى حرص المصنف على سوق أمثلة سهلة في تركيبها ومعجم مفرداتها، وابتعاده عن الشواهد التي تغص بها الكتب الأخرى، كما يذكر أمثلة تشمل المفرد والمثنى والجمع للمؤنث والمذكر مما يتيح للمتعلم فرصة لتذوق التركيب، ويساعد على تكوين الحس اللغوي السليم، وهو لا يشغل المتعلم المبتدئ والمتبلغ بالتعريفات والخلافات بين النحويين، والأهم من ذلك إكثاره من إعراب الأمثلة إعرابا مجملا، مما يعد من قبيل التيسير.[٣]

أما ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، فقد صنف كتابه "اللمع" من دون أن يقدم له –بأسلوب سهل العبارة، واضح الفكرة، وحرص على اجتناب ذكر آراء العلماء وخلافاتهم، ولم يعرض للعلل والعوامل إلا بقدر ما يلائم حاجة الناشئة والمتعلمين، كما أسقط بابي التنازع والاشتغال، ولم يشر إلى علامات أصلية للإعراب وأخرى فرعية، أو إلى الإعراب المقدر، فضلا عن اعتماده الآيات القرآنية ميدانا للتمثيل والاستدلال.[٤]

ويعد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) مجددا في التصنيف النحوي ذلك أنه اعتمد خطة واضحة ومحكمة قام عليها بناء كتابه "المفصل"، بعدما كانت الكتب النحوية تعاني شيئا من الاضطراب وعدم ترتيب الموضوعات[٥]. فقد قام بتناول موضوعات النحو والصرف في أربعة أقسام: قسم للأسماء، وآخر للأفعال، وثالث للحروف، والقسم الرابع تناول فيه المشترك بين الأسماء والأفعال والحروف.

---

[١] ابن حزم، رسائله، (م.س)، ص٦٤.

[٢] عبد الكريم خليفة، **تيسير العربية بين القديم والحديث**، (م.س)، ص ص٤٥-٤٨.

[٣] ينظر تفصيل ذلك: محمد عبادة، **النحو التعليمي** (م.س)، ص٦٦.

[٤] سميح أبو مغلي، **مقدمة اللمع في العربية**، ابن جني، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م، ص٧. ومحمد عبادة، **النحو التعليمي** (م. س)، ص ص٢٧-٢٩.

[٥] فاضل السامرائي، **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري (م.س)**، ص ص٧٤، ١٠٧، ١١٠. وعبد الوارث مبروك سعيد، **في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية**، دار القلم، الكويت، ١٩٨٥م، ص٢٣.

ويعد كتاب الزمخشري هذا من أقرب كتب العصور الأولى إلى متعلم اليوم[١]. وقد تبعه في ترتيب الموضوعات الكثير من النحويين اللاحقين، وأبرزهم ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، إلا أن هذا الأخير مع ميله إلى التجديد والابتكار نظم رؤوس المسائل في أبواب وفروعها في فصول، ومنهجه "دراسي تعليمي يعتمد أكثر ما يعتمد على المناسبة والاستطراد وارتباط اللاحق بالسابق"[٢]، وقد أكثر ابن مالك من النظم في النحو واللغة لتيسير الحفظ والضبط على الدارسين، كما "توخى السهولة والتيسير في كل ما ذهب إليه من آراء واتجاهات، حتى إنه شرح في كثير من المناسبات بأنه اختار هذا المذهب لأنه المذهب الأسهل أو لبعده عن التكلف والتعقيد"[٣].

أما ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) فيقدم نقدا للكتب النحوية في مقدمة كتابه "المغني" فيأخذ عليها التكرار فيما لا يفيد القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية وذكر الخلافات النحوية، كما يأخذ عليها إيراد ما لا يتعلق بالإعراب الذي عليه مدار النحو، يقول: "واعلم أنني تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور: أحدها: كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية.. الأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب.. والثالث: إعراب الواضحات.."[٤]. ولكن الأهم في مجال التيسير لابن هشام أنه اهتم بدراسة الجملة، إذ "يعد أول من أفرد لها بابا في كتابه "مغني اللبيب"، كما صدر كتابه الموسوم "الإعراب عن قواعد الإعراب" بالحديث عن الجملة وأحكامها، مما يدل على شعوره بأهميتها، وإدراكه أن الدراسة النحوية ينبغي أن تنطلق منها"[٥]. فضلا عن كونه الأسبق

---

[١] فيصل فؤاد، **الاتجاهات النحوية الحديثة (م.س)**، ص٥٣.

[٢] محمد كامل بركات، **مقدمة تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك، دار الكتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م، ص٤٤.

[٣] المصدر السابق، ص٤٤.

[٤] ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٣، ١٩٧٢م، ص ص١٤-١٦.

[٥] عبد القادر المهيري، الجملة في نظر النحاة العرب، **حوليات الجامعة التونسية**، ع٣، ١٩٦٦م، ص٣٧. وعبد الحميد مصطفى السيد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية**، ع٥، ١٩٩٢م، ص٢٠٨.وينظر أيضا: محمود أحمد نحلة، **صور تأليف الكلام عند ابن هشام**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص ٧.

في مراعاة مستويات المتعلمين على اختلافها، فكتابه "قطر الندى" للمبتدئين، أما "شذور الذهب" فللمتوسطين، ويعد كتابه "مغني اللبيب" أوعب ما ألف للمتخصصين.[١]

كما تنبه على تفاوت مستويات المتعلمين في شرحه لألفية ابن مالك، فنجده يضع ثلاثة شروح لها: أولها شرح وجيز، وثان متوسط، وثالث مبسوط.[٢]

وإذا، فقد أدرك النحاة القدامى شيئا من الصعوبات التي تواجه المتعلم، وسعوا إلى تجاوزها بشكل تطبيقي في مصنفاتهم، عكس لنا توجهاتهم نحو التيسير، إلا أنهم –مع كل ما تقدم– لم يكونوا قد حددوا مشاكل النحو بشكل شامل متكامل، وإنما هي نظرات مجتزأة، ومساع متفرقة، لم تشكل في مجموعها توجها عاما يبحث عن حلول ناجعة تتلخص في كلمة "التيسير".

ثانيا: نظرات نقدية منهجية ومقترحات:

ثمة نقود واراء وجهت للنحو العربي لتنبيه القائمين عليه، فكانت دعوات متفرقة ممن كانوا على مساس بالنحو العربي، كالأدباء والفقهاء وغيرهم، وقد كانت هذه النظرات النقدية ترتكز على نقد العامل، والتعليل، والقياس، والتأويل والتقدير، ونبذ المنطق ومسائله؛ وهي بهذا تتصل بقضية "التيسير" بسبب وثيق، فمن ذلك أن ابن ولاد (ت ٣٣٢ هـ) نادى باستقراء

المادة اللغوية المسموعة وعدم ردها، يقول: "الذي للغوي أن يفعله أن يمثل ويعتل لما جاء عن العرب، فأما أن يرده فليس ذلك له"[٣]، ثم إنه يرد على المبرد رافضا الطعن في لغة عربي أو رميه باللحن، فيقول: "إن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب، فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلا، وكلام العرب فرعا، فاستجاز أن يخطئها إن تكلمت بفرع يخالف أصله"[٤]. كما أنه يرفض تقديم القياس النظري على اللغة المسموعة[٥]، يقول: "لا ينظر إلى القياس فقط دون

---

[١] أحمد ماهر البقري، **نحاة ومناهج**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٥م.

[٢] ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٨٠م، ص٧.

[٣] ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد، **الانتصار لسيبويه على المبرد**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص١٢٤.

[٤] ابن ولاد، **الانتصار لسيبويه**، (م. س)، ص١٢٤.

[٥] ينظر في تفصيل مسألة القياس وما يعتمد منه: د.سعيد الزبيدي، **القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره**، دار الشروق، عمان، ١٩٩٧م.

ما تتكلم به العرب، فإن العرب يمتنعون من التكلم بالشيء إن كان القياس يوجبه، ويتكلمون بالشيء وإن كان القياس يمنعه"[١]، ويقول: "سبيل النحويين اتباع كلام العرب، إذ كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتهم، فأما أن يعملوا قياسا –وإن حسن– يؤدي إلى غير لغتها فليس ذلك لهم، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم"[٢]. كما يرفض ابن ولاد التأويل والتقدير في النحو، يتبين ذلك من رده على المبرد في بعض تأويلاته[٣].

أما ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) فقد أراد أن يذكر بحقيقة "العامل" وأن العمل في حقيقته إنما يكون للمتكلم ذاته، بعدما جرد النحاة من هذه النظرية عاملا لكل رفع ونصب وجر وجزم، كما يبرر شيوع هذه النظرية بين النحاة لأسباب تعليمية، لكنه لا يريد لهذه النظرية أن تتعدى هذه الأسباب، يقول: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره"[٤]. غير أن ابن جني لم يدخل رأيه هذا في حيز التطبيق، فنراه قد نحا نحو الأقدمين في مفهومهم للعامل في كتابه "الخصائص" وغيره من الكتب.

حتى إذا جاء أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩ هـ) كان أظهر آرائه في التيسير رفضه مبدأ التأويل والتقدير الذي تكلفه النحاة في تخريجهم لبعض الشواهد الشعرية.[٥] ثم يأتي ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) ليهاجم علل النحو والقياس النظري، فهي في رأيه "فاسدة لا يرجع فيها شيء إلى الحقيقة ألبتة"[٦]. وهو لا يقر من القياس إلا ما يعتمد على السماع، يقول:"وإنما الحق من ذلك

---

[١] ابن ولاد، (م.س)، ص١٠٢.

[٢] ابن ولاد، (م. س)، ص٢٠٤.

[٣] ابن ولاد، (م.س)، ص١٨٦.

[٤] ابن جني، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م، ج١، ص١١٠. وينظر أيضا: محمد عيد، **أصول النحو العربي** (م.س)، ص٢٥٥. وخليل عمايرة، **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه**، (م.س)، ص٦٧. ومحمد علي، **تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي** (م.س)، ص٥٢.

[٥] أبو العلاء المعري، **رسالة الغفران**، دار صادر، بيروت، ١٩٦٤م، ص ١١٠. **وعبث الوليد**، تح: محمد عبد الله المدني، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٣٦م، ص ٨٠.

[٦] ابن حزم، **رسائله**، (م.س) ٣٠٢/٤.

أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا فهو مع أنه تحكم فاسد متناقض، فهو أيضا كذب، لأن قولهم كان الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا... شيء يعلم كل ذي حس أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سمع منهم بعد ذلك".[١] وليس هذا فحسب، فقد رفض ابن حزم التأويل والتقدير، وطالب بحمل الكلام على ظاهره، يقول:" حمل الكلام على ظاهره الذي وضع له في اللغة، فرض لا يجوز تعديه، إلا بنص أو إجماع، لأن من فعل ذلك فقد أفسد الحقائق كلها، والشرائع كلها، والمعقول كله".[٢]

ويعرض عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) لمشكلات النحو بأسلوب لطيف، فيتحدث عن زهد الناس في النحو وإعراضهم عنه، وإذ يريد تبيان السبب، يبتدع في "دلائله" فريقين يتناظران، ويدلي كل منهما بحججه، ففريق منكر للنحو، ينعى ما فيه من فضول القول، وصعوبة المسائل، وقلة الجدوى، من دراسته، وآخر مدافع عنه، وبالرغم من قيادة الجرجاني لهذا الفريق في مناظرته، إلا أنه –لحياده وموضوعيته– سرعان ما يقر مع فريقه المدافع بصحة رأي المنكرين في بعض القضايا كالقياس والعلل وتفريع المسائل، فيسكت عنها.[٣]

ويهاجم ابن السيد البطليوسي (ت٥٢١ هـ) النحاة لإقحامهم المباحث المنطقية في منهج النحو، فيقول : "فقلت له أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو، وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق.. وصناعة النحو ينبغي البعد بها عن صناعة الفلسفة، والوقوف بها عند كلام العرب المأثور عنهم...".[٤]

ولأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) رأى في العوامل اللفظية، إذ يقول:"العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي إمارات وعلامات، فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع هي إمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود

---

[١] المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

[٢] ابن حزم، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، مكتبة علي صبح، القاهرة، ١٩٦٤م، ٩/٣، ينظر أيضا: سعيد الأفغاني، **نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي**، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩م، ص ٤٥. وأنور خالد الزعبي، **ظاهرية ابن حزم الأندلسي**، نظرية المعرفة ومناهج البحث، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٥م، ص ١١٩، ص ١٢٣.

[٣] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت، ص ص٢٨-٣٠.

[٤] فيصل فؤاد، **الاتجاهات النحوية الحديثة (م.س)**، ص ٥٢. والخبر عن مخطوط "**المسائل والأجوبة** " لابن السيد البطليوسي، حققه محمد سعيد الحافظ وهو غير مطبوع.

الشيء".[١] فمن الواضح أن أبا البركات الأنباري لا يؤمن بتأثير العامل حقيقة في المعمول، إلا أنه لا يطالب بحذف العامل النحوي، وإنما يراه ضرورة تعليمية، إذ العامل –في رأيه– إمارة وعلامة يستدل بها على سبب النصب أو الرفع أو الجر أو الجزم ليس أكثر، وإذا فالعامل النحوي أداة تحليلية تخدم الدرس النحوي، وتعين على إدراك العلائق بين العناصر في التركيب.

لقد كان كل ما تقدم دعوات لا يكاد صوتها يعلو حتى يخفت، إلا أن هذه الدعوات لم تذهب أدراج الرياح، فقد شكلت في مجموعها[٢] زادا أضرم الثورة بعد حين، على يد ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢ هـ) الذي جسد كل الدعوات التيسيرية، ونادى بتنقية النحو مما ليس منه، ولقد بدأ من حيث انتهى الخليل حين قال "لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه"، لقد بدأ ابن مضاء من هنا، إذ يقول:"قصدي أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه".[٣] ولقد كان ابن مضاء يعلم جيدا ما يمكن للنحوي أن يستغني عنه، فقد درس النحو، وأتقنه، والأهم من ذلك أنه اهتدى بآراء من سبقوه، ونظمها، الأمر الذي أكسب دعوته شيئا من التكامل والقوة.

وقد أكد ابن مضاء أن النحو العربي من أوضح العلوم برهانا، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانا، إذا ما جردت من الفضول والمماحكات والتخييل، ولذا فقد دعا إلى إلغاء نظرية العامل بكل ما جرته على النحو من آراء فلسفية، وأكد أن من يحدث الأثر الإعرابي هو المتكلم لا غير، ولذا فقد رفض ابن مضاء أن ينسب النحاة العمل للألفاظ ومعانيها، وبين أن القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلا وشرعا، ولا يقول به أحد من العقلاء.[٤]

كما قال ابن مضاء بإلغاء العلل الثواني والثوالث،[٥] مطالبا باستقراء الكلام المتواتر،

---

[١] أبو البركات الأنباري، **أسرار العربية**، تح: محمد البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٧م، ص٦٨. و**الإنصاف في مسائل الخلاف**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٢م، ٤٦/١.

[٢] ينظر: معاذ السرطاوي، **ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية**، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م، ص ص١٣٨-١٤٦.

[٣] ابن مضاء، **الرد على النحاة**، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ٨٥.

[٤] ابن مضاء، **الرد على النحاة (م. س)**، ص٨٥-٨٧.

[٥] ابن مضاء، (م. س)، ص١٥١. وينظر في ذلك لطيفة النجار، **منزلة المعنى في نظرية النحو العربي**، رسالة جامعية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م، ص ١٨٧.

ومقتربا بذلك من المنهج الوصفي الحديث. وأخيرا، فقد دعا ابن مضاء إلى إلغاء التمارين غير العملية[١]، التي تغص بها بعض الكتب النحوية، وإلغاء كل ما لا يفيد في ضبط الكلام ونطقه.[٢]

وثمة إشارة لابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ) تؤكد عدم احتياج النحو إلى كل هذا القدر من التعليل والتأويل والتقدير، يقول: "فإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة (يعني النحو) وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني".[٣]

إلا أن لابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) أفكارا شديدة الجرأة فيما يخص النحو العربي، والإعراب بشكل خاص فهو "يقرر أن الإعراب قد فقد من اللغة العربية في عهده، وأن فقدان هذا الإعراب لم يهدم أداء اللغة لمعناها الصحيح البليغ، بل إنه يمكن أن يعتاض عنه بما أسماه قرائن من الكلام".[٤] يقول ابن خلدون:" لم يفقد منها – لغة هذا العهد– إلا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول، فاعتاضوا عنها بالتقديم والتأخير، وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد، لأن الألفاظ بأعيانها دالة على المعاني بأعيانها".[٥]. ثم يقدم ابن خلدون طرحا مختصرا، لكنه متكامل الفكرة لتجديد النحو العربي بالمفهوم الحديث، وإعادة استقراء المادة اللغوية للاستعاضة عن الحركات الإعرابية التي هي مدار النحو العربي كله، ويراها هو "بعض من أحكام اللسان"[٦]، يستعاض عنها بأحكام الترتيب، يقول:"ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللسان العربي لهذا العهد واستقرينا أحكامه، نعتاض عن الحركات الإعرابية في دلالتها بأمور أخرى موجودة فيه، فتكون لها قوانين تخصها، ولعلها تكون في أواخره غير المنهاج الأول في لغة مضر، فليست اللغات وملكاتها مجانا".[٧]

---

[١] ابن مضاء، **الرد على النحاة (م. س)** ص١٥٦.

[٢] **المرجع السابق**، ص١٦٤.

[٣] ابن الأثير، **المثل السائر**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٥م، ١٠/١.

[٤] محمد عيد، **الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ١٤٩. وينظر مبحث القرائن، تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٢٣٦. وابراهيم أنيس، **أسرار العربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٨٥م. ص٤٤.

[٥] ابن خلدون، **المقدمة**، (م.س)، ١٢٨٢/٣.

[٦] ابن خلدون، **المقدمة** (م.س)، ١٢٨١/٣.

[٧] ابن خلدون، **المقدمة** (م.س)، ١٢٨٢/٣.

من كل ما تقدم نخلص إلى النتائج الآتية :

١-قضية السهولة والصعوبة قضية نسبية، إلا أن الخلط بين الواقع اللغوي، والمنطق العقلي رجح كفة الصعوبة.

٢-النقود التي تدعو إلى التيسير عند القدماء لم تقدم مفهوما، أو نظرة كلية للتيسير، وإنما وقفت على عقبات، وأشارت إلى صعوبات في منهج النحو المقدم.

٣-المؤثرات التي أسهمت في تعسير النحو :

أ. الرغبة في إبقاء مكانة لعلماء النحو، تضمن رجوع المتعلمين إليهم.

ب. التكسب بالنحو.

ج. الجو العام الذي ينظر بإكبار إلى من لا يفهم كلامه، وكأنه يأتي بشيء جديد صعب المنال.

٤-ثمة اتجاهان سار فيهما علماء النحو ومعلموه: فمنهم من تعمق في النحو، وأضاف إليه ما ليس منه، ساعيا به إلى أن يكون علم غاية، ومهنة يعتاش منها، ومنهم من كان يهدف إلى تيسير النحو وتسهيله، ليتمكن منه الجميع، ويسهل ضبط اللسان والقلم.

٥-تفاوت مستويات المتعلمين سنا ومستوى في القديم أسهم في ظهور الشكوى والتذمر من الكتاب النحوي.

٦-أشكال الصعوبة في المصنفات النحوية القديمة تتمثل في اعتماد الفلسفة والمنطق في مجال الدرس اللغوي، والتركيز على استخراج العوامل والعلل وتبيانها، وكثرة الخلافات بين النحاة مما لا يصح عرضه ودرسه إلا لذوي الاختصاص والتعمق.

٧-أن في الكتب النحوية القديمة، والدعوات التيسيرية آنذاك، ما يتفق مع المناهج اللغوية الحديثة، ويقترب من فلسفة التيسير العصرية. إلا أننا لا نجد بغيتنا في كتاب ميسر يمثل الهدف لدينا، فلا ضير في أن نقف على كتب الشروح لننظر فيها ومقدار ما يسرت الدرس النحوي.

ثانياً: التيسير عند المحدثين :

لم يكن الشعور بصعوبة النحو العربي حديثا، بل إنه قديم قدم التأصيل لهذا العلم وتدريسه، ولكن هذا الشعور والنقود المتعددة التي عبرت عنه قديماً، بدت خافتة، متفرقة، لم تستطع أن تشكّل في مجموعها تياراً أو توجهاً عاماً، يقف في طريق التوجه الفلسفي الذي تحكم بالنحو العربي، وأخرجه عن مساره وغايته. وبالرغم من وقوف ابن مضاء في وجه النحاة وردّه على مغالاتهم وتعسفهم في التقعيد والتعليل والتأويل، إلا أن آراءه وثورته على النحاة "ماتت في مهدها"[١]، فلم تلق من النحاة القدامى أي تجاوب أو اكتراث. ولكن كتابه "الرد على النحاة" عاد إلى الحياة حديثا، فكان لظهور هذا الكتاب عام ١٩٤٧م، أكبر الأثر في فك عقال الألسنة والأقلام لتتحدث في كل ما كان يسوؤها في المصنفات النحوية. وهكذا ظهرت الدراسات متوالية تشخص داء التعسير ومواطن الضعف والخلل، وتطرح الحلول والبدائل.

ومن الإنصاف هنا أن نقرر سبق إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" وتفرده، إذ كانت دراسته النقدية الشاملة سابقة لأي جهود حديثة أخرى، وقد سبقت ظهور كتاب ابن مضاء القرطبي الذي صدر بعد عشر سنين من نشر كتاب "الإحياء".

ولقد توجهت الدراسات التيسيرية الحديثة توجهاً نقدياً للنحو القديم، إذ كان عليها أولاً تبين الأسباب التي أخرجت الدرس النحوي عن طبيعته، وجعلته أخلاطاً يصعب على الدارس فهمها واستيعابها فضلاً عن تطبيقها.

والناظر في مجموع النقود التي وُجّهت للنحو العربي بمصنفاته المختلفة؛ يتبين أنها تنقسم إلى قسمين رئيسين هما : النقود المنهجية، والنقود الأسلوبية.

- **أولاً : النقود المنهجية**

تكاد الدراسات الحديثة تتفق جميعا في تشخيص الصعوبات في مصنفات النحو القديمة، التي يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: الخلط بين مسائل النحو، ومسائل علوم أخرى كالفلسفة والمنطق والفقه بما تحوي من قياسات ومصطلحات وتوجيهات.[٢]

---

[١] عبد العال سالم مكرم، **المدرسة النحوية...**،(م.س)، ص١٣٠.

[٢] ينظر: طه الراوي، **نظرات في اللغة والنحو**، (م. س)، ص ٤٣. أحمد عبد الستار الجواري، **نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م، ص ٦٠. مهدي المخزومي، **في النحو العربي، نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، ص ١٤.

ثانيا: اعتماد نظرية العامل منطلقا للتقعيد والتأويل والتعليل.[١] مع ملاحظة أن النقد لهذه النظرية كثيرا ما كان يتم من منظور توجيه هذه الفلسفة للتلاميذ والمبتدئين لا المتخصصين، فقد أكد غير باحث أنه ليس من العيب أن تعتمد الفلسفة أسلوبا لتوضيح النحو، وإنما العيب أن يكون ذلك في الكتب المدرسية.[٢]

ثالثا: الإسراف في المصطلحات وافتقارها إلى الدقة أحيانا.[٣]

رابعا: تضييق النحو واقتصاره على تعرف أحكام أواخر الكلمات، إعرابا وبناء، من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى، وإغفال أسرار تأليف العبارة، كطرق الإثبات والنفي، والتأكيد، والتوقيت، والتقديم والتأخير، مما جعل الكثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة مجهولة الطرائق والدلالات.[٤]

خامسا: سوء توزيع المادة النحوية، وتفريقها في أبواب كثيرة حيث ينبغي التجميع.[٥]

سادسا: اعتماد الشعر – حتى الشاذ منه – سندا أولا لقواعد النحو، وإغفال القراءات القرآنية المختلفة التي تعكس صورة عن تعدد اللهجات.[٦]

---

[١] ينظر: إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م، ص ص ٢٢-٤٢. يوسف كركوش، رأي **في الإعراب**، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٥٨م، ص ج. محمد أحمد برانق، **النحو المنهجي**، مطبعة لجنة البيان العربي، مصر ، ط٢، ١٩٥٩م، ص٤٧-٥٢. مهدي المخزومي، **في النحو العربي، نقد وتوجيه (م.س)**، ص١٥. وإبراهيم السامرائي، **النحو العربي نقد وبناء**، دار الصادق، بغداد، ١٩٦٨م، ص ٦١، ص ١٢٤، ص١٩٥. عفيف دمشقية، **تجديد النحو العربي**، معهد الإنماء العربي، لبنان، ١٩٨١م، ص ١٦٢. وأحمد مختار عمر، **البحث اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٧٨م، ص ١٠٤.

[٢] ينظر: إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو (م. س)**، ص٣٣. ومحمد أحمد برانق، **النحو المنهجي، (م. س)** ص١٢٦. وأمين الخولي، **مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب**، دار المعرفة، ط١، ١٩٦١م، ص٤١.

[٣] **قرارات لجنة وزارة المعارف المصرية**، ١٩٤٥م. نقلا عن محمد برانق، **النحو المنهجي**، ص ١٣٠-١٤٨. ومهدي المخزومي، **في النحو العربي، نقد وتوجيه (م. س)**، ص١٤.

[٤] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، **(م.س)**، ص٣. ومهدي المخزومي، **في النحو العربي، نقد وتوجيه (م.س)**، ص٣٤.

[٥] أحمد عبد الستار الجواري، **نحو التيسير، (م.س)**، ص٥٦. إبراهيم السامرائي، **النحو العربي نقد وبناء، (م.س)** ص١٢٧.

[٦] أمين الخولي، **مناهج التجديد، (م.س)**، ص٤٥. وأحمد عبد الستار الجواري، **نحو التيسير، (م.س)**، ص٥١.

سابعاً: إغفال حقيقة أن النحو نظم وتأليف، وعدم اعتماد الجملة منطلقاً للدرس النحوي.[١]

• ثانياً : نقود أسلوبية

اهتم الدارسون بالأسلوب الذي تقدم فيه المادة النحوية، لما له من أثـــر بـــالغ فـــي استيعاب المتعلم للمادة وفهمها، وهكذا وُجّهت بعض النقود لأساليب عرض المادة النحوية في الكتب القديمة، ومن أهمها :

أولاً: عدم التدرج في ترتيب المسائل وتقرير القواعد.

ثانياً: عدم الموازنة بين مقدرة الطالب وما يحشد له من المسائل المختلفة.

ثالثاً: تراوح المادة بين الإيجاز المخل، والإطناب الممل.

رابعاً: اعتماد شواهد جافة ومكررة، وأمثلة مصنوعة.

خامساً: عدم الاهتمام بالجانب التطبيقي والوظيفي بالقدر الكافي.[٢]

وقد ترافق تشخيص صعوبات النحو العربي، بسعي لتجاوز هذه الصعوبات وإيجـــاد حلول وبدائل من شأنها أن تيسر المادة النحوية، وتقربها للإفهام، وقد اتخذت هذه التوجـــهات مسميات عدة كالتيسير، والتسهيل، والتجديد، والإحياء، والتبسيط، والتقريـــب، والتوضيـــح، والإصلاح. ولم يكن ثمة اصطلاح أو تواضع بين العلماء لتحديـــد مدلـــولات دقيقـــة لـــهذه المسميات. إلا أن اختلاف هذه المسميات كان انعكاساً واضحاً لاختـــلاف توجـــهات النحـــاة ونظراتهم التيسيرية، التي يمكن تصنيفها وفق الاتجاهات الآتية :

١-<u>الاتجاه الأول :</u> اتجاه هدم وتدمير.

وهو اتجاه مغرض يرى أن اللغة العربية عاجزة عن مواكبة علوم العصر الحـــاضر وفنونه، ويدعو إلى إلغاء الإعراب، وتسكين أواخر الكلمات، أو اعتماد اللهجات العامية فـــي الكتابة الأدبية، وهي لا تُعدّ من التيسير الفعلي في شيء – وإن تلبست بلباسه– ولا تســـتحق أن يقف الباحث عندها.[٣]

---

[١] مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، (م.س)، ص ص٢٨-٣٨.

[٢] ينظر تفصيل ذلك: طه الراوي، **نظرات في اللغة والنحو**، (م.س)، ص٣٨-٤٥.

[٣] من أبرز أعلام هذا الاتجاه أنيس فريحة، ينظر:"**نحو عربية ميسرة**"، بيروت، دار الثقافة، ١٩٥٥م و**تبسيط قواعد اللغة العربية**، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٥٩م. وينظر تفصيل أعلام هذا الاتجاه وآرائه: نعمـــة رحيم العزاوي، **في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث**، دار الشؤون الثقافية العامـــة، بغـــداد، ١٩٩٥م، ص٥٢-٥٧.

٢-**الاتجاه الثاني : اتجاه التيسير التعليمي.**

وهو اتجاه يتبنى النقود الأسلوبية المذكورة، ويعترف بالنحو القديم، ويدين له، لكنه يسعى إلى تشذيب هذا النحو وتهذيبه من خلال وضع "كتب حديثة تتناسب مع مستويات الطلبة، على أن تكون هذه الكتب قاصرة على المسائل التي لا يسع الطالب جهلها، جامعة بين دقة التبويب، والترتيب، وسهولة العبارة، سالكة أوضح الطرق العصرية في أصول التعليم".[١]

ومن أعلام هذا الاتجاه مؤلفو بعض الكتب التعليمية الحديثة من مثل: رفاعة الطهطاوي في "التحفة المكتبية لتعريب اللغة العربية، وحفني ناصف وزملائه في "قواعد اللغة العربية"، ومصطفى الغلاييني في "جامع الدروس العربية"، وعلي الجارم ومصطفى أمين "النحو الواضح"، وسعيد الأفغاني في "الموجز في قواعد اللغة العربية"، وعبد العليم إبراهيم في "النحو الوظيفي"، وعبده الراجحي في "التطبيق النحوي"، ومحمد عيد في "النحو المصفى"، وغيرهم من مؤلفي الكتب التعليمية التي سعت لتذليل صعوبات تعلم النحو، ومراعاة الأساليب والأسس التعليمية الحديثة في عرض المادة النحوية.

ويضاف إليهم "طه الراوي" الذي يرى أن "ترتب القواعد ترتيباً منطقياً" فيُرتقى فيها من الأسهل إلى السهل، ومن السهل إلى الصعب فالأصعب، بالإضافة إلى الإكثار من التمارين الإنشائية والتطبيقية التي من شأنها أن تقرر في ذهن الطالب إتقان القاعدة والانتفاع بها عمليا في وقت واحد.[٢]

ومن أعلامه أيضا "كمال إبراهيم" الذي يرى التيسير في تنظيم المناهج الدراسية بشكل يتفق مع مدارك الطلبة ومستوياتهم، يقول: "أما من حيث المنهج فقد جانب التوفيق واضعيه من حيث اختيار المواد وتثبيتها للصفوف المختلفة، إذ يعطى الطلاب من المعلومات ما هو فوق أفهامهم فيصعب عليهم إدراكه وتمثله، أو تنعدم الرابطة والعلاقة بين الموضوعات، أو يقحم في المنهج ما لا حاجة إليه من المعلومات، وما لا يدور في أساليب الكلام، فلا يهتدون إلى فهمه، ولا يحسنون استعماله فيما يكتبون ويتحدثون".[٣]

---

[١] عبد الجبار القزاز، **الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين**، جامعة بغداد، ١٩٧٩م، ص١٦١.

[٢] عبد الجبار القزاز، **(م. س)**، ص١٦٢.

[٣] نقلا عن عامر السامرائي، **آراء في العربية**، مطبعة الإرشاد، بغداد، د.ت.، ص١٠٤.

أما "جميل سعيد" فيرى أن الشكوى من النحو وكتبه لا تزول إلا إذا أعيدت كتابة النحو بشكل جديد.[١]

٣- الاتجاه الثالث : اتجاه التيسير الجزئي

وهو اتجاه اعتمد التراث النحوي في محاولاته، لكن أصحاب هذا الاتجاه يرون "أن يعاد النظر في النحو، فتحذف بعض أبوابه، وتزاد أبواب أخر، وتختصر بعض فصوله، ويبسط بعضها، ويستعاض عن بعض الاصطلاحات باصطلاحات تلائم النظريات التعليمية".[٢] دون العبث بجوهر النحو مما يعد من قبيل الإصلاح الجزئي المرتبط بغايات تعليمية أيضا.

ومن أعلام هذا الاتجاه "أمين الخولي" الذي بنى محاولته التيسيرية على أصلين رئيسين هما:

١- تقليل الاستثناء واضطراب الإعراب.

٢-اختيار ما هو بسبب من لغة الحياة والاستعمال.

وقد نوه أمين الخولي إلى الاضطراب في إعراب بعض الأبواب كالأسماء البضعة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والمجموع بألف وتاء، وما لا ينصرف، والاسم المنقوص.

وحاول معالجة هذا الاضطراب مراعيا الاحتفاظ باطراد القواعد ما أمكن، واختيار ما هو أيسر إعرابا. ولأنه سعى إلى اختيار ما هو بسبب من لغة الحياة اليومية فقد كانت حلوله التيسيرية مستقاة من لغة الخطاب العامية، فدعا إلى إلزام الأسماء الخمسة الواو دائما، مستندا إلى قراءة من قرأ ﴿ تبت يدا أبو لهب﴾.[٣] كما دعا في جمع المذكر السالم إلى إلزامه الياء وإعرابه بالحركات على النون، ودعا في جمع المؤنث السالم إلى نصبه بالفتحة، كما دعا إلى صرف الممنوع من الصرف، وحذف النون من الأفعال الخمسة، وإبقاء حرف العلة في الفعل المضارع في حالة الجزم.[٤]

وهكذا استبدل أمين الخولي حكما إعرابيا بآخر، رآه أكثر شيوعا غير آبه أن يمس ثوابت الأحكام الإعرابية في اللغة الفصحى.

---

[١] نقلا عن عامر السامرائي، **آراء في العربية، (م. س)**، ص١٠١.

[٢] عبد الجبار القزاز، **الدراسات اللغوية..(م.س)**، ص١٦١.

[٣] انظر وقارن: سورة المسد، آية ١.

[٤] أمين الخولي، **مناهج تجديد**، ص ص٤٥-٦٠. مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٩٥٨م، ص٤٠٦. ونعمة العزاوي، **في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، (م.س)**، ص٥٤.

ومن أعلام هذا الاتجاه أيضا "مصطفى جواد" الذي دعا إلى إصلاح النحو من خلال تقليل القواعد، وانتقاء الشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف، ثم من نثر العرب الوارد في الأمثال والأيام، ثم من الشعر الجاهلي، كما رأى إيصاد باب "أسماء الأفعال المرتجلة والمنقولة" لأنها أفعال جامدة قديمة، ومنها ما هو في طور الانتقال، ويرى في المواضيع النحوية ما يمكن دمجه ببعض، فباب صيغتي التعجب تدمج منه صيغة "ما أفعله" في جمل الاستفهام التعجبي، أما صيغة "أفعل بـ" فتدمج في باب الأمر، كما دعا إلى دمج باب الفاعل ونائبه في باب المبتدأ والخبر، وتسمية الاسم المرفوع، المتحدث عنه في الجملة، (المخبر عنه)، وتسمية الحديث عنه (الخبر). ودعا إلى إلحاق المنادى العلم والنكرة المقصودة بالأسماء المرفوعة. كما رأى ضرورة الاستعانة بعلم المعاني لحل مشكلات النحو.[١]

وقد وجه مصطفى جواد الأنظار إلى النحو الكوفي، ودعا إلى الأخذ بما فيه من آراء وأقوال تمتاز بصحة الاستقراء والاستنباط، ورأى في اعتماد هذه الآراء – التي أعطى أمثلة منها – واحدا من طرائق التيسير التي تسهل النحو على دارسيه.[٢]

أما "شاكر الجودي" فقد رأى حذف موضوع كان وأخواتها وإلحاقها بموضوع الحال، بحيث تعد كان وأخواتها أفعالا تامة كبقية الأفعال، كما دعا إلى إلغاء موضوع "نعم" و "بئس" وإلحاق المخصوص بالمدح والذم بالبدل، وعد (حبذا) و (لا حبذا) كسائر الأفعال بلا فصل في الإعراب بين (حب) و (ذا). ورأى إلحاق المفعول المطلق بالمفعول فيه، فيكون تعريف المفعول فيه: اسم منصوب يصف الفعل مبينا زمانه ومكانه، أو عدده، أو نوعه، وتوكيده.[٣]

ومن أعلام هذا الاتجاه أيضا "يوسف كركوش"، فقد دعا في كتابه "رأي في الإعراب" إلى إلغاء العامل، واطراح التعليلات المتكلفة، وقد اعتمد في كتابه بعض آراء سابقيه، كما بحث في إعراب الفعل المضارع، وذكر أنه يقع دائما مسندا، ولذا فمن حقه الرفع، "فإذا أراد المتكلم به البت والقطع جزمه، وإن لم يكن هناك جازم، كما جاء في بعض الآيات مجزوما ولم يكن جازم، كقوله تعالى:﴿إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة﴾[٤]بإسكان الراء من "يأمركم"...

---

[١] عامر السامرائي، **آراء في العربية**، (م.س)، ص٩٩.

[٢] مصطفى جواد، **المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية**، مطبعة العاني، بغداد، ط٢، ١٩٦٥م، ص١١. وعبد الجبار القزاز، **الدراسات اللغوية**.. (م. س)، ص١٥٨، وص١٧٣. ومحمد عبد المطلب البكاء، **مصطفى جواد وجهوده اللغوية**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م، ص١٠٥-١٦٢. ونعمة العزاوي، **في حركة تجديد النحو**...، (م.س)، ص٦٤.

[٣] عبد الجبار القزاز، **الدراسات اللغوية**..، (م.س)، ص ص١٦٢-١٦٣.

[٤] سورة البقرة، الآية ٦٧.

إذا صرف النظر عن معنى الفعل التطابقي، أي الدلالة على حصول عمل في زمن، إلى معناه التضمني، وهو المعنى المصدري، حينئذ ينصب، فإذا قلت: يعجبني أن تدرس. كان معنى الكلام: يعجبني دراستك. وهو معنى مصدري، ولذا ينصب المضارع إذا دخلت عليه أن المصدرية.[١]

ولعفيف دمشقية بعض النظرات في نقد النحو القديم[٢]، وقد عمل في كتابه "خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي" على إبراز أهم آراء الأخفش والكوفيين، التي تشكل معالم جديدة في النحو، فقد بين جدتها ومبلغ فاعليتها – إيجابا وسلبا– في تطوير الدرس النحوي، "مستهدفا تسهيل النحو على طلابه، انطلاقا من مبدأ نخل التراث والإبقاء على ما فيه من زبدة تكون نواة طيبة لنحو عربي جديد".[٣]

ودعا أستاذي الدكتور "سعيد جاسم الزبيدي" في بحثه المقدم إلى مؤتمر اللغة العربية بالجامعة الأردنية إلى الأخذ بـ "الاختيار" مذهبا نحويا مع ضرورة الاتفاق على خطوات منهجية ومنطلقات فكرية يرتكز عليها هذا المذهب، في ضوء ما تحقق في ميدان البحث النحوي المعاصر، ومنهج البحث عامة، من خلال جهد جماعي منظم.

ورأى أن المنطلقات التي تؤسس لهذا المذهب هي:

- التحرر من الانحياز لأي من المذهبين: البصري والكوفي، والنظر إلى تراث النحو كله نظرة موضوعية.
- الإلمام بكل محاولات تجديد النحو وتيسيره التي ظهرت في هذا العصر.
- الإحاطة بما قدمه المفسرون والأصوليون في ميدان العربية لا سيما الدلالة.
- الأخذ بطرائق التدريس الحديثة، وإصلاح قوانين التعليم، وإعداد المعلم.
- الاتفاق على صياغة منهج بحث يتسع عند الجميع ليتناول مستويات الدرس اللغوي الحديث، والعودة إلى (علم معاني النحو).
- الإفادة من التراث اللغوي الإنساني بما يخدم العربية، ويحترم خصوصيتها، لا سيما في حقل مناهج البحث اللغوي القديم.
- تقديم الفكر النحوي إلى الناشئة وطلبة الدراسات العليا بما يحقق غايتين:

---

[١] يوسف كركوش، رأي **في الإعراب**، (م.س)، ص٢٨.

[٢] عفيف دمشقية، **تجديد النحو العربي**، (م.س)، ص١٦١.

[٣] عفيف دمشقية، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش-الكوفيون)**، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص٦. وينظر مناقشته لآراء الكوفيين الإيجابية، ص١٧٧-١٩٧.

أ- تيسير معرفته للمتعلم.

ب- تقريبه العربية بما يجعله ألصق بطبيعة اللغة العربية ووضعها.

وقد رسم خطوط منهج يمكن الدرس اللغوي المعاصر من الاحتفاظ بأصالته وحيويته، يقوم على اعتماد لغة الأدب: نظما ونثرا، قديما وحديثا، منطلقا لوصف الواقع اللغوي، وصوغ ضوابط جديدة تحرر النحو من قيود أهدرت فصيحا كثيرا، مع الإشارة إلى ما ركب ضرورة أو كان مهجورا، والابتعاد عنه. كما أقر القياس لصياغة القاعدة النحوية، والوصف لبيان صور التعبير في الأساليب المختلفة، ورفض ما سوى العلة التعليمية التي تقرب ظواهر اللغة وتفسرها للمتعلم، وفضل التخفف من سيطرة العامل، لأنه لا يصلح لتفسير كل الظواهر النحوية.

أما الخلاف النحوي، فرأى أن واجب الباحثين الآن يكمن في عرض أي خلاف ونقده، وترجيح رأي على آخر بضوابط اللغة وطبيعتها، وفي التقدير والتأويل تبني مقولة "عدم التقدير خير من التقدير" منطلقا، لأن التقدير يذهب بروح اللغة وجمال العبارة.

وجدد الدكتور "سعيد جاسم الزبيدي" الدعوة إلى تنسيق جديد للمادة النحوية، في إطار جهد جماعي، ينظر في النحو بابا بابا، وموضوعا موضوعا، في ضوء ما تم إنجازه في العصر الحديث من بحوث ومقالات وكتب ورسائل علمية، واختيار كل صالح صحيح منها، ثم إعادة ترتيب المادة النحوية وفق منهج مختار يتفق عليه الجميع، وينطلق من الجملة: مفهوما، وأقساما، وأركانا، ثم الأدوات النحوية، والأساليب التي رأى أن يعقد لها درس خاص بها، مع الإفادة من أي منهج لغوي – قديما كان أم معاصرا- يقدم إضاءة على أية قضية تخضع للدرس والتحليل.

وقدم أمثلة للنظر والفحص لتقوم دليلا على مسوغ دعوته، وأخضع هذه الأمثلة لمذهب الاختيار في قضايا ومسائل مختلفة: كالعامل والتعليل، والمصطلح، والخلاف النحوي، ومواضيع نحوية أخرى كالتوابع، وأسلوب الشرط، والتعجب، والتعدي واللزوم، ونبه على أساليب شائعة كالنداء، والسؤال والجواب، والقصر، والاستثناء، والمدح والذم، والتوكيد، والنفي، التي كتب فيها كثير من الباحثين ويمكننا أن نختار منها ما كان استعماله شائعا، وعرض صور التعبير لكل أسلوب، والابتعاد عن كل ما تجاوزه البحث المعاصر من عوامل غير مقبولة.

ويمكن القول أن الدكتور سعيد جاسم الزبيدي قد صاغ ذلك التراكم الفكري لتيسير النحو والاحتفاظ بأصالته وحيويته في قالب منهجي، ينظم الأفكار، ويتسلسل في الطرائق،

ليصل إلى شمولية مذهب الاختيار في السماع والشواهد، والقياس، والتعليل، والعامل، والخلاف النحوي، والتقدير والتأويل، والمنهج المعتمد في صياغة الدرس النحوي وترتيبه وتنسيقه.[١]

لقد كان كل ما تقدم من أراء ودعوات تيسيرية في هذا الاتجاه من قبيل التيسير الجزئي، الذي تراه هذه الدراسة خطوة أولية ضرورية لتحقيق التيسير الشامل المنشود.

٤- الاتجاه الرابع: اتجاه التيسير الشمولي.

وهو اتجاه يسعى إلى أن يتسع موضوع التيسير حتى يشتمل على تغيير دراسة العربية بالنسبة للمتخصصين، ويؤمن أعلام هذا الاتجاه أن التيسير ليس تبسيطا أو اختصارا فحسب، ويرون أن يعاد النظر في موضوع الدرس النحوي وحدوده، للوصول إلى جذور المشكلات ومنبع الصعوبات، كما يقدم هذا الاتجاه رؤية منهجية جديدة، تصلح منطلقا لإعادة تنسيق المادة النحوية وتبويبها، من غير مساس بأصول العربية، أو أشكالها التعبيرية.

وسنفصل في محاولات أعلام هذا الاتجاه، لما تتسم به محاولاتهم التيسيرية من عمق وشمول وإحاطة.

أولا: محاولة إبراهيم مصطفى.

يعد إبراهيم مصطفى رائد الدراسات التيسيرية الحديثة على الإطلاق، إذ إن كتابه "إحياء النحو" من العمق والشمول والتفرد في الرؤية ما يجعلنا نرى أن كل دراسة تيسيرية تالية كانت عالة على دراسته، أو في الأقل مكملة لجوانب النقص فيها.

وقد صرح إبراهيم مصطفى برغبته في تغيير منهج البحث اللغوي في العربية، ورفع إصر النحو عن المتعلمين، وإبدالهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية[٢] لما رأى من تبرمهم بالنحو والضجر بقواعده، وضيق الصدر بتحصيله. ولذا فقد بنى محاولته تلك على أساسين هامين هما:

١-استبعاد الفلسفة وعلم المنطق من الدرس النحوي، وإلغاء أهم مظهر من مظاهر هذه الفلسفة وهو نظرية العامل، وما تقتضيه من تقديرات وتأويلات وتعليلات، تذهب بروح اللغة.

---

[١] ينظر: الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، **الاختيار مذهبا نحويا**، دراسة مخطوطة قدمت إلى مؤتمر اللغة العربية بالجامعة الأردنية بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٧م، وتفضل الدكتور مشكورا بإطلاعي عليها.

[٢] إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، **(م. س)** ص أ.

٢-التنبه على حدود الدرس النحوي، لتتجاوز أحكام أواخر الكلمات إعرابا وبناء، إلى دراسة تأليف الكلام، وطرق الإثبات، والنفي، والتأكيد، والتوقيت، والتقديم، والتأخير.

وقد أراد إبراهيم مصطفى أن يوحد أكبر قدر من الظواهر النحوية في أحكامها لتندرج في أبواب قليلة، ليجنب الطالب كثرة المصطلحات والمفاهيم والتفريعات. ولما كان الإعراب، وضبط أواخر الكلمات هو الهم الأكبر والهدف الأسمى من قديم، فقد انطلق إبراهيم مصطفى من هذا المنظور، وسعى لتصنيف أبواب النحو وفق علامات الإعراب التي رأى فيها علما لمعان. ومن خلال هذه الرؤية خلص إلى النتائج الآتية:

١) الرفع علم الإسناد، وأن موضعها هو المسند إليه أو المتحدث عنه، ويندرج تحت هذا الباب: المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل. وأكد على جواز تقدم المسند إليه على المسند أو تأخره سواء كان المسند اسما أو فعلا.[١] مثبتا توافق المبتدأ والفاعل في الأحكام النحوية. وهو بذلك يتخلص من خلاف أصيل بين نحاة البصرة والكوفة حول جواز تقدم الفاعل على فعله، أو وجوب تأخره، وما جر هذا الخلاف من إعراب تقديري ومحلي.

إلا أن عد الرفع علما للإسناد لم يطرد له لما كان المسند إليه في باب إن وأخواتها منصوبا، فزعم-بلا تحرج- "أن النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه"[٢]. مدللا بورود اسم "إن" مرفوعا أحيانا في القرآن الكريم والشعر، ومستحضرا شواهد معدودة. أما ورود اسم "إن " منصوبا بكثرة فقد علله بإتباع " إن " عادة بالضمائر المتصلة حتى جعله العرب "ضمير نصب ووصلوه بها، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن المواضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا" [٣]، وقد أدرج إبراهيم مصطفى هذه الظاهرة تحت ما أسماه النحاة "الإعراب على التوهم". ولسنا هنا بصدد مناقشة صواب الرأي من عدمه قدر ما نريد الإشارة إلى قضية منهجية حاول إبراهيم مصطفى أن يجعلها مطردة.

٢) الجر علم الإضافة، وموضعه المضاف إليه مهما اختلفت وسيلة الإضافة، سواء كانت بحرف أم بغير حرف، متوسعا بهذا في معنى الإضافة، ومستشفعا بآراء النحاة القدامى عندما

---

[١] إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، (م. س)، ص٥٥.

[٢] إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، (م. س)، ص٦٤.

[٣] إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، (م. س)، ص٧٠.

رأوا أن ما يأتي بعد حروف الجر مضاف إليه.[١] لذا فقد أطلق صاحب "الإحياء" على حروف الجر – لاحقا– مصطلح "حروف الإضافة".[٢]

٣) الفتحة ليست علامة إعراب، ولا تدل على معنى كالضمة والكسرة، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب. ويؤكد إبراهيم مصطفى أن هذا "أصل مقرر عند النحاة يتردد في كلامهم، ويجري كثيرا في جدلهم، ويستمدون منه السبب والعلة لكثير من أحكام التصريف والإعراب.[٣]

والفتحة –برأيه أيضا – أخف من السكون وأيسر نطقا، وقد حاول إثبات رأيه هذا من خلال تفحصه لطبيعة النطق بالساكن في مواضع مختلفة من الكلام، مؤكدا ثقل النطق بها، ومدللا بما "صارت إليه القلقلة المعروفة عند القراء من التكلف، حتى كان الحرف حرفين، أحدهما ساكن والآخر محرك بالفتح".[٤] مستحضرا شواهد أخرى من كلام العرب.

٤) ليس هناك علامات أصلية وأخرى فرعية للإعراب، فقد رأى أن العلامات الفرعية إنما هي مد ومطل للحركات الأصلية، فالألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة. وانطلاقا من هذا الفهم تحول من الإعمام بتعبير "الرفع والجر" علمين للإسناد والإضافة – في مقدمة الكتاب – إلى التخصيص– في متن الكتاب– مؤكدا أن الضمة وحدها علم للإسناد، والكسرة وحدها علم للإضافة.

ولعل فيما ذكرنا ردا على أحمد عبد الستار الجواري الذي رأى أن إبراهيم مصطفى كان أقرب إلى الصواب لو قال إن الرفع – عموما – للإسناد.[٥] ولا أدري أغفل الجواري عن إعمام إبراهيم مصطفى لعلم الإسناد في مقدمة الكتاب واعتباره الرفع أم أنه وجه نقده هذا لأنه لا يوافق صاحب "الإحياء" في اعتبار علامات الإعراب الفرعية حركات ممطولة ؟

وبتوحيد علامات الإعراب، دون تقسيمها إلى أصلية وفرعية، سلم الحكم لإبراهيم مصطفى في باب الأسماء الخمسة، وجمع المذكر السالم. إلا أنه لم يستطع أن يدرج المثنى

---

[١] إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، (م. س)، ص٧٢.

[٢] (م. س)، ص٧٦.

[٣] (م. س)، ص٧٨.

[٤] (م. س)، ص٨٣.

[٥] أحمد عبد الستار الجواري، **نحو التيسير**، (م. س)، ص٧٤.

تحت قاعدته حتى يستقيم له الأصل.[١] وبذلك ظلت نظريته عرضة للنقد أو الرفض.[٢]

٥) التنوين علم التنكير، وجائز في كل علم ألا ينون إلا إذا كان فيه حظ من التنكير، ولا تحرم الصفة التنوين حتى يكون لها حظ من التعريف. "وعلى هذا أراح الدارسين من عناء دراسة "ما لا ينصرف" بالشكل الذي دون في كتب النحو، وأزاح عنه عناء البحث عن العلل الموجبة لعدم الصرف، وعن الممنوع من الصرف لعلة، والممنوع منه لعلتين".[٣]

هذا بالإضافة إلى إدخاله خبر المبتدأ في باب التوابع، وإخراجه للعطف منها، لأنه يرى إعراب المعطوف على التشريك لا على الإتباع، إذ يتشارك كل من المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، ولذا وجب أن يتشاركا الإعراب.[٤]

وبالرغم من انطلاق إبراهيم مصطفى من علامات الإعراب في نهجه التأصيلي التيسيري، إلا أنه نبه في خاتمة كتابه على أهمية المعنى في النحو، مسندا هذه المهمة لغيره من النحاة، يقول: "وإذا كان النحو من تلك الجهة (يعني الإعراب) قد تيسر على الدارس وقلت مباحثه، فإنه من جهة أخرى أصبح يستدعي من النحاة جدا ودأبا، ويوجب عليهم أن يعودوا إلى اللغة، ويطيلوا فحصها، وينعموا في مراقبة أساليبها، ليجمعوا خصائصها في التصوير والتعبير، ويبينوا أساليبها في النفي، والإثبات، والتأكيد، والتوقيت، وغيرها من أغراض اللغة".[٥]

والناظر في آراء صاحب الإحياء يرى أنه بذل جهدا كبيرا في إعداد نظريته التيسيرية هذه إلا أننا – لو سلمنا بما قدمه من تسويغ لما شذ عن أحكامه وقواعده– نراه لا يقدم تحليلا يعلل فيه إعراب الفعل ويدرس أزمنته، مما يبقي نظريته مشوبة بعدم الاكتمال.[٦] على الرغم من إعجاب طه حسين بها.

---

[١] إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، (م. س)، ص١٠٨-١١٣.

[٢] شوقي ضيف، **تيسير النحو التعليمي**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ص٢٧-٣١. وأحمد الجواري، (م.س)، ص٧٤، ٨٣، ١٠١. وحلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، دراسة في الفكر اللغوي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص ٦١-٦٨. وعبد الكريم خليفة، **تيسير العربية بين القديم والحديث**، (م.س)، ص٩١.

[٣] مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، (م. س)، ص٤٠٢.

[٤] إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، (م. س)، ص١١٥.

[٥] إبراهيم مصطفى، (م.س)، ص١٩٦.

[٦] ينظر في نقد محاولة إبراهيم مصطفى وتفنيد بعض آرائه، محمد عرفة، **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٠م.

ثانيا: محاولة لجنة وزارة المعارف للنظر في تيسير قواعد النحو:

ألفت وزارة المعارف المصرية لجنة [١] لتيسير علوم العربية، فكان أن شخصت اللجنة أهم ما يعسر النحو في ثلاثة أشياء:

أولا: فلسفة حملت القدماء أن يفترضوا، ويعللوا، ويسرفوا في الافتراض والتعليل.

ثانيا: إسراف في القواعد نشأ عنه إسراف في المصطلحات.

ثالثا: إمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو والأدب.

أما أهم مقترحات اللجنة في مجال التيسير فهي:

١-الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي في المفردات والجمل.

٢-إلغاء التمييز بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية، وجعل كل منها أصلا في موضعه.

٣-تسمية ركني الجملة بـ "الموضوع" و "المحمول"، فالموضوع هو المتحدث عنه في الجملة، وهو مضموم دائما، إلا أن يقع بعد "إن" أو إحدى أخواتها. والمحمول هو الحديث، وهو الركن الثاني من ركني الجملة، ويكون اسما فيضم، إلا إذا وقع مع كان أو إحدى أخواتها فيفتح، كما يكون ظرفا فيفتح، أو فعلا أو مع حرف من حروف الإضافة، أو جملة، ويكتفى في إعرابه بيان أنه محمول.

ولا يلزم الموضوع والمحمول ترتيب محدد من حيث التقديم والتأخير، وإنما يتأخر الموضوع إذا كان المحمول فعلا، أو كان الموضوع نكرة . كما ترى اللجنة تطابق الموضوع والمحمول في التذكير والتأنيث. أما في العدد فتلحق المحمول علامة العدد إذا كان متأخرا، ولا تلحقه إذا كان متقدما، فيقال: الرجال قاموا، وقام الرجال.

وقد جمعت اللجنة – وفق تقسيم الجملة إلى ركنين أساسيين- أبواب الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، واسم "كان"، واسم "إن " في باب الموضوع، كما جمعت أبواب خبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إن في باب المحمول.

٤- رأت اللجنة عدم تقدير المتعلق للظرف والجار والمجرور، واعتبارها المحمول.

٥- إلغاء الضمير المستتر جوازا أو وجوبا في مثل (زيد قام) واعتبارها كمثل (قام زيد) في الإعراب.

---

[١] ضمت اللجنة كلا من طه حسين، وعلي الجارم، وإبراهيم مصطفى، ومحمد أبي بكر إبراهيم، وعبد المجيد الشافعي.

٦- اعتبار كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول تكملة، وحكمها الفتح أبـــدا، إلا إذا كانت مضافا إليها، أو مسبوقة بحرف إضافة، وتجيء التكملة لبيان الزمان، أو المكان، أو لبيان العلة، أو لتأكيد الفعل، أو لبيان نوعه، أو لبيان المفعول، أو لبيان الحالة أو النوع.
وبذلك ضمت اللجنة المفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز، تحت اسم "التكملة".
٧- جمعت اللجنة صيغ التعجب والتحذير والإغراء، ورأت أن تدرس على أنها أساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها.[١]

وقد تعرضت هذه المحاولة لكثير من النقد والردود، شأنها في ذلك شأن كـــل فكـــرة جديدة، فقد رأى فيها بعض المتمسكين بالنحو القديم شذوذا عن الصواب، وهدما لكيان النحو، رافضا هذه المحاولة على الجملة.[٢] كما اعترض بعضـــهم علـــى اصطلاحـــي الموضـــوع والمحمول، ورأى أن اللجنة استبدلت مصطلحات مألوفة بأخرى مجهولة وبعيدة عـــن أفـــهام المتعلمين والمعلمين[٣]، فيما يرى آخرون منهم أن الكثير من الآراء التيسيرية للجنة شكلية لا تغني في علاج صعوبة النحو.[٤] إلا أنها -مع كل ذلك- من المحاولات الرائدة التـــي نبـــهت على كثير من مشكلات النحو.

وجدير بالذكر أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قام بإجراء تعديلات على مقترحـــات لجنة الوزارة كان منها تعديل تسمية ركني الجملة من "الموضوع والمحمول" إلى "المسند إليه والمسند"، كما استبدلت بكلمة "أساليب" التي استخدمتها اللجنة كلمة "تراكيب" وجعلتها تشـــتمل على عشرة أبواب هي : التوكيد، والقسم، والتعجب، وصيغ اسم التفضيـــل، ونعـــم وبئـــس، والنداء، والاستغاثة، والندبة، والاختصاص، والتحذير، والإغراء. كما رأى المجمع أن ينـــص في إعراب المفعول به أنه: مفعول به تكملة. وكل هذه التعديلات لا تتعدى أن تكون إصلاحا جزئيا آخر!

---

[١] ينظر تقرير اللجنة كاملا، محمد أحمد برانق، **النحو المنهجي**، (م.س) ص ص١٣٠-١٤٨.

[٢] ينظر محمد الجواد ال الشيخ الجزائري، **نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية**، مطبعـــة دار النشر والتأليف، النجف، ١٩٥١م.

[٣] محمد برانق، **النحو المنهجي (م. س)**، ص٥٨.

[٤] أمين الخولي، **مناهج تجديد (م. س)**، ص ص٣٥-٤٠.

ثالثا: محاولة محمد أحمد برانق*

تعد محاولة محمد برانق في كتابه "النحو المنهجي" في أكثر مادتها، تأييدا وترسيخا لمحاولة إبراهيم مصطفى في إحيائه، ولجنة وزارة المعارف المصرية في تقريرها، فقد ضم أبواب الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، تحت باب "المسند والمسند إليه". ورفض فكرة استتار الضمائر، كما رفض تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية. وتناول أبواب التعجب، والمدح والذم، والإغراء، والتحذير، والاختصاص على أنها أساليب تدرس معانيها ويقاس عليها، كما اعتبر الجار والمجرور هو الخبر وليس المتعلق، ورفض تقدير متعلق له.

إلا أنه قدم آراء تيسيرية جديدة لكل من اسم "لا" النافية للجنس، والمنادى، فرأى أن يكون اسم (لا) النافية للجنس منصوبا معربا في جميع حالاته، وكذلك الأمر في المنادى إذ عده معربا في جميع حالاته.[١]

* رابعا : محاولة أحمد عبد الستار الجواري

أقام "الجواري" محاولته في التيسير على أساس إلغاء العامل، والنظر في معاني العلامات الإعرابية وأثرها في تصوير المعنى، محتذيا نهج إبراهيم مصطفى، إلا أن الجواري خالفه في وجهته التيسيرية، فقد رأى للأسماء مراتب مختلفة، تترتب عليها مراتبها في الإعراب فمنها : العمدة الذي لا يقوم الكلام دونه، وهو يستحق الرفع. ومنها ما يقوم في الكلام مقام الذيل الذي لا مكان له بذاته وهذا لا يستحق إلا الخفض. وثمة أسماء أسماها "الأوساط" وأعطاها أوسط مراتب الإعراب، وأخفها مؤونة وأسهلها في التلفظ وهو النصب.[٢] مع موافقة الجواري القدماء في تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية.

ثم عاد الجواري ليبين المعاني التي أعطت الأسماء هذه المراتب، فاستحقاق الرفع – –الذي لا يكون إلا لأعلى المراتب – لا بد أن يكون لواحد من طرفي الإسناد، سواء كان

---

* ثمة محاولة لعبد المتعال الصعيدي في كتابه "النحو الجديد" سبقت هذه المحاولة، نظر الصعيدي فيها إلى النحو بشمولية وحاول تصنيفه وفق أسس جديدة، لكنه لم ينته من تيسيره إلا إلى تعسير من ذلك مثلا: تقسيمه المبتدأ ثلاثة أنواع: مبتدأ مرفوع، وآخر منصوب، ومبتدأ يرفع وينصب. وغير ذلك من "تجديدات" مزعومة، لا تزيد النحو إلا اضطرابا وتعسيرا، ولذا فقد آثرت– الدراسة – عدم الوقوف على هذه المحاولة بالتفصيل. ينظر: عبد المتعال الصعيدي، **النحو الجديد**، دار الفكر العربي، (د.م)، ١٩٤٧م.

[١] محمد برانق، **النحو المنهجي**، (م. س)،ص ٩٨، وص ١٠٧.

[٢] ينظر: أحمد عبد الستار الجواري، **نحو التيسير**، (م.س)، ص٦٨-٦٩.

مسندا إليه ويتمثل في المبتدأ والفاعل، واسم كان، ونائب الفاعل. أو مسندا كخبر المبتدأ، وخبر إن، وكل منهما مسند.[١]

أما النصب الذي رأى الجواري أنه المرتبة الثانية من مراتب الإعراب، فهو الحركة الإعرابية للاسم الذي يحوي واحدا من معان ثلاثة:

أ- معنى المفعولية وهو أن يكون الاسم نتيجة ناشئة عن الإسناد وقيام الفاعل بالفعل.

ب- معنى الوصف أو البيان أو التوكيد الذي لا يطابق الموصوف المبين أو المؤكد، وأطلق عليه الجواري مصطلح "التابع المخالف" أو "غير المطابق" أو "التابع الناقص". ويرى أن هذا المعنى يظهر في "المصدر الذي يؤكد الفعل، أو يبين نوعه، أو عدده، أو زمانه، أو مكانه، أو سببه. وكذلك في الحال التي تصف هيئة الاسم فحسب، وفي التمييز الذي يبين بعض حقيقة الاسم، فيما يسمى المصاحب أو المفعول معه الذي يعطف على ما قبله عطفا ناقصا لا يعني التشريك في الحكم، وإنما يعني مجرد المقارنة والمصاحبة. وفي التابع المخالف يمكن أن يدخل المستثنى بإلا".[٢]

وقد أشار الجواري إلى أنه استمد هذا المعنى من معنى "الخلاف" لدى الكوفيين، وهو عامل معنوي نصوا عليه في نصب المستثنى بإلا، وفي النصب بعد واو المعية، وفي نصب الحال.

ج- المعنى السلبي "وهو وقوع الاسم في مكان يستحق به الرفع، لو انفرد بالإسناد، ولكنه إذا لم ينفرد بوقوعه موقع المسند أو المسند إليه لم يستحق الرفع، وإنما تدنت مرتبته إلى المرتبة الوسطى، وذلك ملاحظ في خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها، حيث استعان المسند إليه بالحرف المشبه بالفعل، فلم يستحق الرفع وانحط إلى النصب".[٣]

أما الخفض أو الجر الذي هو أدنى مراتب الإعراب في مذهبه فيكون في الأسماء في حالتين:

أ) حالة الإضافة وتعني أن الاسم المخفوض "ليس بذي مكان في الكلام إلا مكان النسبة إليه، فقولنا "قرأت كتاب زيد"، مثلا، لا مكان لزيد في الكلام ولا وظيفة له إلا أنه منسوب إليه الكتاب، وليس له من وظيفة في الكلام غير ذلك".[٤]

---

[١] أحمد عبد الستار الجواري، **نحو التيسير (م. س)** ، ص٧٥.

[٢] أحمد عبد الستار الجواري، **(م. س)**، ص٨٧-٨٨.

[٣] أحمد عبد الستار الجواري، **(م. س)**، ص٨٨.

[٤] أحمد عبد الستار الجواري، **(م.س)**، ص٩٧.

ب) حالة المفعولية غير المباشرة، ويعني بذلك أن يكون الاسم متأثرا بمعنى حرف من حروف الخفض كالظرفية، والاستعلاء، والملك، ونحو ذلك. فإذا قلنا "دخلت في البيت" فالبيت مفعول ولكنه مفعول بمعنى الظرفية، وإذا قلنا : "ذهبت إلى البيت" فالبيت مفعول بمعنى ابتداء الغاية.[١]

أما الجزم فهو حالة إعرابية تختص بها الأفعال، ولا تكون إلا فيها، والسكون أولى أن يكون حالة بناء، والبناء أصل في الأفعال.[٢]

وقد أفرد الجواري دراسة مستقلة للفعل، أطلق عليها "نحو الفعل" رأى فيها أن الفعل يخبر به[٣]، ولهذا فهو يستحق الرفع لأنه عمدة مثل الخبر وكلاهما مسند.[٤] كما صرف الفعل في معانيه وفق دلالته على الأزمان المختلفة، ففي المضارع رأى "أنه لا يدل على زمن محدود بحدود، وبذلك يتخلص المضارع من دواعي البناء، لأن تصرف الفعل المضارع في معنى الزمن يقابل تصرف الاسم في مواقع مختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة.[٥]

ويقتضي المضارع الجزم إذا دل على :

أ. معنى المضي، وذلك في حال دخول (لم) أو (لما) عليه.

ب. معنى الطلب، إذا تقدمه لام الأمر، أو "لا" الناهية.

ج. معنى الشرط.

أما الماضي فقد رأى الجواري "أن زمنه محدود لا يعرض له تغير أو تبدل... ولذا استحق البناء".[٦]

وفي فعل الأمر يرى أنه "أبعد صيغ الأفعال عن موجب الإعراب، وأقربها إلى معنى الحرف، وأحقها بالبناء لأنه يؤدي معنى من المعاني حقها أن تؤدى بالحروف، وهو خال من معنى الزمن، مجرد لمعنى الطلب، فهو يشتمل على معنى الحدث مقترنا بالطلب".[٧]

وهكذا فقد تفرد الجواري بهذه الآراء، وهو – كما تراه هذه الدراسة – ينزع إلى الإقرار بالنحو القديم، مع محاولة لإرساء دعائم النحو ذاتها وفق نظرية أخرى غير نظرية

---

[١] أحمد عبد الستار الجواري، **نحو التيسير (م.س)**، ص٩٨.

[٢] أحمد عبد الستار الجواري، **(م.س)**، ص٩١.

[٣] هذا الرأي سبق إليه يوسف كركوش في كتابه "**رأي في الإعراب**" **(م.س)**، ص ٢٨.

[٤] الجواري، **نحو الفعل**، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط١، ١٩٧٤م، ص٢٢.

[٥] الجواري، **نحو الفعل**، **(م. س)**، ص ص٢٥-٢٦.

[٦] الجواري، **نحو الفعل**، **(م. س)**، ص٢٨.

[٧] الجواري، **نحو الفعل**، **(م.س)**، ص٥٩.

العامل الفلسفية مع تنبه الدراسة إلى عودته لهذه النظرية في مواضع شتى من دراساته المختلفة في التيسير.[١]

• خامسا : محاولة مهدي المخزومي

تعد محاولة مهدي المخزومي في تيسير النحو العربي من أوسع المحاولات وأنضجها في العصر الحديث، فقد رأى المخزومي أن يعاد النظر في النحو، من حيث بدأ الخليل وسيبويه والكسائي والفراء، وهكذا تعمق في دراسة آرائهم وأفاد منها، ومن النحو الكوفي على وجه الخصوص، الذي رأى فيه آراء تميزت بصحة الاستقراء والاقتراب من الواقع اللغوي، لأنهم –وإن أخذوا بفكرة العامل– إلا أنهم لم يمنحوه خصائص العلة، ولم يفلسفوه فقد كان العامل عندهم متصيدا من فهم الطبيعة اللغوية وفقه خصائصها"، "كما أفاد الكوفيون من القراءات لأنها تستند في اختلافها إلى ما بين اللهجات العربية من اختلاف" ، وبهذا كانوا أقدر من البصريين على تذوق العربية ولمح الطبيعة اللغوية، وتفسير ظواهرها وعوارضها".[٢]

وقد أخذ المخزومي بدعوة ابن مضاء لإلغاء العامل والعلل والقياس، كما وافق أستاذه إبراهيم مصطفى في كثير من آرائه التيسيرية، ولما كان هذا الأخير قد اهتم بدراسة الاسم، فإن مهدي المخزومي ركز جهوده لدراسة الفعل وأزمنته، مستندا إلى المناهج اللغوية الحديثة في تطوير نظرية التيسير.[٣]

أما أهم آرائه التيسيرية فتظهر في:

١. تحديد موضوع الدرس النحوي، بالتأكيد على أهمية الجملة في هذا الدرس من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها وأجزاؤها، وما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير، وإظهار وإضمار، وما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض، كالتوكيد وأدواته، والنفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني العامة التي يعبر عنها بالأدوات، والتي تمليها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول.[٤]

---

[١] ينظر: الجواري، **نحو الفعل**، (م.س)، ص٢٧، ٦٥، ٦٦.

[٢] مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها...**، (م.س)، ص٣٨٤-٣٨٥، ص٣٩٣-٣٩٥.

[٣] نعمة العزاوي، **في حركة تجديد النحو...**(م.س)، ص١٧٠.

[٤] مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ص ص١٦-١٨.

٢. أن النحو دراسة وصفية تطبيقية، ووظيفة النحوي أن يسجل ملاحظاته، ونتائج اختباراته في صورة أصول وقواعد تمليها عليه طبيعة اللغة، واستعمالات أصحابها.[١]

٣. اهتمامه بدراسة الأصوات، واتخاذها مدخلا إلى الدرس النحوي.[٢]

٤. ترتيب أبواب النحو وفقا للتشابه في المعنى الذي تؤديه الأداة أو الكلمة، متجاهلا العمل الإعرابي لهذه الكلمات في ترتيب الأبواب.

٥. تقسيم الكلام إلى أربعة أنواع هي : الاسم، والفعل، والأداة، والكنايات أو الضمائر.

٦. الاهتمام بدراسة الفعل ودلالاته الزمنية من خلال واقعه في الاستعمالات المختلفة، بعدما بين أن الفعل الماضي لا يقتصر في دلالته على الزمان الماضي، كما يفهم من تقسيم النحاة القدامى للأفعال، وكذلك الفعل المضارع ليس خالصا للمستقبل أو الحاضر، "فقد يدل الفعل الماضي على وقوع الحدث في غير الزمان الماضي، أو لا يدل على زمان حقيقي، كالفعل الماضي بعد (إذا) و (لو) في الشرط، نحو قوله تعالى ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾[٣] وقولنا: لو كان الأمر كذا لكان كذا، وقد يدل على أن الحدث الذي يعبر عن وقوعه لا يقع في زمان بعينه، ولكنه مؤهل للوقوع في جميع الأزمان، الماضي والحاضر والمستقبل.[٤]

أما الفعل المضارع فقد يدل على الماضي إذا سبقته (لم) أو (لما) في النهي، وهو في كثير من الاستعمالات لا يدل على زمان ألبتة".

أما فعل الأمر، فقد اعتبره صيغة لطلب الفعل، واستبعده في تقسيمه للأفعال لأنه خلو من ميزتي الفعل. فلا دلالة له على الزمان بصيغته، ولا إسناد فيه.[٥]

وبناء عليه فقد قسم الفعل إلى ثلاثة أقسام:

أ) ما كان على مثال (فعل) وهو إما أن يدل على مطلق المضي، نحو: ذهب وكتب، أو على حدث وقع في زمن مضى وانقطع نحو (كان فعل) ، أو دل على زمن متصل بالحاضر نحو (قد قامت الصلاة).

---

[١] مهدي المخزومي، **في النحو العربي، نقد وتوجيه**، (م.س)، ص١٩.

[٢] مهدي المخزومي، (م.س)، ص٢٧.

[٣] سورة النصر آية ١.

[٤] مهدي المخزومي، **في النحو العربي، نقد وتوجيه**، (م.س)، ص١٥٣.

[٥] مهدي المخزومي، (م.س)، ص١٢٠. ينظر له أيضا : **في النحو العربي، قواعد وتطبيق**، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٦٦م، ص٢٧.

ب) ما كان مثال (يفعل) وهو ما يدل على الحاضر، أو المستقبل إذا اتصل بالسين أو سوف، وقد يستعمل للدلالة على الماضي إذا اقترن بـ (لم) و (لما)، نحو : "لما يهطل المطر".

أما حركة إعراب هذا الفعل فتختلف باختلاف دلالته على الزمن، فالرفع يكون للدلالة على الحاضر والمستقبل، أما إذا تقدمته إحدى الأدوات التي تخلصه للمستقبل نصب، وإذا دخلت عليه (لم) أو (لما) خلصته للماضي، ويسكن في هذه الحالة.

ج) ما كان على مثال (فاعل) الذي يسميه البصريون اسم فاعل، ويسميه الكوفيون الفعل الدائم. واستعماله يدل على الماضي في حالة إضافته نحو (هو كاتب الرسالة) ويدل على المستقبل في حال تنوينه نحو (هو كاتب الرسالة). أما قولهم (قائم الرجلان) فقائم مسند لا مبتدأ، والمرفوع بعده مسند إليه.[١]

وانطلاقا من هذا الفهم قرر أن وظيفة الفعل في اللغة هي النص على تجدد نسبة المسند إلى المسند إليه في فترة من فترات الزمان، ولم يكن من وظيفته أن يرفع أو ينصب.

٧) جعل حروف الجر أدوات إضافة يتوصل بها إلى إضافة ما لا يمكن إضافته، كالفعل في قولنا (خرجت من البيت)، إذ إن البيت هنا مضاف إليه للفعل "خرجت" وهو المضاف. ويرى أن العربية عمدت إلى هذه الأدوات (حروف الجر) للتوصل بها إلى إضافة الأفعال إلى ما بعدها. لأن الفعل ببنائه وهيأته يأبى الإضافة.

٨) إلغاء الإعرابين، التقديري والمحلي، ورأى أن علامات الإعراب ثلاثة :

أ. الضمة للرفع، أما الواو فهي ضمة ممطولة.

ب. الكسرة للخفض، والياء كسرة ممطولة.

ج. الفتحة.

وقد وافق أستاذه إبراهيم مصطفى أنها حركة مستحبة، – كما أفاد من رأي يوسف كركوش في الفتحة، فاعتبرها علامة للنصب. وجعل لها معنى تؤديه.

---

[١] ينظر في ذلك الزجاجي: **مجالس العلماء** تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ١٤. مجلس بين ثعلب والمبرد في اختلاف النظر إلى (اسم الفاعل) بين البصريين والكوفيين إذ تتجلى النزعة الدلالية في الاستعمال.

وفي هذا السياق حاول تفسير حركة المثنى، الذي شذ عن قاعدة أستاذه من قبل، بأن الألف جاءت فيه لبيان معنى التثنية، وليست علامة للرفع، لأن الضمة وحدها علم للرفع، ولو رفع بالضمة لزالت الألف، وبإزالتها يذهب المعنى ويضيع القصد. فترك المثنى في حالة دلالته على الإسناد بلا علامة تدل على هذه الوظيفة.

٩) عدم تقدير الفعل في بعض الجمل التي يضمر فيها، وذلك في جمل الإغراء والتحذير، لأن السياق يغني عن التقدير.

١٠) تسمية "كان" وأخواتها، "أفعال الوجود" مستبدلا مصطلحا بآخر، لإثبات فعلية كان وأخواتها، وأخذ برأي الكوفيين في اعتبار المنصوب بعدها حالا.

وللمخزومي آراء أخرى في أساليب التعبير كالاستفهام، والاستثناء، والتعجب، والنداء، وفي أسماء الأفعال، وأفعال المدح والذم، وأفعال المقاربة، والتوكيد. حاول أن يقدم فيها رؤية وتحليلا أيسر على الدارسين، ترى فيها هذه الدراسة مدعاة للنظر الجديد المتواصل الذي يضيف إليها ما يبعدها عن المرور السريع في بعض الموضوعات، ذلك أنها – وإن كان فيها ما يقترب من واقع اللغة والصواب– فإنها تستبدل مصطلحا بآخر، ورؤية إعرابية بأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاط الأمور وكثرة الخلاف.[١]

ومما يذكر أن إبراهيم السامرائي قدم دراستين متواليتين، تناول في الأولى "الفعل زمانه وأبنيته"، حيث قدم فيها نقدا لتقسيم الفعل والأزمنة عند النحاة القدامى، وذكر أن في هذا التقسيم نقصا، ودعا الباحثين إلى أن يعيدوا النظر في الفعل واستعماله وزمانه وأبنيته ليستدركوا ما فات النحاة القدامى، كما ناقش آراء المخزومي، والجارم، وعبد الرحمن أيوب في الجمل الفعلية وأنواعها لكنه لم يقدم جديدا في هذا المضمار.[٢]

أما الدراسة الثانية فتتجلى في كتابه "النحو العربي نقد وبناء" تناول فيها أبواب النحو وجزئياته بشيء من العرض مع النقد، ورجح بعض الآراء دون أن يقدم جديدا يذكر.[٣]

---

[١] ينظر في تفصيل آراء المخزومي: رياض يونس السواد، **مهدي المخزومي وجهوده النحوية**، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة الكوفة، ١٩٩٥م، ونعمة رحيم العزاوي، **(م. س)**، ص١٠٧-١٢٢. وص١٧٠-١٨٢. كما ينظر في نقدها: حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، **(م. س)**، ص٦٨-٨٠.

[٢] إبراهيم السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٦م.

[٣] ينظر: إبراهيم السامرائي، **النحو العربي نقد وبناء**، دار الصادق، بغداد، ١٩٦٨م.

سادسا : محاولة شوقي ضيف.

كانت محاولة شوقي ضيف التيسيرية في كتابه "تجديد النحو" خلاصة جهود متفرقة للباحث امتدت عبر عقود من الزمان[١]، وقد تبنى في كتابه آراء ابن مضاء القرطبي، واستأنس بالجهود التيسيرية السابقة واستند إليها ليقيم منهجه التجديدي على أسس ستة:

أولها: إعادة تنسيق أبواب النحو.

فقد حذف شوقي ضيف ثمانية عشر بابا من أبواب النحو عدها أبوابا فرعية، ورد أمثلتها إلى الأبواب الباقية، فحذف باب "كان وأخواتها" ولم يأخذ بالرأي البصري المشهور والمعتمد عادة، وعد إعراب "كان أو إحدى أخواتها " فعلا ناقصا دون فاعل خللا كبيرا عالجه باختيار الرأي الكوفي، الذي يعد "كان" فعلا لازما مثل غيره من الأفعال اللازمة، والاسم المرفوع في مثل "كان محمد مسافرا" فاعل مرفوع، والاسم المنصوب في المثال المذكور وأمثاله حال. ورأى شوقي ضيف أن الأخذ في إعراب كان وأخواتها برأي الكوفيين "يسد ثلما ثلاثا: ثلمة الفعل وأن منه تاما وناقصا وهو كان وأخواتها، وثلمة المرفوع بعد الفعل وأنه ليس فاعلا، وثلمة الخبر وأنه قد يكون منصوبا بعد كان وأخواتها".[٢]

ومن الأبواب التي حذفها أيضا باب "ما، ولا، ولات، العاملات عمل ليس"، لأن "ليس" المقيس عليها هذه الحروف من أخوات "كان" التي ردها إلى باب الأفعال اللازمة وأما "ما" فقد أخذ فيها برأي الكوفيين الذي يرى في مثل قوله تعالى ﴿ما هذا بشرا﴾[٣] أن "هذا" مبتدأ، و"بشرا" خبر منصوب بنزع الخافض، وبالرغم من هروب شوقي ضيف من عامل للنصب إلى عامل اخر، إلا أنه رأى الأخذ برأي الكوفيين أولى حتى لا يدخل خللا على قاعدة أن الخبر يكون مرفوعا أبدا. كما حذف صاحب "التجديد" صيغة "لا" المشبهة بليس، واعتبر "لات" حرفا لنفي الظرف، وما يأتي بعدها ظرفا منصوبا. وبهذا حذف باب "ما ولا، ولات العاملات عمل ليس" من غير أن يرى حاجة لرد أمثلتها إلى أبواب أخرى في النحو.[٤]

---

[١] اقتصرت –هذه الدراسة – في حديثها عن جهود التجديد لدى شوقي ضيف– على كتابه "تجديد النحو"، لأنه اشتمل على محاولاته وآرائه السابقة مع تطويرها وتنقيحها، ولمزيد من التفصيل، ينظر مقدمة شوقي ضيف على كتاب ابن مضاء، **الرد على النحاة**، وشوقي ضيف، **تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م.

[٢] شوقي ضيف، **تجديد النحو**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م، ص١٣.

[٣] سورة يوسف، الأية ٣١.

[٤] شوقي ضيف، (م.س)، ص١٥.

ومن الأبواب التي حذفها أيضا باب "كاد وأخواتها" إذ ضم أمثلته إلى باب المفعول به أخذا برأي سيبويه[١]. وحذف بابي "ظن وأخواتها" و"أعلم وأرى وأخواتهما" لأن أفعالها لا تعدو نظائرها مما يتعدى إلى مفعولين، وضم أمثلتها إلى باب المفعول به.[٢] كما حذف بابي التنازع والاشتغال "لأن أكثر صيغه من صنع النحاة".[٣]

وقد أعاد المؤلف تنسيق باب التمييز بشكل استطاع معه حذف ستة أبواب من النحو في الكتاب، وهي أبواب "الصفة المشبهة، واسم التفضيل، وفعل التعجب، وأفعال المدح والذم، وكنايات العدد، والاختصاص" معتبرا أن التمييز يأتي بعد فعل لازم، وبعد الصفة المشبهة، واسم التفضيل، وفعل التعجب. كما اختار رأي الكوفيين في صيغة التعجب "أفعل بـ" قائلا بأنها فعل أمر. وعرض صيغ أفعال المدح والذم وصور التمييز معها، وأعرب المخصوص بالمدح والذم بدلا.

كما حذف بابي التحذير والإغراء وضمهما إلى باب الذكر والحذف، وحذف باب الترخيم لأنه -كما يرى – أصبح لهجة قديمة مهجورة. وحذف بابي الاستغاثة والندبة وألحقهما بباب النداء دون محاولة إعرابهما. ونقل شوقي ضيف باب الإضافة إلى تقسيمات الاسم، ورأى منه مضافا وغير مضاف، كما نقل إلى تقسيمات الاسم باب التوابع: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل.

ثانيها: إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي.

تأييدا لرأي ابن مضاء وإقرارا له، يرى في الاسم المقصور أو المنقوص في مثل "جاء الفتى" و"جاء القاضي" الاكتفاء بإعراب كل منهما فاعلا فحسب. وأعم في الجمل أن تعين وظيفتها كأن يقال أنها خبر أو نعت مثلا دون ذكر محلها من الإعراب. وأخذ شوقي ضيف برأي ابن مضاء في إلغاء تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور، معتبرا أن الظرف والجار والمجرور هما اللذان يقعان خبرا أو نعتا أو حالا.[٤] كما أيد ابن مضاء في إلغاء عمل أن المصدرية في المضارع مقدرة، فالمضارع منصوب بعد كي، ولام التعليل، ولام الجمود، وفاء السببية، وواو المعية، وليست هناك "أن" محذوفة أو مستقرة، أو مضمرة جوازا أو

---

[١] شوقي ضيف، (م.س)، ص١٦.

[٢] شوقي ضيف، (م.س)، ص١٧.

[٣] شوقي ضيف، (م.س)، ص٢٠.

[٤] شوقي ضيف، **تجديد النحو**، (م.س)، ص٢٤.

وجوبا. كما ألغى العلامات الفرعية في الإعراب، فلا الفتحة نائبة عن الكسرة في الممنوع من الصرف، ولا الكسرة نائبة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، ولا الواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم، ولا الألف في المثنى نائبة عن الضمة، وبالمثل ليست الألف نائبة عن الفتحة، ولا الياء عن الكسرة في الأسماء الخمسة، وأيضا ليست الياء نائبة عن الفتحة أو الكسرة في المثنى وجمع المذكر السالم. مخالفا بذلك إبراهيم مصطفى في رأيه القائل أن علامات الإعراب الفرعية إنما هي مد ومطل للحركات الأصلية.

ثالثها: الإعراب لصحة النطق

يرى شوقي ضيف أن الإعراب ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لصحة النطق، فإن لم يصحح نطقا لم تكن إليه حاجة. وترتب على رأيه هذا إلغاء إعراب "لاسيما" وبعض أدوات الاستفهام، وكم الاستفهامية والخبرية، وأدوات الشرط الاسمية، و"أن" المخففة، من الثقيلة، و"كأن" المخففة، **وتلخصت الأسس الثلاثة الأخرى في** اجتهاد المؤلف في وضع تعريفات وضوابط دقيقة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه، والحال، ولكنه لم يكن موفقا في ذلك كل التوفيق.[١]

وحذف زوائد كثيرة في أبواب النحو رأى أنها تعرض دون حاجة، وقيامه – بالمقابل– بزيادة أبواب وهي باب الذكر والحذف، وباب التقديم والتأخير، وباب بيان الجملة الاسمية، وباب أنواع الجمل.

ومن الملاحظ أن شوقي ضيف اتبع منهج "الاختيار" من بين الآراء المتعددة لاعتماد الأيسر منها، كما حاول الاختصار ما استطاع إليه سبيلا.

وبالرغم من وجود الكثير من النظرات التيسيرية المقبولة في "تجديد النحو" إلا أن الباحث أمين سالم، تعقب صاحب "التجديد" في كثير من المسائل والنظرات والتعريفات والضوابط، وأشار إلى خطورة الكتاب الذي وضع ليصبح منهجه ومادته عتادا يرجع إليه مؤلفو كتب النحو التعليمي ليضعوا على أسسه كتبا لهم متدرجة مع سنوات الناشئة في التعليم، بينما أم به – شوقي ضيف– علماء، ووجه كلامه لهم بما لا يتناسب مع مستوى الناشئة.[٢]

---

[١] ينظر: أمين عبد الله سالم، **تجديد النحو ونظرة سواء**، مطبعة الأمانة، مصر، ط١، ١٩٨٦م.

[٢] أمين عبد الله سالم، **(م.س)**، ص ص١٤-١٥. وينظر أيضا في مناقشة هذه المحاولة ونقدها، حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، **(م.س)**، ص ص٨٠-٨٢.

وقد تناول عدد من الباحثين محاولات التيسير الحديثة بالدرس والتقويم[١]، لكن أحدا منهم لم يخرج بمفهوم أو تعريف جامع مانع – كما يقول المناطقة– للتيسير على الرغم من أننا لا نميل إلى (الحدود) بل إلى الوصف، أو تقديم لمحة دالة لإيضاح دلالة (التيسير) والمقصود به أن أحدا منهم لم ينتخب محاولة بعينها لتكون بديلا عن النحو التقليدي القديم، ذلك أن جميع المحاولات كان يعتريها شيء من النقص أو الاضطراب أحيانا، كما كانت بعض المحاولات تكتفي باستبدال مصطلح بمصطلح أو حكم إعرابي بآخر، وكان بعضهم الأخر يقدم تعليلات وافتراضات جديدة دون أن يقدم جديدا في التيسير كما تعرضت جميع هذه الجهود للنقد أو النقض أحيانا، مما جعل هذه الجهود توسم على الدوام بـ "المحاولات" التي لم تتعد هذا المجال إلى حيز التطبيق والانتشار.

ويذكر أن الباحث يوسف شاهين تحدث عن مناحي التجديد في النحو القديم والحديث، وذكر من هذه المناحي النظم الذي يمكن من حفظ القواعد بسهولة، والشرح الذي يوضح ما استغلق من القواعد والأحكام.[٢] الأمر الذي يعزز توجهنا لدراسة شروح الألفية وتبين مواضع التيسير فيها.

---

[١] ينظر: قاسم عبد الرضا كاصد، **محاولات حديثة في تيسير النحو العربي، دراسة وتقويم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، ١٩٨٤م. وفيصل أحمد فؤاد، **الاتجاهات النحوية الحديثة**، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة بغداد، ١٩٧٦م، ودلال عبد الرؤوف اللحام، **تيسير النحو في القرن العشرين**، رسالة ماجستير مخطوطة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٨م، ويوسف شاهين، **محاولات التجديد في النحو**، رسالة جامعية مخطوطة، جامعة اليرموك، إربد ، ١٩٨٩م.

[٢] يوسف شاهين، **محاولات التجديد في النحو، (م.س)**، ص ص٥٦-١٨٥.

الفصل الثاني

مظاهر التيسير في شروح الألفية

الفصل الثاني

مظاهر التيسير في شروح الألفية

أولاً: التيسير في ألفية ابن مالك

نظم محمد بن مالك خلاصته الألفية ساعياً لاحتواء أبواب النحو وقضاياه، منتهجاً الإيجاز والاختصار، بهدف تقريب المادة النحوية إلى المتعلمين، وتسهيل حفظها عليهم، وقد صرح ابن مالك بهذه الغاية التعليمية التي قصدها في مقدمة ألفيته، إذ يقول:

(٣) وأستعينُ الله في ألفيّـــهِ مَقاصِدُ النّحو بهَا مَحْويه

(٤) تُقربُ الأقْصَى بلفْظٍ مُوجز وتَبْسُطُ البَذْلَ بوعْدٍ مُنْجِز

وقد وفق ابن مالك إلى مقصده، فاستوت ألفيته خلاصة دقيقة لأبواب النحو وظواهره، حوت من القواعد، وكذا الاصطلاحات، والعلل، والشواهد، والأمثلة، والخلاف النحوي الشيء الكثير، هذا فضلاً عن عرضها للغات المختلفة في بعض المفـــردات، كمـــا عرضـــت آراء النحويين من غير تصريح بأسمائهم ومذاهبهم، فكان ابن مالك يوافقها أو يخالفها، يقويـــها أو يضعفها، وكثيرا ما كان يرجح ويختار ما يراه أيسر على المتعلم وأقرب إلى واقع اللغة.

أما الاصطلاحات، فقد تم وضعها واستقرت وشاعت على ألسن المعلمين والمتعلميـن قبل عصر ابن مالك، فكان مجال الاجتهاد لدى العلماء ينحصر في اختيار الاصطلاح الأكـثر تناسباً ووصف الظاهرة النحوية، إلا أن ابن مالك –مع أخذه بالاختيار– اجتهد فـــي تطويـــر بعض الاصطلاحات[١]، فمن ذلك تطويره لمصطلح "المفعول الذي لم يسم فاعله" فقد اختصره

---

[١] تناول محمد كامل بركات في مقدمته على كتاب "التسهيل" ما استحدثه ابن مالك من مصطلحات في كتبـــه عامة، وفي "التسهيل" خاصة، وقد انتخبت هذه الدراسة منها ما ظهر في الألفية. ينظر: مقدمة محمد كـــامل بركات على كتاب "**التسهيل**" **لابن مالك**، (م.س)، ص ص٤٩-٥١.وعبد العال سالم مكرم، **المدرسة النحوية في مصر والشام**، (م.س)، ١٨٥-١٨٧

ابن مالك في مصطلح أكثر دقة وأقرب وصفا فسماه "النائب عن الفاعل"[١]. كما طور مصطلح "المعرف بأل" إلى مصطلح "المعرف بأداة التعريف"، وبذلك اشتمل المصطلح الأخير على اللغات في أداة التعريف، كالتعريف بالألف والميم عند "حمير".

وقد أثبت ابن مالك هذين الاصطلاحين في عنوانات أبواب الألفية. وثمة مصطلح آخر طوره ابن مالك واختصر مطوله، وهو بدل "الكل من الكل"، فقد سماه "البدل المطابق" ووظفه في الألفية في باب البدل، يقول:

(٥٦٦) مطابقاً أو بعضا أو ما يشتمل عليه بلفى أو كمعطوف بَلْ

وبقية الاصطلاحات التي تبناها ابن مالك تتجلى واضحة في عنوانات الأبواب، فضلا عما حوته أبيات المنظومة منها، وهي -في الغالب- اصطلاحات بصرية.

أما العلل، فقد اقتصر ابن مالك في ألفيته على التعليمية منها، وهي مع ذلك قليلة، فمنها تعليله بناء بعض الأسماء لشبهها بالحروف، يقول:

(١٥) والاسمُ منه مُعْرَبٌ ومَبْنِي لشَبَهٍ من الحروفِ مدني

وكذلك تعليله تشديد النون عند بعض العرب في الاسم الموصول "ذان" و"تان" للتعويض عن ألف "ذا" و"تا" الساكنة التي حذفت عند التثنية بسبب التقائها مع ألف التثنية الساكنة أيضا، يقول ابن مالك:

(٩٠) والنونَ من ذين وتين شددا أيضاً وتعويضٌ بذاك قَصَدا[٢]

وسعى ابن مالك لوضع حدود بعض الأبواب على نحو ما نرى في باب الحال، حيث يقول:

(٣٣٢) الحالُ وصفٌ فَضْلَةٌ مُنتَصب مُفهِم في حال كفردا أذْهَبْ

---

[١] مما يلفت النظر أن نجد ابن الناظم في شرحه على الألفية يتجاهل العنوان الذي أثبت فيه ابن مالك مصطلح "النائب عن الفاعل" في الألفية، فاستخدم في أثناء الشرح المصطلح القديم الشائع، ولا أدري إن كان قد رآه أنسب في الشرح لشيوعه، أم أن اصطلاح والده لا يروق له! أما بقية الشراح فقد تسامحوا مع اصطلاح ابن مالك واستخدموه، كما استخدم ابن عقيل إلى جانبه مصطلح المفعول "القائم مقام الفاعل". ينظر: ابن الناظم، محمد بن مالك، **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص ١٦٧. وثمة طبعة سابقة لهذا الشرح بتحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، اطلعت عليها واعتمدت التحقيق الأحدث كونه الأفضل، وينظر أيضا: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، د.ت، ص ٥١٥.

[٢] ينظر من العلل التعليمية أيضا: باب الفاعل، البيت ٢٣٦ من الألفية.

وفي باب البدل:

(٥٦٥) التابع المقصودُ بالحكم بلا وَاسطة هو المُسَمَّى بدلا

وفي "ما لا ينصرف":

(٦٤٩) الصرفُ تنوينٌ أتى مُبيّنا معنىً به يكونُ الاسمُ أمكنَا

أما الشواهد فهي متنوعة في الألفية، مع ما يفرضه النظم من قيود، فنجد القرآن الكريم أول مصادر الاحتجاج فيها، فقد اقتبس ابن مالك أجزاء من الآيات تؤكد القاعدة، أو توضحها، أو تغني عن ذكر فرع من فروعها، على نحو ما جاء في "باب الموصول"، قال:

(١٠٤) كذاك حذف ما بوصف خفضا كأنت قاض بعد أمر من قضى

فقد استشهد بقوله تعالى: ﴿ فاقض ما أنت قاض﴾[١] للتدليل على جواز حذف الضمير العائد على الموصول إذا كان هذا الضمير العائد مجرورا بالإضافة، وكان المضاف وصفا غير ماض[٢].

أما قول ابن مالك في باب "العدد":

(٧٤٢) وإن أردتَ مثل ثاني اثنين مركبا فجئ بتركيبيْن

فقد وظف فيه الآية الكريمة: ﴿ ثاني اثنين ﴾[٣] لتحل مكان المثال التعليمي الذي يصف الظاهرة النحوية، ويخلص منها إلى القاعدة، إذ أراد ابن مالك أن يتحدث عن صوغ "فاعل" من اسم العدد، فقدم الآية، ثم حلل التركيب، وأعطى القاعدة. وكان مجمل ما وظفه ابن مالك من آي القرآن الكريم في سبعة مواضع[٤].

كما اقتبس الناظم في ألفيته من الشواهد الشعرية كلمة أو كلمتين أو أكثر قد تصل إلى اقتباس بيت كامل، وذلك حسبما تقتضي طبيعة الظاهرة النحوية، وما تفرضه طبيعة النظم. وقد كانت هذه الشواهد –في أغلبها– مثبتة ومؤكدة للقاعدة، إلا أن ذلك لم يمنع الناظم من استحضار بعض الأبيات الشعرية المبتورة لينبه على كون موضع الاستشهاد لا يتعدى أن يكون "ضرورة" فلا يبنى عليه حكم نحوي، على نحو ما نرى في حديثه عن لزوم "أل"

---

[١] سورة طه، الآية ٧٢.

[٢] ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (م.س)**، ص ١٢٣.

[٣] سورة التوبة، الآية ٤٠.

[٤] ينظر في المواضع الخمسة الأخرى الأبيات: ٢٩٣، ٣٤٩، ٣٥٩، ٥٩٤، ٩٩٠، من الألفية.

التعريف في بعض الكلمات، والتنبيه على لزومها في بعض الأبيات الشعرية لإقامة الـــوزن فقط، يقول:

(١٠٨) ولاضطرارٍ كبـــناتِ الأَوْبَرْ كذا وطِبتَ النفسَ يا قَيس السَّرِي

مشيرا إلى الضرورة في قول الشاعر[١]:

ولقـــد جَنيتُك أكْمؤاً و عَسَاقِـــلا ولَقد نَهيتُك عن بَناتِ الأَوْبَـــرِ

وقول الآخر[٢]:

رأيتُك لما أنْ عرفتَ وُجُوهَنَـــــــا صَدَدتَ وطِبتَ النفسَ يا قَيس عَن عَمْرُو

أما تمثيله بشاهد شعري يؤكد القاعدة ويوضحها، فمنه ما كان في باب "المفعول لـــه" إذ وظف بيتا لأنه من الرجز يتفق ومنظومته، لإثبات جواز نصب المصدر الواقـــع مفعـــولا لأجله مع اقترانه بأل، وإن كان الأولى والأشيع أن يكون مجرورا بحـــرف جـــر دال علـــى التعليل، يقول:

(٣٠١) وَقلّ أن يصْحبَها المُجَرَّدُ والعَكْسُ في مَصْحُوب أل وأَنْشَدُوا

(٣٠٢) لا أَقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ ولوْ توالـــتْ زُمَـــرُ الأَعْداءِ[٣]

ومن أمثلة الشواهد الشعرية المبتورة في قوله:

(٣٩٧) وبعضُ ما يضافُ حتما امتنعْ إيلاؤه اسماً ظاهراً حيث وَقَعْ

(٣٩٨) كوحد، لبي، ودوالي، سعدي وشذَّ إيـــلاء "يدي" للبـــي

---

[١] البيت من شواهد ابن الناظم، (م.س)، الشاهد ٥٧، ص ٧١، والمرادي، (م.س)، ٢٦٣/١، ابـــن هشـــام، (م.س)، الشاهد ٦٢، ١٢٧/١، ابن عقيل، (م.س)، الشاهد ٣٦، ١٨١/١.

[٢] البيت من شواهد: ابن الناظم، (م.س)، الشاهد ٥٩، ص٧١. ، المرادي، (م.س)، ٢٦٤/١، ابـــن هشـــام، (م.س)، الشاهد ٦٣، ١٢٩/١، ابن عقيل، (م.س)، الشاهد ٣٧، ١٨٢/١.

[٣] البيت من شواهد: ابن الناظم، (م.س)، ص ١٩٩، والمرادي، (م.س)، ٨٨/٢، وابن هشام، (م.س)، الشاهد ٢٥٤، ٤٦/٢، وابن عقيل، (م.س)، الشاهد١٦٣، ٥٧٥/١.

يشير إلى شذوذ إضافة "لبى" إلى الظاهر "يدي" في قول الشاعر[١]:

دَعَوْت لما نَابني مِسْوَرا فَلَبَّى، فَلَبي يدي مِسْوَرِ

بينما عده سيبويه غير شاذ، وبنى عليه حكما نحويا[٢]. وثمة مواضع أخرى قليلة احتج فيها الناظم بشواهد شعرية[٣].

كما احتج صاحب "الخلاصة" من كلام العرب المسموع وأقوالهم، منها ما ذكره في باب الاختصاص من أن المختص قد يقع دون لفظ "أيها وأيتها" يقول:

(٦٢١) وقد يرى ذا دون أي تلو أل كمثل نَحن العَربَ أَسخَى مَنْ بَذَلْ

وثمة شواهد من مثلها في مواضع أخر[٤].

ولم يظهر الحديث الشريف من بين شواهد "الخلاصة"، وإن كان ابن مالك قد أخذ به مصدرا للاحتجاج في كتاب "التسهيل"[٥].

أما الأمثلة التعليمية، فقد كانت الأكثر توظيفا، والأوسع تصرفا من بين أدوات ابن مالك التعليمية، فنجد الأمثلة في الألفية على شكلين:

١. التمثيل بلفظ وذلك لتحقيق غايات منها:

أ. الاكتفاء بالتمثيل عن إتمام الحد، كقوله:

(٨) كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقمْ واسمٌ وفعلٌ ثم حَرف الكَلِمْ

قال ابن الناظم في شرح البيت: "كأنه قال: الكلام لفظ مفيد فائدة تامة، يصح الاكتفاء بها، كالفائدة في "استقم". فاكتفى عن إتمام الحد بالتمثيل"[٦].

ب. الاستعاضة بمثال المفردة الواحدة عن تفصيل القاعدة، من ذلك قوله:

---

[١] البيت من شواهد: ابن الناظم، (م.س)، الشاهد ٣٥٤، ص ٢٧٨، المرادي، (م.س)، ٢/٢٦٠، ابن هشام، (م.س)، الشاهد ٣٣١، ٢/١٩١، ابن عقيل، (م.س)، الشاهد ٢٢٥، ٢/٥٣.

[٢] سيبويه، الكتاب، (م.س)، ج١، ص ١٧٦، وابن عقيل، (م.س)، ص ص٥٣-٥٤.

[٣] منها على سبيل المثال ما ذكره في الأبيات: ٢٩٢، ٥٨٤، ٧٥٦.

[٤] منها -مثلا- الأبيات: ١٢٦، ٢٤١، ٣٥٧، ٣٦٨، ٤٥٦.

[٥] ينظر: مقدمة محمد كامل بركات على كتاب التسهيل، (م.س)، ص ٤٥.

[٦] ابن الناظم، (م.س)، ص ٥.

(٣٥) وارفَعْ بواوٍ وبيا اجرُر وانصبْ سالمَ جمعٍ عامر ومُذنِبْ

فقد استعاض بهذا التمثيل عن القول إن جمع المذكر السالم يطرد في كل اسم خال من تاء التأنيث، لمذكر عاقل علما، كـ"عامر" أو صفة تقبل تاء التأنيث باطراد نحو "مذنب". ونجد هذه الشاكلة من الأمثلة في الكثير من الأبيات[١].

٠٢ التمثيل بجملة، وتأتي عادة موضحة للقاعدة، لكنها -في كثير من الأحيان- شمولية، إذ توضح أكثر من حالة إعرابية، أو فرع من فروع المسألة النحوية. من ذلك حديثه عن علامات الإعراب الأصلية، ثم إجماله لجميع الحالات من ضم وفتح وجر في جملة واحدة، بقوله:

(٢٥) فارفَعْ بضمّ وانصَبَنْ فتحاً وجُرّ كسرا، كذِكر الله عبْده يَسُرّ

ثم أراد أن يتحدث عن علامات الإعراب الفرعية، وضرورة أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم، فأتى بمثال حوى حالات الرفع والنصب والجر للأسماء الخمسة، يقول:

(٣١) وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا للیا، كجا أخو أبيك ذا اعتلا

وثمة أبيات كثيرة حوت مثل هذه الشاكلة من الأمثلة[٢].

وترى الدراسة أن في هذا النمط من الأمثلة ما يعين المتعلم، وييسر النحو عليه، إذ يمكنه بحفظ مثال واحد أن ينشئ على غراره، أو يقيس عليه، لاحتوائه وجوها، أو أحكاما، أو حالات متعددة للمسألة.

ولم تمنع قيود النظم ابن مالك مطلقا من التعرض -تلميحا أو تصريحا- للخلاف النحوي، والوجوه الإعرابية المتعددة في المسألة الواحدة، بل إنه كان يتعدى ذلك إلى الترجيح والاختيار في كثير من الأحيان. وقد وصف السيوطي الطريقة التي يختار فيها ابن مالك الآراء النحوية، فقال: "لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة، التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل، بل يقول إنه شاذ أو ضرورة، كقوله في التمييز: "الفعل ذو التصريف نزرا سبقا" . قال ابن هشام:

---

[١] منها، مثلا، الأبيات: ١٦، ١٨، ٢٢، ٤٢، ٤٤، ٥٠، ٥٣، ٥٤، ٦١، ٦٢، ٧٢، ٧٣، ٦٢٨، ٧٦٤.

[٢] منها الأبيات: ٢٦، ٤٥، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٩٧، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٨، ١١٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٨٥، ٧٠٢، ٧١١.

"وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقين"[١].

ويستطيع الباحث أن يعثر في الألفية على آراء النحويين التي كان الناظم يوافقها أو يخالفها، يصححها أو يخطئها، أو يوازن بينها[٢].

ومن أمثلة ما عرض الناظم من خلاف، ما جاء في جواز انفصال الضمير أو اتصاله في نحو (كنته وخلتنيه)، واختياره اتصال الضمير، مخالفا سيبويه والبصريين، يقول:

(٦٤) وصِل أو افصل هاء سَلنيه وما أشبَهه في كُنته الخلف انتُمى

(٦٥) كذاك خلتنيه، واتصالا أختارُ، غيري اختارَ الانفِصَالا

وأشار إلى خلاف مشهور في الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في أسلوب المدح والذم، فقال:

(٤٨٨) وجمعُ تمييز وفاعلٍ ظَهَر فيه خلافٌ عنهم قد اشتُهر

وكان -أحيانا- يلمح إلى خلاف في المسألة، بأن يذكر أنه "اصطفى" أو "اختار"[٣] هذا الرأي، دون أن يعرض بقية الآراء، وبالطبع فإن المتعلم يعلم أن الاصطفاء أو الاختيار لا يكون إلا من متعدد. ومن أمثلة ذلك ما اختار الناظم من عدم جواز تقدم خبر "ليس" عليها، يقول:

(١٥٠) ومنع سبقِ خبرِ ليس اصطفي وذو تمامٍ ما برفعٍ يكتفي

---

[١] السيوطي، جلال الدين، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص ١٣٢. ويلمح من هذا الكلام طعن في مذهب الكوفيين. إذ لم يكن حرصهم على حفظ "الشاذ" رغبة في تفريع المسائل وتشقيق القواعد "ولو صح أنهم يعملون بكل شاذ ويقيسون عليه، لما استقام لهم أصل أو حكم أو قياس" وإنما سعوا "أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة، فما يكادون يسمعون مثالا يشذ عن أصل موضوع حتى يسرعوا إلى إعادة النظر في هذا الأصل، وتغييره، حتى يتلاقى مع هذا المثل". ينظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، (م.س)، ص ٣٩٦. وصلاح الدين الزعبلاوي، **مع النحاة**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط١، ١٩٩٢م، ص٨٢.

[٢] هاني العمد، **مصادر المكتبة العربية**، (م.س)، ص ٣٥٥.

[٣] ينظر في ألفاظ الاختيار في الألفية: "اختيار" الأبيات: ٥٥، ٦٣. "أختار": ٦٥، "اختار": ٢٧٩. "مختار": ٣١٥، "اختر": ٣١٨، ٤٠١، "خيروا": ٨٣٢، "خير": ٨٤٥، "اختير": ٨٦٢، "تخيير": ٩٩٧، "اصطفي": ١٥٠، "انتقا": ١٧٣، "ينتقى": ٥٨٧، "انتخب": ٣١٦. وينظر في اختيارات ابن مالك النحوية في مصنفاته المختلفة: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ١٩٩٢م، ص ص٣١٠-٣١٧.

إلا أنه كان يشير -أحيانا- إلى بعض أطراف الخلاف، يقول في باب التنازع:

(٢٧٨) إن عاملانِ اقتضيا في اسْمٍ عمل قبل فللواحد منهما العمَلْ

(٢٧٩) والثاني أولى عند أهل البصره واختار عكسا غيرهم ذا أسره

وقال في باب التوكيد:

(٥٢٦) وإن يفد توكيد منكورٍ قبل وعن نحاةِ البصْرةِ المنع شَمل

كما يبدو عرض الآراء ومخالفة الناظم لها اعتمادا على السماع، في حديثه عن تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف، يقول:

(٣٤٠) وسبقَ حالٍ ما بحرف جرّ قلّ أبَوا، ولا أمنعه فقد وردْ

وقد تعرض ابن مالك لعوامل الإعراب، واختار من آراء المختلفين من غير أن يعرض للخلاف مفصلا، من ذلك قوله في رافع المبتدأ والخبر:

(١١٧) ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا

وقوله في إعراب المضارع:

(٦٧٦) ارفع مضارعا إذا يجرد من ناصبٍ وجازمٍ كتسعدُ

ومن ذكره للوجوه الإعرابية المتعددة في المسألة النحوية، تعرضه لبناء المنسوق المفرد إذا كان معرفا بأل، وجواز وجهين إعرابيين فيه، هما: الرفع والنصب. وقد اختار المصنف الرفع، يقول:

(٥٨٧) وإن يكنْ مَصْحوب أل ما نُسقا ففيه وجهانِ ورفعٌ يُنْتقى

ولم يكن في عرض الخلاف النحوي، وذكر الوجوه الإعرابية المتعددة في القضايا النحوية، ما يسبب ذلك المستوى من التعقيد، الذي يصفه بعضهم؛ بل إن هذه الدراسة ترى أن في عرض الخلاف والوجوه الإعرابية ما يمكن المتعلم من الاطلاع على طرائق في التفكير النحوي، فتثري الدرس، وتسمح للمتعلم بالخروج من ضيق القاعدة إلى رحابة الاختيار.

ويرى أحد الباحثين أن في عرض الخلاف ما "يعين على تهذيب الملكة اللغوية، وإظهار الشخصية النحوية" [١] إذا ما وجهت هذه الآراء والخلافات لمن هم في مستوى الاختصاص. كما بين باحث آخر الصورة الإيجابية للخلاف، فقال: "الخلاف إن دل على

---

[١] أحمد ماهر البقري، **في علم النحو دراسة ومحاورة**، (د.ن)، مصر، ١٩٨١م، ص ٣٣.

شيء فإنما يدل على أن النظرة إلى المسائل النحوية لم تكن نظرة سطحية، وإنما كانت نظرة ملؤها الدقة والعمق، والفهم والاستنباط، والدليل والحجة، وهذا -دون شك- ساعد على تطور النحو ونموه"[١].

كما لم يكن في تعرض ابن مالك والشراح من بعده للعوامل، ما يطعن في مقصدهم التعليمي التيسيري، فقد كانت نظرية العامل أداة تعليمية، قدمت تفسيرا سائغا ومقنعا لاختلاف علامات الإعراب[٢]. وقد تناول الباحث "أحمد علي محمد" نظرية العامل بالدرس والتمحيص، وبين أن النحاة استخدموا هذه النظرية "لبيان العلاقات التي تحكم الكلمات في الجمل، وما يترتب على تلك العلاقات من أمور تتعلق بالضبط أو غيره ... وإذا سلمنا بتلك الحقائق فإننا نسلم أيضا بأن العوامل النحوية أدوات تؤدي وظائف نحوية اتفق عليها النحاة على مر العصور"[٣]. حتى ابن مضاء -ورغم هجومه الشديد على العامل- قد أقره على جهة التشبيه والتقريب، لو لم يبالغ النحاة في الأخذ به، الأمر الذي أدى إلى تحريف المعاني عن المقصود بها[٤].

كما دعم الباحث رأيه برجوع عباس حسن عن آرائه في العامل، بعدما هاجمه وعده سببا رئيسا للخلافات النحوية، وما نجم عنها من آثار جدلية وتقسيمات وتفريعات ملأت كتب النحو وحادت به عن الطريق السليم؛ فقد عاد عباس حسن إلى العامل وأقره، حيث قال: "لا يعنينا من العامل أن يكون هو المتكلم، أو هو المعنوي، أو هو اللفظ ظاهرا أو مقدرا أو محذوفا، فذلك أمر سطحي شكلي بحت، **وربما اقتضانا الإنصاف وحب التيسير، إلى أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه: المعنوي واللفظي**، وننصرف عن العامل بمعنى المتكلم، ذلك أن العامل اللفظي والمعنوي يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة والناشئ فيها أن يرى العامل إن كان حسيا، ويدركه إن كان معنويا، فيضبط كلماته وألفاظه، وفاق ما يحس ويدرك في سهولة وخفة ... فوجود هذا العامل يسهل على المتكلم والكاتب الاهتداء إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح فيما يقع بعدها، وكأن هذا أمارة قاطعة على المطلوب، ورائد لا يضلل"[٥].

---

[١] يوسف شاهين، **محاولات التجديد في النحو**، (م.س)، ص ١٣٠.

[٢] وليد عاطف الأنصاري، **نظرية العامل في النحو العربي**، (م.س)، ص ١٣٩.

[٣] أحمد علي محمد، **تسليط العامل**، (م.س)، ص ٥٨.

[٤] ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة**، (م.س)، ص ٧٠، وأحمد علي محمد، (م.س)، ص ٥٨.

[٥] عباس حسن، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف، مصر، ١٩٦١م، ص ١٩٠.

وخلاصة الأمر أن نظرية العامل –إذا أخذت دون مبالغة وتعسف– "تنهض بعبء مهم في تيسير تعلم اللغة العربية، وضبط علامات الإعراب فيها، ذلك أن العامل قرينة تهدي المتكلم إلى العلاقة الإعرابية المطلوبة والضبط الصحيح"[١]. وأخذ الألفية بنظرية العامل يقع في هذا التوجه من التيسير.

وإذا، فقد أسهمت الألفية في تيسير النحو العربي، ذلك أنها احتوت قواعد اللغة بطريقة مختزلة، وقدمت "النواة" لمنهج متكامل يعرض المادة النحوية بطريقة تعليمية تقوم على الشواهد والأمثلة والترجيح بين الأراء والاختيار.

ومع هذا، فقد ظلت قيود النظم تفرض نفسها، و"تضطر الناظم إلى التقصير في التعبير، والاكتفاء بالإجمال عن التفصيل"[٢] وكان هذا الإجمال ذا قيمة لو أن المتعلم يفطن إلى ما وراءه من معان وقواعد كثر، ولذا وجدنا المتعلمين يفزعون إلى شيوخهم يسألونهم الشرح والتوضيح والتفصيل؛ للتمكن من أسرار هذا النظم ومعانيه.

ثانيا: التيسير في شروح الألفية.

الناظر في المقدمات التي صدر بها شراح الالفية شروحهم، يلحظ إجماعهم على غاية واحدة هي توضيح الألفية وتيسيرها على المتعلمين، مع الحرص على الإيجاز والاختصار ما أمكن. فهذا ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) يقول: "فإني ذاكر في هذا الكتاب أرجوزة والدي ... ومرصعها بشرح يحل فيها المشكل ... جانبت فيها الإيجاز المخل والإطناب الممل"[٣].

أما المرادي (ت ٧٤٩هـ) فيقول: "هذا توضيح مختصر لمقاصد ألفية ابن مالك ... يجلو معانيها على طلابها ... تقريبا على طلابها"[٤].

ويقول ابن هشام (ت ٧٦١هـ) في مقدمة شرحه: ".. فإن كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية، نظم ..ابن مالك. غير أنه لإفراط الإيجاز.... أسعفت طالبيه، بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، أحل به ألفاظه وأوضح معانيه، وأحلل به تراكيبه، وأنقح مبانيه، وأعذب به موارده، وأعقل به شوارده، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أشير

---

[١] وليد عاطف الأنصاري، **نظرية العامل**.. (م.س)، ص ١٤١.

[٢] مقدمة المحقق، محمد كامل بركات، **تسهيل الفوائد**... (م.س)، ص ٩٠.

[٣] ابن الناظم، (م.س)، ص ٣.

[٤] المرادي، حسن بن قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط٢، د.ت، ص ٥.

فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آل جهدا في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه"[١].

أما ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، فلم يقدم لشرحه، لكن الغاية التعليمية لشرح الألفية وتوضيحها بارزة في ثنايا الشرح.

وإذا، فقد ذكر الشراح في مقدماتهم أنهم يرغبون في تقريب الألفية وتوضيحها، فكان دافعهم للشرح تعليميا بحتا تجاوز نثر الأبيات إلى تقريب النحو وتوضيحه، وبذا ارتقى الشرح على المنظومة، ولم يكن أسيرا لها، لأنه وجدها قاصرة عن بيان القاعدة أو الرأي النحوي تاما، فكان الشراح يقدمون للمسائل، ويخالفون الناظم أحيانا، ويستدركون عليه، وغير ذلك مما يعد من قبيل تيسير النحو على المتعلمين، وليس تيسيرا للألفية حسب.

وترى هذه الدراسة أن كلا من الألفية وشروحها قد تضافرتا معا، وأسهمتا متحدتين في تيسير المادة النحوية على متعلميها، فقد كانت الألفية على قدر من اليسر، لكنها كانت من الألغاز والإجمال بمكان أيضا، إلا أنها قدمت "هيكلا" متكاملا ارتكزت عليه الشروح، وبنت عليه أكثر ارائها وترجيحاتها.

ولكن الحقيقة التي لا ريب فيها، أن شرح الألفية كان دائما أقرب إلى المتعلم من المتن، مما يعني قيامه بالدور الأكثر فاعلية في عملية تيسير النحو وتقريبه، وترى هذه الدراسة –بعد الاستقراء– أن مواضع التيسير في شروح الألفية تنتظم في مظهرين اثنين:

الأول: التيسير في أساليب العرض والشرح.

الثاني: التيسير في الآراء النحوية والترجيحات.

* أولا: التيسير في أساليب العرض والشرح

تنوعت أساليب الشروح في تناول نص الألفية وتوضيحه، تبعا لتباين مستوياتها التعليمية، ذلك "أن الهدف التعليمي لم يقيد الشراح ويلزمهم بالمستوى الابتدائي المبسط .. لأن المتعلمين ليسوا مبتدئين بالضرورة، فللتعليم مستويات متعددة وليس له سن محددة"[٢]. كما اختلفت الشروح في سعتها، فعلى الرغم من تعهد الشراح في مقدماتهم بتوخي الإيجاز، إلا أن

---

[١] ابن هشام، **أوضح المسالك** (م.س)، ص ٩.

[٢] محمود نجيب، **شروح الألفية**..(م.س)، ص ٢٢٠.

هذا الإيجاز[١] اختلف بطبيعته وحجمه من مصنف إلى آخر، ذلك أن الهدف التعليمي ذاته "دفع الشراح إلى اتخاذ مسلكين في الشروح:

اقتصر الأول منهما على الغاية التعليمية – في الغالب– ولم يسع إلى الغوص في المسائل التي حوتها الألفية، مكتفيا بالاعتدال في الشرح، والميل إلى الاختصار.

أما المسلك الثاني فقد تجاوز الغاية التعليمية إلى الغاية العلمية لأنه صنف للعلماء والمختصين"[٢].

وفي كل الأحوال، لم تكن هذه الشروح بمنزلة واحدة، وإنما كانت تتمايز تبعا لقدرة المؤلف على صياغة اللفظ مع إصابة المعنى وتحقيق الوضوح، والتصرف في "أدواته التعليمية" بما يخدم توضيح المادة وتيسيرها، فقد استخدم الشراح أساليب متنوعة في عرض المادة العلمية، محاولين تخليص المادة النحوية مما يعتريها من جمود وجفاف. وفيما يلي بيان بالأدوات التعليمية الميسرة في الشروح:

أ. **العنوانات**

تركت بعض الشروح غفلا من أي عنوان، لأنها رأت في الشرح ما ينبه على الغاية التعليمية الميسرة؛ فنسبت هذه الشروح إلى أصحابها على نحو ما نرى في شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، وشرح ابن عقيل. وقد شاع لشرح ابن الناظم بعد انتشاره واشتهاره عنوان ترويجي هو "الدرة المضيئة"[٣].

واثرت بعض الشروح أن تعلن عن غايتها في الإيضاح من خلال العنوان، على نحو ما نرى في "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك "للمرادي، و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لابن هشام.

أما عنوانات الأبواب، فقد التزم ابن الناظم والمرادي وابن عقيل بعنوانات المتن، لكن ابن هشام خالفه بقصد التيسير، فتصرف في صياغة عناوين بعض الأبواب، فقد وظف في شرحه –أحيانا– عنوانات وصفية مطولة، تقدم توضيحا موجزا لمضمون الباب، وكأنها مقدمات تمهيدية.

---

[١] كان الشراح يؤكدون حرصهم على الإيجاز –أيضا– خلال شرح المسائل، فيعتذرون عن بسط المسألة والتفصيل فيها، ينظر مثلا: ابن الناظم، (م.س)، ص٤٤٤، المرادي ١١/١، ١٢٣.

[٢] محمود نجيب، **شروح الألفية** (م. س)، ص ٦٦.

[٣] مقدمة محمد باسل عيون السود، على **شرح ابن الناظم**، (م.س)، ص ١٢.

وهذه العنوانات مقارنة مع متن الألفية كالتالي:

الألفيـــة	أوضـــح المسالك
-الابتداء	-باب المبتدأ والخبر
-كان وأخواتها	-باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخـبر، فـترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسـمها، وتنصـب خبرها تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها.
-فصل في مـا، ولا، ولات وإن المشبهات بليس	-فصل في ما، ولا، ولات، وإن المعملات عمل ليس تشبيها بها.
-إن وأخواتها	-باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر.
-ظن وأخواتها	-باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين.
-الاختصاص	-المنصوب على الاختصاص
-كم، وكأي، وكذا	-باب كنايات العدد.

وترى الدراسة أن في العودة إلى عنوانات سيبويه الوصفية المطولـــة، شـيئا مـن التيسير، خاصة إذا ما اقترنت بالعنوانات الاصطلاحية المختصـرة، إذ إن هـذه العنوانـات المطولة توضح العنوانات الاصطلاحية من جانب، وتمهد للمادة النحوية في الباب من جـانب أخر.

ب. طريقة الشرح

تكاد طريقة الشراح تتفق في شرحهم متن الألفية، فقد كانوا يسوقون بيتا أو اثنيـن أو أكثر، ثم يجعلون الشرح تاليا لها، وربما مزجوا الأبيات مع الشرح على نحو ما فعل المرادي في شرحه أحيانا[1]. أما ابن هشام فقد تحرر من هذه الطريقة فسار على هدي الألفيـة دون أن يذكر أبياتها مطلقا، إلا إذا أراد تفنيد رأي الناظم والاستدراك عليه، أو التنبيه علـى قصـور فيه، على نحو ما نرى في باب الحال، فقد أورد ابن هشام قول الناظم:

(٣٣٢) الحالُ وصف فضلةٍ منتصب مُفْهِم في حال ...

[1] ينظر مثلا : المرادي (م.س)، ١/ ٦٧، ٨١، ١٩/٢، ٨٩، ١٩٦/٣، ٢٣٩، ١٥/٤، ٦٥، ٣٨/٥، ٤٩.

ويلاحظ أنه لم يتم البيت، وإنما اكتفى منه بالقدر الذي يظهر فيه القصور، فقال: "في هذا الحد نظر.."[١]

والشرح والتوضيح –بحد ذاته– نوع من تيسير المادة، وهذا ما لا يختلف فيه اثنان، ولكن هذا النوع من التيسير يبقى نسبيا تتحكم به وسائل الشرح والإيضاح في المادة، والطريقة التي توظف بها هذه الوسائل.

ج. الترتيب والتنسيق

التزم الشراح بترتيب الألفية، فحافظوا على تسلسل أبوابها وفصولها، بدءا من باب "الكلام وما يتألف منه" وانتهاء بباب "الإدغام"، إلا أن منهم من قدم تنسيقا آخر لبعض الأبواب، فقد قام المرادي بإدراج موضوعات سبعة من الأبواب ضمن ثلاثة أقسام، ففي باب كان وأخواتها، تحدث عن نواسخ المبتدأ أو الخبر، فقال: "وهي ثلاثة أقسام: قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما الحجازية وأخواتها، وأفعال المقاربة. وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو "إن وأخواتها" و"لا" النافية للجنس. وقسم ينصبهما معا وهو: ظننت وأخواتها، وأعلم وأخواتها"[٢]. ثم أشار إلى أن ابن مالك ذكر هذه الأقسام الثلاثة في سبعة أبواب، فكأن لديه رغبة في إجمال الأبواب ببعضها.

واهتم ابن عقيل أيضا بتقسيم نواسخ الابتداء وتنسيقها ضمن مجموعتين: الأولى في الأفعال الداخلة على المبتدأ أو الخبر، والثانية في الحروف[٣]. إلا أن كلا من المرادي وابن عقيل عادا للالتزام بتبويب ابن مالك وترتيبه.

وقد التزم الشراح أيضا بالترتيب الداخلي للموضوعات والتفريعات، إلا أنهم كانوا يلحظون عند ابن مالك أحيانا مخالفة للترتيب المنهجي المفترض، فكانوا يستدركون عليه بالإشارة إلى المنهج الصحيح، فهذا ابن عقيل ينظر في قول ابن مالك عن الخبر:

(١١٩) ومفرداً يأتي، ويأتي جملهْ ... حاويةً معنى الذي سِيقت له

(١٢٠) وإنْ تكنْ إياه معنى اكتفى ... بها: كنُطقي الله حَسْبي وكفى

---

[١] ابن هشام، (م.س)، ج٢، ص ٧٩. وينظر مثل ذلك أيضا: ١١٠/٢، ٣٠٦/٣.

[٢] المرادي، (م.س)، ٢٩٥/١.

[٣] ابن عقيل، (م.س)، ٢٦٢/١.

ويلاحظ أن ابن مالك تحدث عن الخبر جملة، قبل الحديث عن الخبر مفردا، فقال: "ينقسم الخبر إلى: مفرد وجملة، وسيأتي الكلام على المفرد، فأما الجملة .."[١]. وكأن ابن عقيل أراد أن ينبه على المنهج الصحيح في عرض الموضوع بتسلسل، ولكنه عاد وألزم نفسه بما ألزم النظم والناظم من قبل. ولعل ابن عقيل خشي أن يحدث تجاوزه لبعض الأبيات ثم عودته إليها شيئا من الخلط والإرباك في ذهن المتعلم، خاصة أن المتعلم كان –عادة– يحفظ الألفية قبل أن ينظر في شرحها[٢].

أما ابن هشام فقد أدرك أن للنظم خصوصيته وقيوده، فلم يشأ أن يقيد الشرح أيضا بالقيود ذاتها، فذكر في مقدمة شرحه أنه سيهذب المتن، وسيخالفه في تفصيله وترتيبه[٣]. حتى يكون المتعلم على بينة عند نظره في الشرح، وبذا أمن ابن هشام حدوث اللبس والخلط لدى المتعلم، فراح يتصرف في مادة المتن، وقسم الأبواب في فصول، بما يحقق التسلسل المنهجي في المادة النحوية، هذا مع التزامه التام بالترتيب العام للأبواب وفق "الخلاصة".

ومن أمثلة إعادة الترتيب والتنسيق ما جاء في باب "التعجب" فقد تحدث ابن مالك أولا عن صيغتي التعجب القياسيتين، ثم جواز حذف المتعجب منه، ثم عن منع تصرف الصيغتين، ثم تحدث عن بناء صيغتي التعجب وشروطه، ثم عن امتناع معمولها والفصل بينهما بغير ظرف أو مجرور. أما ابن هشام فقد خالفه بعرض صيغ التعجب السماعية أولا ثم القياسية، كما أفرد فصلا خاصا لبناء صيغتي التعجب جعله في نهاية الباب، بعد استيفاء المسائل الأخرى[٤]، إدراكا منه أن الصياغة تنتمي إلى التصريف، ورتبتها بعد النحو. وهذا ما فعله تماما في باب "النائب عن الفاعل" إذ أخر الحديث عن صياغة الفعل المبني للمجهول إلى نهاية الباب[٥].

---

[١] ابن عقيل، (م.س)، ج١، ص ٢٠٢.

[٢] مما يؤكد ذلك أن المرادي وصف في مقدمته المتعلمين بـ"حفاظها" أي حفاظ الألفية، قال: "سألنيه بعض حفاظها..". وينظر كذلك: محمد عبادة، **النحو التعليمي في التراث العربي**، (م.س)، ص ٢١٥.

[٣] ابن هشام، **أوضح المسالك**، (م.س)، ١/١٠.

[٤] ابن هشام، (م.س)، ٢/٢٧١-٢٨٢.

[٥] ينظر: ابن هشام، (م.س)، ١/٣٧١-٣٨٥. كما ينظر أيضا في مخالفة الترتيب والتبويب: **باب النداء**، ٣/٧٠-١٠١.

ويعد هذا التصرف في الترتيب والتبويب من مميزات "أوضح المسالك" التيسيرية، فهو يساعد على حسن الاستفادة، ويضم القواعد المتصلة بعضها ببعض[١].

د. المقدمات

وهي عبارة عن توطئة يمهد الشارح فيها للقضية التي يعرض لها، ولا يشترط أن تأتي هذه المقدمة في بداية الباب، فكثيرا ما ترد لتمهد لمسألة فرعية يشتمل عليها. وأسلوب المقدمات التمهيدية شائع في شروح الدراسة جميعها، وهو أسلوب تعليمي يقرب المادة النحوية، ويهيئ الأذهان للتلقي.

وتتعدد مواضع المقدمات في الشروح على اختلافها، فهي تسبق الأبيات ممهدة لها، أو تليها وتسبق الشرح ممهدة له كما تعمل على ربط المسائل النحوية أو الأبواب ببعضها. ومن أمثلتها عند ابن الناظم ما قدم به للحديث عن علامات الإعراب للاسم والفعل، فقد قدم بالحديث عن الإعراب وماهيته[٢]. كما صدر الحديث عن جمع المذكر السالم بمقدمة تحدث فيها عن اسم الجمع واسم الجنس[٣].

أما المرادي فإنه يمهد أحيانا بمقدمة يلخص فيها الباب قبل الشروع في الشرح، كما فعل في باب التوكيد، إذ قدم بتمهيد عن معناه واشتقاقه ونوعيه: اللفظي والمعنوي، قبل شرح الأبيات[٤]. كما قدم لأسماء الأفعال والأصوات بمقدمة حوت ثلاث مسائل في اسميتها وموضعها من الإعراب[٥]. وقد أكثر المرادي من هذه المقدمات[٦]. كما كان يمهد للأبيات بمقدمات توضح مضمونها مجملا، ويظهر ذلك –على سبيل المثال– في تقديمه لأبيات "الكلام وما يتألف منه"[٧]، وإعمال اسم الفاعل[٨].

---

[١] عبد الرحمن عطبة، **مع المكتبة العربية دراسة في أمهات المصادر والمراجع المتصلة بالتراث**، دار الأوزاعي، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م، ص٢٨٨.

[٢] ابن الناظم، (م.س)، ص ١٦.

[٣] ابن الناظم، (م.س)، ص ٢٣. وينظر كذلك: ص ٤٧، ٥١، ٥٤، ٩٢، ١٠٣، ١١٠، ١٤١، ١٧٧، ١٩٠، ٤٤٩.

[٤] المرادي، **التوضيح** (م.س)، ج٣، ص ١٥٨.

[٥] المرادي، (م.س)، ٧٥/٤.

[٦] ينظر: المرادي، (م.س)، ٣٦/٢، ٥٤/٣، ٦٢/٤، ٣٣/٥.

[٧] المرادي، (م.س)، ١٣/١.

[٨] المرادي، (م.س)، ١٤/٣. وينظر أيضا: ٢٩/٣، ١٢/٤، ٢٦٩، ٨٩/٥.

وقد قدم ابن هشام لبعض الموضوعات بشروح تمهيدية موجزة، منها المقدمة التي صدر بها باب العلم، فتحدث عن أنواعه[١]، كما قدم للحال ببيان أنواعه أيضا[٢]. بالإضافة إلى المقدمات التمهيدية التي تضمنتها العنوانات المطولة.

أما ابن عقيل، فقد كان –عادة– يصدر الباب بأبيات الألفية ثم يشرحها، إلا أنه قدم لبعض المسائل منها ما جاء في باب "كان وأخواتها" فقد ذكر أربعة أبيات من الألفية، ثم قال: "لما فرغ (الناظم) من الكلام على المبتدأ والخبر، شرع في ذكر نواسخ الابتداء، وهي قسمان: أفعال، وحروف، فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها، والحروف: ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإن وأخواتها"[٣]. ثم عاد ونبه في مقدمة كل فصل من فصول النواسخ التي ذكرها أن هذا الباب من نواسخ الابتداء[٤]. ولعله عمد بمثل هذه المقدمات إلى الربط بين هذا الموضوع أو ذلك الباب بما سبقه.

ولابن عقيل أيضا بعض المقدمات الموجزة، من ذلك ما جاء في باب "تعدي الفعل ولزومه" فقد افتتح الناظم الباب بقوله:

(٢٦٧) علامةُ الفعل المُعَدّى أنْ تَصل "ها" غير مُصدّر به، نحو عمِل

دون أن يتعرض لأقسام الفعل، إلا أن ابن عقيل قدم قائلا: "ينقسم الفعل إلى متعد ولازم، فالمتعدي ..."[٥].

هـ . الخلاصة

وهو أسلوب تعليمي ييسر المادة النحوية، وذلك بإعطاء خلاصة لما تقدم ذكره، خاصة بعد عرض آراء أو وجوه إعرابية متعددة في المسألة الواحدة. من ذلك عند ابن الناظم ما جاء في باب الكلام وما يتألف منه" فقد تحدث عن علامات الأسماء ثم علامات الأفعال، وتعرض لأسماء الأفعال ودلالتها على معنى الفعل، وقبولها –في الوقت ذاته– لعلامات الاسم، كالتنوين مثلا، ولما أراد أن يحسم الأمر، قدم خلاصة فقال: "والحاصل أن الكلمة متى رادفت الفعل،ولم تصلح لعلاماته فهي اسم، لانتفاء الفعلية، لانتفاء لازمها، وهو القبول

---

[١] ابن هشام، (م.س)، ١/٨٨.

[٢] ابن هشام، (م.س)، ٢/٧٧.

[٣] ابن عقيل، (م.س)، ١/٢٦٢.

[٤] ابن عقيل، (م.س)، ١/٣٠١، ٣٢٢، ٣٤٥، ٣٩٣، ٤١٦.

[٥] ابن عقيل، (م.س)، ١/٥٣٣. وينظر أيضا: ١/٥٧٧، ٦٦٣.

لعلامات الفعل، وانتفاء الحرفية، لكون ما يرادف الفعل قد وقع أحد ركني الإسناد، فوجب أن يكون اسما، وإن لم يحسن فيه العلامات المذكورة للأسماء، لأن الاسم الأصل، فالإلحاق به عند التردد أولى"[١].

كما قدم خلاصة لإعراب المعتل، بعدما فصل فيما يظهر من الإعراب على المعتل أو ما يقدر، فقال: "والحاصل: إن الفعل المعتل يقدر رفعه، ويظهر جزمه بالحذف، وأما النصب فيقدر في الألف ويظهر في الياء والواو، والله أعلم"[٢].

ولا يشيع هذا الأسلوب التعليمي في شرح المرادي، على ما عرف به شرحه من توسع وتفصيل في المسائل، فلا نراه يلخص ما فصله إلا في مواضع قليلة، من ذلك: ما لخص فيه الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله في نحو (كنته وخلتنيه)، فقال: "والحاصل أن المبيح لجواز الاتصال والانفصال هو كون الضمير ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، أو كونه خبر كان وأخواتها"[٣].

أما ابن هشام فقد اعتمد أسلوب التلخيص في شرحه، مع ما عرف به شرحه من إيجاز بشكل عام، فقد قدم ابن هشام خلاصة في باب "الأسماء الموصولة، فبعد أن تحدث عن "اللذان واللتان"، وأن تميم وقيس تشددان النون فيهما تعويضا من المحذوف إذ أصلها "اللذيان واللتيان" بينما تحذف بلحرث بن كعب وبعض ربيعة نون (اللذان واللتان)، قال: "وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات، وفي نون الإشارة لغتان"[٤].

كما قدم خلاصة في باب "ظن وأخواتها" فقد تحدث عن الإلغاء والتعليق فعرفهما، ومثل بالشواهد لكل منهما، وذكر الحالات التي يمكن فيها إلغاء العمل للفعل أو تعليقه، ثم لخص الفرق بين الإلغاء والتعليق، قائلا: "قد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين: أحدهما: أن العامل الملغى لا عمل له ألبتة، والعامل المعلق له عمل في المحل، فيجوز "علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره" بالنصب عطفا على المحل ... والثاني: أن سبب التعليق موجب، فلا يجوز "ظننت ما زيدا قائما" وسبب الإلغاء مجوز، فيجوز "زيدا ظننت قائما" و"زيدا قائما ظننت"[٥].

---

[١] ابن الناظم، (م.س)، ص ١١.

[٢] ابن الناظم، (م.س)، ص ٣٢. وينظر أيضا: ص ٣٧، ٦٢، ٨٧، ١٦٧، ١٧٣، ١٩٩، ٢٦٨، ٣٦٦، ٤٥٧.

[٣] المرادي، (م.س)، ١٤٩. وينظر أيضا: ١١٦/١، ٣٤٩، ١٠٩/٢، ١٥٠، ٧٣/٣، ١٨٦، ١٥٤/٤، ٨٢/٥.

[٤] ابن هشام، (م.س)، ١٠١/١.

[٥] ابن هشام، (م.س)، ٣١٨/١. وينظر أيضا: ٢٦٩/٢، ٢١٠/٣، ٢٢١.

ونجد هذا الأسلوب التعليمي أيضا في شرح ابن عقيل، إذ كثيرا ما قدم خلاصة للموضوع أو الباب الذي شرحه، من ذلك في باب "المعرب والمبني" عندما شرح البيتين اللذين تحدث فيهما ابن مالك عن الأسماء المبنية، فقد لخص ابن عقيل ذلك قائلا: "وحاصل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة"[١].

كذلك شرح ابن عقيل –في الباب ذاته– اللغات الثلاث في إعراب الأسماء الخمسة لغة التمام، والنقص، والقصر. ثم قدم خلاصة بين فيها أشهر هذه اللغات، وأندرها، وأقلها، فقال: "وحاصل ما ذكره (الناظم) أن في "أب، وأخ، وحم" ثلاث لغات: أشهرها أن تكون الواو والألف والياء، والثانية أن تكون بالألف مطلقا، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر، وإن في "هن" لغتين: إحداهما النقص، وهو الأشهر، والثانية الإتمام، وهو قليل"[٢].

و. الشواهد والأمثلة

لم تختلف مصادر الاحتجاج لدى شراح الألفية عنها لدى صاحب "الخلاصة" فقد وظفوا شواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب: نظمه ونثره، إلا أنهم توسعوا في توظيفها، واستخدامها أداة تعليمية لصياغة القواعد وإثباتها وتوضيحها، من ناحية، وترسيخ الملكة اللغوية لدى المتعلمين من ناحية أخرى.

"وكان منهجهم في سوق الشواهد يقوم على الأسس التالية:

١– تقديم الشاهد القرآني أولا، لأن القرآن الكريم كان مصدرهم الأول في الاحتجاج، واتباعه بشاهد أو أكثر من القرآن أو الشعر –في أغلب الأحيان– زيادة في الشرح والتوضيح، فتتوالى الشواهد –القرآنية والشعرية– بكثرة واضحة على نحو يبرز عنايتهم بالشواهد القرآنية عناية قريبة من حيث العدد بالشعر، وكان الاستشهاد بالقرآن والشعر خاصا بصياغة القواعد الكلية والأصول.

٢– الاستشهاد غير القليل بالحديث النبوي، وكان في معظمه دعما وتوضيحا للقواعد الكلية –لا لصياغتها– وفي أغلبه لتأكيد الشاهد القرآني أو الشعري، وتوضيحهما. كما كانت معظم الأحاديث مما تعددت فيه الرواية.

---

[١] ابن عقيل، (م.س)، ١/٣٤.

[٢] ابن عقيل، (م.س)، ١/٥٢. وينظر أيضا: ١/٣٣، ٥٨، ٨٥، ١٨٥، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٨٠، ٤٠٦، ٥٣٢، ٥٤١، ٢/١٩٤، ٢٨٦، ٤٠٠، ٤١١.

٣- الاستشهاد ببعض أقوال العرب، لا سيما ما جرى منها مجرى الأمثال، وهي أقوال موجزة ورد كثير منها في الأبواب الأخيرة المخصصة لبحوث الصرف ومسائله، لإثبات القواعد النادرة أو الشاذة -التي لم تطرد- حينما تعوزهم الشواهد الفصيحة من القرآن والشعر"[١].

ولقد ساق الشراح شواهدهم بطرق متباينة، فقد يسوقون الشاهد في سياقه كاملا، فيورد الواحد منهم الآية القرآنية، أو البيت الشعري كاملا، ولكنهم -في كثير من الأحيان- اجتزؤوا الآية الكريمة أو البيت أو الحديث واكتفوا منه بموضع الشاهد فقط، كما أغفل الشراح نسبة الأشعار[٢] والأرجاز إلى قائليها، وكذلك الأمر في إغفالهم نسبة القراءات القرآنية[٣] إلى أصحابها. وقد يعد بعضهم هذا الأمر مأخذا على الشراح، بينما تراه الدراسة منهجا تعليميا ميسرا[٤]، فليس من هم طالب النحو الذي يسعى للضبط والإتقان أن يعرف أصحاب القراءات والأشعار والأقوال التي توظف لخدمة القاعدة، بل إن في الحرص الدائم على نسبتها إلى أصحابها ما قد يعد من قبيل الاستطراد، وقد كان هم الشراح منحصرا في صحة الشاهد لبناء قاعدة أو تأييد مذهب أو رد مسألة.

أما كثرة التجزئة للآيات والأبيات، والاقتصار على موطن الشاهد فيها، فإننا وإن كنا نؤمن بأن سوق الآيات والأبيات كاملة ينمي الذوق الأدبي، ويقرب ما بين الأدب والنحو، ويمكن المتعلم من تنمية الملكة اللغوية لديه، إلا أننا نعتقد أن اجتزاء الشاهد كان لغاية تعليمية تهدف إلى تيسير الأمر على المتعلم، وكفايته مؤونة البحث عن موطن الشاهد، خاصة أن شراح الألفية كانوا -أحيانا- يحتجون بالآية أو البيت الواحد في غير موضع، ولأكثر من مسألة نحوية، واعتماد أكثر من موطن واحد للاستشهاد فيه، مما قد يؤدي إلى إرباك المتعلم وخلط الأمور لديه.

---

[١] محمود نجيب، **شروح الألفية ...**، (م.س)، ص ١٤٧.

[٢] ينظر من ذلك مثلا" ابن الناظم، (م.س)، ٧٠، ١١٣، ١٩٧، ٥٢٦، ٦٥٣، والمرادي، (م.س)، ١٥٩/١، ٢٧٠، ٣٢٩، ٢٠١/٣، ١٥١/٤. وابن هشام، (م.س)، ٣٩/١، ٨٤، ٢٢٨، ٤٥/٣، وابن عقيل، (م.س)، ١١٤/١، ٣٣٥.

[٣] ينظر من ذلك مثلا: المرادي، (م.س)، ٢٤٦/١، ٣٢،١٩/٥. وابن هشام، (م.س)، ٢٥٣/٢.

[٤] أشار غير باحث إلى إغفال ابن عقيل نسبة القراءات القرآنية إلى أصحابها، وعدوا ذلك تيسيرا على المتعلمين، ينظر: أحمد ماهر البقري، **نحاة ومناهج**، (م.س)، ص٥٠. ومحمد دحلان، **ابن عقيل في شرحه للألفية منهجه وفوائده**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٨٧م، ص ٨١،٩٦

كما قد يكون هذا الاجتزاء دفعا للمتعلم للسؤال عن بقية الشاهد والبحث عنه، أو طلبا للاختصار، وتجنبا للتكرار خاصة إذا وظف الشاهد في مواضع متقاربة، وقد تتبعت هذه الظاهرة لدى ابن الناظم فوجدته يذكر البيت الشعري كاملا في المرة الأولى للاستشهاد، ومجتزءا مبتورا في المرة الثانية، وذلك إذا كان موضع الاستشهاد الثاني قريبا نسبيا من الأول، فكان ذلك في سبعة شواهد من أصل ستة عشر شاهدا مكررا، من ذلك استشهاده في باب حروف الجر بقول الشاعر:

شربنَ بماءِ البحرِ ثم تَرَفَّعَتْ متى لججٍ خُضرٍ لهنّ نئيجُ

فقد ذكر ابن الناظم البيت كاملا[١]، حتى إذا ما أراد توظيف الشاهد ذاته في الباب نفسه ذكره مجتزءا، مقتصرا على موطن الشاهد، ومكتفيا بصدر البيت فقط[٢]. أما الشواهد الشعرية التسعة المتبقية، التي كررها ابن الناظم فقد كان يوظفها في مواضع متباعدة، ولذا كان الشارح يعود فيذكر الشاهد كاملا مرة أخرى[٣].

وقد تتبعت هذه الظاهرة عند المرادي وابن هشام وابن عقيل فلم أتبين منهجا معينا اعتمدوه في اجتزاء الأبيات أحيانا، ولم أر لهم مسوغا إلا الحرص في الاقتصار على موطن الشاهد .

وقد أكثر شراح الألفية من الاستشهاد بالقرآن الكريم، وقراءاته المتواترة[٤] و الشاذة[٥] أيضا، وقد قام أحد الباحثين بإحصاء الشواهد –على اختلافها– في الشروح، فكان عدد الشواهد القرآنية منها، كما يلي:

١–في شرح ابن ناظم: تسع وثمانون وأربعمئة آية، منها ثلاث وأربعون مكررة.

---

[١] ابن الناظم، (م.س)، الشاهد (٣١١)، ص ٢٥٧.

[٢] ابن الناظم، (م.س)، ص ٢٦٣. وينظر أيضا في اجتزاء الأبيات عند تكرارها في مواضع متقاربة الصفحات (٩٠،٩١) و(٢٠٦،٢٠٩) و(٢٨٥،٢٨٨) و(٣٥١،٣٥٢) و(٣٧٦،٣٧٧).

[٣] ينظر في المواضع التي تكرر فيها الشاهد وذكر كاملا في المرتين مع ملاحظة التباعد بينهما من خلال الصفحات: (١٨٤،٣٦٣) و(١٩٤،٣٠٠) و(٢٣٩،٣٢٥) و(٢٥٦،٤٧٥) و(٢٨١،٤٦٧).

[٤] ينظر من القراءات المتواترة التي اعتمدها الشراح: قراءة حمزة، ابن الناظم، ٥٤٤، المرادي، ٢٣٢/٣، ابن هشام، ١٧٠/١، ٦١/٣، ابن عقيل، ٢٤٠/٢، قراءة عمرو بن العلاء: ابن الناظم، ٩١، المرادي ٢٣٣/١. قراءة علقمة، ابن الناظم، ١٦٩، المرادي، ٢٧/٢، ابن هشام، ٣٨٨/١. وقراءة أهل الحجاز، المزادي، ٢٨١/٢.وقراءة حفص هي الأكثر توظيفا في الشروح.

[٥] ينظر من أمثلة القراءات الشاذة: قراءة "إئلافهم" ابن الناظم، (م.س)، ٨٤٣، والمرادي، (م.س)، ٢٤/٦، وابن هشام، (م.س)، ٣٢٥/٣.

٢-في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: تسع وثمانون وثلاثمئة آية، منها اثنتان وخمسون مكررة.

٣-في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام: أربعون وستمئة آية، منها إحدى وسبعون مكررة [١].

٤-في شرح ابن عقيل، اثنتان وخمسون ومئتا آية، منها تسع وثلاثون مكررة.

ففي هذا الإحصاء مؤشر لمكانة القرآن الكريم بين شواهد الشراح، و حرصهم على الإفادة من هذا المصدر، الذي يمثل النموذج اللغوي الأمثل، في صياغة القواعد، أو إثباتها وتوضيحها. ويلاحظ تفوق ابن هشام على غيره من الشراح في توظيف الآيات القرآنية، واعتبارها منطلقا أساسيا يبني عليه الحكم النحوي.

أما الأحاديث النبوية الشريفة، فقد كان عددها في الشروح كما يلي:

١- في شرح بن الناظم: واحد وأربعون حديثا منها واحد مكرر.

٢- في توضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ثلاثة وأربعون حديثا منها واحد مكرر.

٣- في أوضح المسالك لألفية ابن مالك لابن هشام: ستة وعشرون حديثا.

٤- في شرح ابن عقيل: ثمانية عشر حديثا[٢]

وعدد الشواهد الشعرية كما يلي:

١- في شرح ابن الناظم: تسعة وسبعون وستمئة شاهد.

٢- في توضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ثلاثون وخمسمئة شاهد.

٣- في أوضح المسالك لابن هشام: واحد وستون وخمسمئة شاهد.

٤- في شرح ابن عقيل: تسعة وخمسون وثلاثمئة شاهد[٣].

كما كان لجزء من كلام العرب نصيب في شواهد شروح الألفية، فقد استشهدوا به أمثالا وأقوالا، وغلبت الأمثال على شواهدهم لأنها نمط خاص من الكلام، وكان استشهادهم بها كما يلي:

١- في شرح ابن الناظم: واحد وخمسون ومئة قول، منها خمسة وثلاثون مثلا.

٢- في توضيح المقاصد والمسالك: تسعة وثلاثون ومئة قول، منها اثنان وعشرون مثلا.

---

[١] محمود نجيب، **شروح الألفية** ..(م.س)، ص١٥٠.

[٢] محمود نجيب، (م.س)، ص ١٥٩.

[٣] محمود نجيب، (م.س)، ص ١٦٨.

٣- في أوضح المسالك لابن هشام: سبعة عشر ومئة قول، منها واحد وعشرون مثلا.

٤- في شرح ابن عقيل: أربعة وثمانون قولا، منها تسعة أمثال[١].

ويعد هذا الإحصاء مؤشرا على أمور عدة، هي:

١-حرص الشراح على استخدام الشواهد بمختلف أنواعها، وتوظيفها أداة تعليمية، لتوضيح القاعدة وترسيخها.

٢-إن هذا الكم الكبير من الشواهد يتيح الفرصة للمتعلم لتطوير قدرته اللغوية وتحصيل الملكة، من خلال احتذاء هذه الأنماط اللغوية على اختلافها، والإنشاء على غرارها.

٣-كان الشعر المصدر الأكثر وفرة في الشروح، ويليه – ويقترب منه- القرآن الكريم، فكلام العرب: أمثالهم وأقوالهم، فالحديث الشريف.

٤-تفوق ابن الناظم في توظيف العدد الأكبر من الشواهد على اختلافها، يليه -بفارق بسيط- ابن هشام[٢]، ثم المرادي، ثم ابن عقيل.

٥-يتهم بعض المحدثين النحاة القدامى -ومن ضمنهم شراح الألفية- بجفاف الشواهد و فساد الذوق[٣]. وقد تبين أن الشراح قد اعتمدوا القرآن الكريم مصدرا رئيسا في الاحتجاج، على ما يعرف به هذا المصدر من بيان وصل حد الإعجاز، كما وظفوا بعض الأحاديث النبوية، التي تعد الأكثر بيانا بعد القرآن الكريم، وقائلها -صلى الله عليه وسلم- أفصح العرب قاطبة، أما الشعر فقد كان ديوان العرب، والأكثر دورانا على الألسن، ولذا فقد فاقت شواهدهم منه أي مصدر آخر، ولم تكن هذه الشواهد توظف مطلقا لتعكس قدرة الشارح على حفظ الغريب والشاذ من مفردات اللغة، بقدر ما كانت تعكس حرص النحاة على التقصي والاستقراء، ووصف الواقع اللغوي، بل إن الناظر في تلك الشواهد يدرك مدى حرص الشراح على انتقاء الكثير من الشواهد الشعرية التي تنمي القيم الروحية والخلقية وأحيانا الجمالية في نفس المتلقي، مما يشي بحضور الرؤية التربوية في فكر الشراح، وأمثلة ذلك كثيرة، فقد استشهدوا

---

[١] محمود نجيب، **شروح الألفية..**، (م.س)، ص ١٧٨.

[٢] ينظر في شواهد ابن هشام: عبد العال سالم مكرم، ابن هشام المصري ومنهجه في دراسة النحو العربي، **مجلة كلية الآداب والتربية**، العدد ٥، ١٩٧٤م، ص٩-٢٠. وعصام نور الدين، منهج ابن هشام من خلال شواهده، **مجلة الباحث**، السنة ٥، العدد٢، ١٩٨٣م، ص٩٧-١٢٢.

[٣] أحمد عبد الستار الجواري، **نحو التيسير**، (م.س)، ص ٥١.

للتوكيد اللفظي الواقع في الضمائر المنفصلة المنصوبة، بقول الشاعر[١]:

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

كما استشهدوا لإضافة "كلا" إلى متعدد مع التفرق بالعطف، بقول الشاعر[٢]:

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات وإلمام الملمات

واستشهدوا لوجوب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه، بقول الشاعر[٣]:

ومالي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب

واستشهدوا لاكتساب المضاف المؤنث تذكيرا من المضاف إليه المذكر، بقول الشاعر[٤]:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

واستشهدوا لتقدم الخبر على المبتدأ المتصل بضمير يعود على الخبر، بقول الشاعر[٥]:

أهابك إجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها

وغير هذا كثير مما يستطاع لمحه في فهارس الشواهد في الشروح، وقد يكون في مثل هذه الشواهد المنتقاة ما يسهم في "تلوين" المادة النحوية، وإخراجها عن الجمود والجفاف.

أما الأمثلة المصنوعة فكانت في أكثرها قريبة إلى واقع الحياة اليومية، ومستقاة منها، فنرى من أمثلة ابن الناظم "كنت أنا وزيد كالأخوين"[٦]، "لو تركت الناقة مع فصيلها"[٧]، "ما أحد

---

[١] البيت من شواهد: ابن الناظم، (م.س)، الشاهد (٥٦١)، ص ٤٣٢، المراداي، (م.س)، ٧٠/٤، وابن هشام، (م.س)، الشاهد (٤٠٣)، ٢٤/٣.

[٢] البيت من شواهد: ابن الناظم، (م.س)، الشاهد (٣٦١)، ص ٢٨٣، وابن هشام، (م.س)، الشاهد (٣٤٠)، ٢٠٤/٢، وابن عقيل، (م.س)، الشاهد (٢٢٩)، ٦٣/٢.

[٣] البيت من شواهد: ابن الناظم، (م.س)، الشاهد(٢٥٣)، ص ٢١٨، وابن هشام، (م.س)، الشاهد ٢٦٢، ٦٤/٢، وابن عقيل، (م.س)، الشاهد (١٦٧)، ٦٠١/١.

[٤] البيت من شواهد: ابن هشام، (م.س)، الشاهد(٣٢٥)، ١١٨/٢.

[٥] البيت من شواهد: ابن الناظم، (م.س)، الشاهد(٧١)، ص ٨٤، وابن هشام، (م.س)، الشاهد(٧٥)، ١٥٢/١، وابن عقيل، (م.س)، الشاهد(٥٤)، ٢٤١/١.

[٦] ابن الناظم، (م.س)، ٢٠٨.

[٧] ابن الناظم، (م.س)، ٢٠٨.

أفضل منك"[١]، "من يكرمني أكرمه"[٢]. ومن أمثلة المرادي: "لا طالب علم محروم"[٣]، "أريت زيدا الهلال"[٤]،"أنت الرجل علما"[٥]، "فاز الشهيدان/ الشهداء"[٦]، "الشمس طلعت"[٧].

أما ابن هشام، فمع التزامه القرآن الكريم مصدرا أولا للاحتجاج ينطلق منه، فقد بدت الصبغة الدينية واضحة على أمثلته المصنوعة، ومنها: "ما أفقرني إلى عفو الله، ما أحسنني إن اتقيت الله"[٨]، "الله ربنا، محمد نبينا"[٩]،" ما أحسن الرجل أن يصدق ما أقبح به أن يكذب"[١٠]، "اغتسل غسلا، وتوضأ وضوءا"[١١]، "لأصبرن محتسبا، لأعتكفن صائما"[١٢]، "يا رفيقا بالعباد"[١٣].

ومن أمثلة ابن عقيل: "صمت شهرا كله"[١٤]، "هذا حسن الوجه"[١٥]، "نعم المرأة هند"[١٦]، "خرجت فإذا السبع"[١٧]. وجميع هذه الأمثلة تؤكد التوجهات التربوية لدى الشراح.

وقد حرص الشراح – في كثير من الأحيان – على تصريف المثال وفق الأحوال الإعرابية المختلفة، من ذلك ما نجده في باب "المعرب والمبني"، فقد صرف الشراح الأسماء

---

[١] ابن الناظم، (م.س)، ٨٠.

[٢] ابن الناظم، (م.س)، ٤٩٦.

[٣] المرادي، (م.س)، ٣٦٢/١.

[٤] المرادي، (م.س)، ٣٩٦/١.

[٥] المرادي، (م.س)، ١٣٨/٢.

[٦] المرادي، (م.س)، ٦/٢.

[٧] المرادي، (م.س)، ٩/٢.

[٨] ابن هشام، (م.س)، ٧٨/١.

[٩] ابن هشام، (م.س)، ١٣١/١.

[١٠] ابن هشام، (م.س)، ٢٧٨/٢.

[١١] ابن هشام، (م.س)، ٢٤٠/٢.

[١٢] ابن هشام، (م.س)، ٩٤/٢.

[١٣] ابن هشام، (م.س)، ٧٩/٣.

[١٤] ابن عقيل، (م.س)، ٢١١/٢.

[١٥] ابن عقيل، (م.س)، ٤٥/٢.

[١٦] ابن عقيل، (م.س)، ٤٨٢/١.

[١٧] ابن عقيل، (م.س)، ٢٤٤/١.

الخمسة في حالات الرفع والنصب والجر، من خلال الأمثلة المصنوعة، فقالوا: "..نحو: هذا فوك، ورأيت فاك، ونظرت إلى فيك"[١].

كما مثلوا لـ "كلا وكلتا" في أنها لا تعرب في الحروف إلا إذا وصلت بمضمر مضاف، فقالوا: "تقول: جاءني كلاهما وكلتاهما، ورأيت كليهما وكلتيهما، ومررت بكليهما وكلتيهما"[٢]. مبينين حالات الرفع والنصب والجر لها. وكذلك في إعراب المثنى قالوا: " جاءني الزيدان.. مررت بالزيدين.. رأيت الزيدين"[٣]. وينطبق الأمر ذاته على جمع المذكر السالم إذ أخضعوه للمثال ذاته[٤]. وكذلك جمع المؤنث السالم[٥].وعادوا عند حديثهم عن المقصور والمنقوص لاستخدام المثال ذاته لبيان أن المقصور تتعذر فيه الحركة على الألف، والمنقوص يقدر فيه الرفع والجر، ويظهر فيه النصب، فقالوا فيهما: "جاءني الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى" وجاءني القاضي، ورأيت القاضي، ومررت بالقاضي"[٦]. ولم يتصرف ابن هشام بهذه الأمثلة بل لم يوظفها إلا في حالة المقصور فقط.

ز . الربط بين المسائل

حرص بعض الشراح على ربط المسائل النحوية المتفرقة في الباب الواحد بعبارات تنبه المتعلم وتمكنه من ربط السابق باللاحق فنجد ابن الناظم يستخدم عبارات عدة للربط بين المسائل، كقوله: "قد عرفت"[٧]، و"لما فرغ من ذكر.. أخذ في ذكر.."[٨]، و"إذ قد عرفت هذا فنقول.."[٩]، و"قد تقدم الكلام على"[١٠]، و"سيأتي ذكره"[١١]. وكان يستخدم هذه العبارات للانتقال من مسألة إلى أخرى في الباب، أو للإشارة أن هذه المسألة قد تقدم أو سيأتي الكلام عنها في موضع آخر، من ذلك ما جاء في باب "ظن وأخواتها" فقد تحدث في مقدمة الباب عن أنواع

---

[١] ابن الناظم، (م.س)، ص ١٨، والمرادي، (م.س)، ١/٧١، وابن عقيل، (م.س)، ١/٤٨.

[٢] ابن الناظم، (م.س)، ص ٢١، والمرادي، (م.س)، ١/٨٩، وابن عقيل، (م.س)، ١/٥٧.

[٣] ابن الناظم، (م.س)، ص ٢٢، والمرادي، (م.س)، ١/٨٩، وابن عقيل، (م.س)، ١/٥٤.

[٤] ابن الناظم، (م.س)، ص ٢٤، والمرادي، (م.س)، ١/٩٢، وابن عقيل لم يورد هذا المثال.

[٥] ابن الناظم، (م.س)، ص ٢٩، والمرادي، (م.س)، ١/١٠٣، وابن عقيل، (م.س)، ١/٧٤.

[٦] ابن الناظم، (م.س)، ص ٣١، والمرادي، (م.س)، ١/١١٢، ابن هشام، (م.س)، ١/٢٥، ابن عقيل، ١/٥٨.

[٧] ينظر ابن الناظم، (م.س)، ص ٧.

[٨] ابن الناظم، (م.س)، ص ١٠، ٦٢، ٣٠٢، ٣٧١، ٤٤٤، ٤٦١.

[٩] ابن الناظم، (م.س)، ص ٢١، ٢٤، ٢٣٧، ٤٥٩.

[١٠] ابن الناظم، (م.س)، ص ٢٧، ١٤٦، ١٥٠، ١٦٣، ١٦٤، ٢٣٢، ٢٤٩، ٢٩٨،٤٧٣.

[١١] ابن الناظم، (م.س)، ص ٣٩، ٣٨٣.

الأفعال التي تنصب مفعولين، وأن منها ما يفيد الخبر يقينا، وما يفيد رجحان الوقوع، وما يفيد فيه تحويل صاحبه إليه[١]، ثم عاد وتعرض للحديث عن "ظن" وأنها تفيد رجحان وقوع الخبر، ثم قال: "وقد تقدم التنبيه على استعمال بقية أفعال هذا الباب.. فلا حاجة إلى الإطالة بذكره"[٢].

أما المرادي، فقد أكثر من عبارات الربط التي تنبه على تقدم ذكر مسألة، أو أن هذه المسألة سيأتي تفصيلها لاحقا في الباب ذاته، كقوله: "كما تقدم"[٣]، "تقدم بيانه"[٤]، "سيأتي ذكره"[٥]. وكان المرادي يستخدم هذا الأسلوب بعد أن يذكر القاعدة ويبدأ بتفصيل فروعها ومناقشتها وفقا لأسلوب الناظم، بسبب التزامه بترتيب المنظومة، فقد كان ينبه على ما سيأتي ذكره لاحقا بعدما يوفي الأبيات حقها من الشرح، من ذلك قوله في باب المعرب والمبني: "الاسم قسمان: قسم معرب وقسم مبني... وسيأتي سبب بنائها"[٦].

كما استخدم هذا الأسلوب لينتقل من مناقشة القاعدة إلى الأمثلة على نحو ما نرى في باب "أفعل التفضيل" فقد ذكر المرادي أن "أفعل التفضيل مجرد، ومضاف، ومعرف بأل"[٧] ثم أخذ يفصل القاعدة وشروط الأحوال المختلفة لصيغة التفضيل، حتى إذا انتهى من مناقشتها، عاد ليذكر القاعدة ذاتها من جديد ليعطي أمثلة على كل حالة من حالاتها، فقال: "قد تقدم أن أفعل التفضيل مجرد، ومعرف بأل، ومضاف، فأما المجرد فيلزم فيه الإفراد والتذكير، فتقول: "زيد أفضل" والزيدان أفضل" و"الزيدون أفضل" وكذلك المؤنث. وأما المعرف بأل فيلزم فيه المطابقة فتقول: "زيد الأفضل" و"الزيدان الأفضلان" ... "[٨].

وقد استخدم ابن هشام الأسلوب ذاته لربط المسائل، والتنبيه على موقع المسألة من الشرح، وإن كانت قد تقدمت أم سيأتي الحديث عنها، وقد استخدم عبارات من مثل: "كما

---

[١] ابن الناظم، (م.س)، ص ١٤١.

[٢] ابن الناظم، (م.س)، ص١٥٠.

[٣] المرادي، (م.س)، ١٠١/١، ٣٧/٣، ١٢٠، ١٩٥، ١٣١/٤، ٢١٨، ٧/٥.

[٤] المرادي، (م.س)، ١٤/٤.

[٥] المرادي، (م.س)، ٤٩/١، ١٤١/٤، ٤١/٥، ٩٢.

[٦] المرادي، (م.س)، ٤٩/١.

[٧] المرادي، (م.س)، ١١٥/٣.

[٨] المرادي، (م.س)، ١٢٠/٣.

تقدم"[١] و"قد مضى ذلك في أوائل الكتاب"[٢]، و"قد بينتها كلها"[٣]، و"سيأتي"[٤].

ومن أمثلة ذلك ما جاء في باب أسماء الأصوات، فقد تحدث عن أسماء الأفعال وبنائها، ثم قال: ".. كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة، وقد مضى ذلك في أوائل الكتاب"[٥]. ومنها أيضا في حديثه عن أنواع العطف، إذ قال: "وهو ضربان: عطف نسق، وسيأتي، وعطف بيان، وهو.."[٦].

ونجد أساليب الربط بين المسائل لدى ابن عقيل في مواضع كثيرة، وكان يستخدم هذه الطريقة لضم أجزاء المسألة الواحدة وربطها ببعض، من ذلك ما نجده في باب "المبتدأ والخبر"، فقد ذكر أن الخبر ينقسم إلى مفرد وجملة، وقال: "سيأتي الكلام على المفرد"[٧]، ثم قال بعد أن تحدث عن الخبر جملة وفق ما جاء في النظم: "تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة، وأما المفرد ..."[٨]. كما كان يذكر قاعدة سبق ذكرها ولها صلة بما سيشرح من الأبيات، من ذلك في حديثه عن نواصب الفعل المضارع، قال: "قد سبق أنه إذا كان الأمر مدلولا عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، لم يجز نصبه بعد الفاء، وقد صرح بذلك هنا، فقال..."[٩].

كما استخدم هذه الطريقة لربط أجزاء القاعدة وفروعها، من ذلك قوله في باب المعرف بأداة التعريف: "ذكر المصنف –فيما تقدم– أن الألف واللام تكون معرفة، وتكون

---

[١] ابن هشام، (م.س)، ١٢/٢، ٣٤.

[٢] ابن هشام، (م.س)، ٣، ١٢٦.

[٣] ابن هشام، (م.س)، ٨١/٢.

[٤] ابن هشام، (م.س)، ١٢/١، ٣٢/٣، ٤٢، ٤٦، ١٢٦، ١٧٨.

[٥] ابن هشام، (م.س)، ١٢٦/٣.

[٦] ابن هشام، (م.س)، ٣٢/٣.

[٧] ابن عقيل، (م.س)، ٢٠٢/١.

[٨] ابن عقيل، (م.س)، ٢٠٥/١.

[٩] ابن عقيل، (م.س)، ٣٥٧/٢.

زائدة، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذين البيتين[١] أنها تكون للمح الصفة، والمراد بها.."[٢].

ح. أسلوب الحوار

استخدم الشراح أسلوب الحوار القائم على السؤال والجواب، مما يستحث الفكر، ويخرج عن شكل التلقين المباشر، وكانت "الفنقلة" هي مفتاح الحوار الذي استخدمه الشراح لإثراء النقاش وتوضيح الآراء النحوية واللغوية، أو تفسير الآراء المختلفة وتقريبها إلى أذهان الطلبة.

والغريب في أسلوب الشراح هذا؛ أنهم كانوا يفترضون في الطالب القدرة على الاستنتاج والتحليل والاعتراض أو الاستدراك، فكان في هذا الأسلوب حث للطالب ليعمل عقله، ويتفكر في كل ما يقدم إليه، ليناقش، ويحاجج ويعترض، ويخطئ أو يصوب، وبالتالي يتحرر المتعلم من صفة المتلقي السلبي، ليصبح العنصر الفاعل في العملية التعليمية، وهذا مطلب ما زالت تسعى إليه الأساليب التعليمية الحديثة.

وأمثلة هذا الأسلوب في الشروح كثيرة، من ذلك عند ابن الناظم ما جاء في باب التعجب، قال: "فإن قلت: كيف جاز حذف المتعجب منه مع (أفعل) وهو (فاعل)؟ قلت: لأنه أشبه الفضلة، لاستعماله مجرورا بالباء، فجاز فيه ما يجوز فيها"[٣].

ومن أمثلته عند المرادي في حديثه عن "الكلام وما يتألف منه" قال: "فإن قلت: مقتضى قوله "اسم وفعل ثم حرف الكلم" أن الكلم مخصوص بما تركب من اسم وفعل وحرف. وليس كذلك بل يطلق على ثلاث كلمات فصاعدا من ثلاثة أجناس نحو: "إن زيدا ذهب" أو من جنسين نحو :"إن زيدا ذاهب" أو من جنس واحد "غلام زيد ذاهب". قلت: المعني

---

[١] يقصد البيتين: ١٠٩، ١١٠ من الألفية.

[٢] ابن عقيل، (م.س)، ١/١٨٤. وينظر أيضا: ١/٣٧، ٥٦، ٧٠، ٧٣، ٢١٠، ٢٣٢، ٣٠١، ٣١٢، ٣٥٣، ٤٠٧، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٧٤، ٤٨٥، ٥٣١، ٥٣٨، ٦٥٠، ٦٦٣، ٢/١١، ٦٦، ٢١٢، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٩١، ٣٢٢، ٣٨٨، ٤١٠، ٤١٧، ٤٣٠.

[٣] ابن الناظم، (م.س)، ص ٣٢٩. وينظر أيضا: ١١، ١٥، ١٨، ٢١، ٢٢، ٧٦، ٨٩، ١١٢، ١٢٣، ١٧٥، ١٩١، ٢٠٢، ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٥، ٣٢٩، ٢٦٤، ٢٧٩، ٢٨٢، ٣٢٩، ٣٣٧، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٨٠، ٥٠٦.

بالكلم ههنا الأجناس الثلاثة، أعني الكلمة التي يراد بها جنس الأسماء، والكلمة التى يراد بها جنس الأفعال، والكلمة التي يراد بها جنس الحروف"[١].

أما ابن هشام، فلا يشكل هذا الأسلوب سمة أصيلة في شرحه، إذ لم أجد مثله إلا في موضع واحد، وذلك في باب "المفعول معه"، فبعد أن ذكر ابن هشام تعريفا موجزا للمفعول معه، ومثل له، قال: "فإن قلت: "فقد قالوا : ما أنت وزيدا" و"كيف أنت وزيدا" قلت: أكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قدروا الضمير فاعلا لمحذوف، لا مبتدأ، والأصل: ما تكون؟ وكيف تصنع؟ فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل"[٢].

وينطبق ما قيل عن ابن هشام على ابن عقيل، فلم يوظف الفنقلة إلا مرة واحدة[٣]، ووظف السؤال والجواب بشكل مباشر مرة واحدة أيضا، قال في باب الفاعل: "لو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل، فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل؟ في ذلك خلاف..." [٤].

ط. التنبيهات

وهي وسيلة لاجتذاب ذهن المتعلم ليفطن إلى ما سيذكر، وقد استخدم المرادي هذه الطريقة بشكل لافت، وتعددت مضمونات التنبيهات لديه، فمنها الاستدراكات والإيضاح، والتعليل لبعض المسائل النحوية، أو التعرض للخلاف فيها، أو التنبيه على زيادات الألفية عن كتب الناظم الأخرى.

وكما اختلف مضمون تلك التنبيهات اختلف عددها، فقد ساق المرادي تنبيها واحدا[٥]، أو اثنين[٦]، أو أكثر[٧]، وبذا شكلت "التنبيهات" أساسا لمنهج الشرح لدى المرادي[٨].

---

[١] المرادي، (م.س)، ١٩/١. وينظر أيضا: ٥/١، ٣٦، ١٠٤، ٢٧/٢، ٤٥، ٤٦، ٦٩، ١٠٦، ١٩/٣، ٤٥، ١٠٤، ١٠٧، ٥/٤، ٧، ١٨، ٣٢، ٤٩، ٦٧، ٩٩، ١٠٣، ١٤٤، ١٦١، ١٩/٥، ٢٢، ٣٤، ٥٩، ٥٨، ٩٨، ١٣٠، ١٧٩.

[٢] ابن هشام، (م.س)، ٥٤/٢.

[٣] ابن عقيل، (م.س)، ٢٠٠/٢.

[٤] ابن عقيل، (م.س)، ٤٩٣/١.

[٥] المرادي، (م.س)، ٥٣،٤٠/١، ٢١٤، ٢٦/٢، ١٩١، ٦/٣، ٧٤، ٥٠/٤، ٩٥.

[٦] المرادي، (م.س)، ٤٢/٢، ٧٢، ١٦/٣، ١٦٢، ٦/٤، ١٦.

[٧] المرادي، (م.س)، ٨٦/١، ٢٤٥/٢، ٩٩/٣، ١٦٥، ٦٨/٤، ١١٩، ١٢٣، ٣٠/٥، ٤٧.

[٨] ينظر في تفصيل "التنبيهات" لدى المرادي :علي عبود الساهي، **المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية**، رسالة جامعية مطبوعة، بغداد، ط١، ١٩٨٤م، ص ص١٥٩-١٦١.

ومن أمثلة هذه التنبيهات ما ذكره في باب النكرة والمعرفة من خلاف بين البصريين والكوفيين[١]. وما ذكره في باب الاستثناء، قال: "تنبيه :إذا كررت "إلا" لغير توكيد فتارة يمتنع استثناء كل واحد من متلوه، وتارة لا يمتنع، ولم يتكلم المصنف على الثاني لوضوحه، وقد بينه في الكافية والتسهيل"[٢].

وقد أفاد ابن هشام من هذا الأسلوب، فكان يستخدمه للإشارة إلى بعض الآراء والمسائل النحوية، من ذلك في باب الفاعل، قال: "تنبيه: إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل كضربته، وإذا كان المضمر أحدهما، فإن كان مفعولا وجب وصله وتأخير الفاعل كضربني زيد، وإن كان فاعلا وجب وصله وتأخير المفعول أو تقديمه على الفعل كضربت زيدا، وزيدا ضربت"[٣].

واستخدم الشراح أيضا عبارات من مثل "اعلم" و"اعرف" و"تأمله" لتنبيه الطالب إلى أهمية المسألة، يقول ابن الناظم: "واعلم أن الجواب متى صح أن يجعل شرطا وذلك إذا كان ماضيا متصرفا مجردا عن "قد" وغيرها، أو مضارعا مجردا أو منفيا بـ(لا أو لم) فالأكثر خلوه من الفاء، ويجوز اقترانه بها"[٤].

ويقول المرادي: "واعلم أن المنادى إن كان معربا فتابعه منصوب لا غير، نحو "يا أخانا الفاضل"، ما لم يكن بدلا أو عطف نسق، فحكمها بعد المعرب كحكمها بعد المبني على الضم"[٥].

أما ابن هشام فلم يوظف مثل هذا الأسلوب إلا نادرا منها قوله: "اعلم أن الإخبار إن كان بـ(الذي) أو أحد فروعه اشترط للمخبر عنه سبعة شروط... "[٦] ويندر هذا الأسلوب أيضا لدى ابن عقيل، إذ لم أجده إلا في موضعين[٧].

---

[١] المرادي، (م.س)، ١٢٨/١.

[٢] المرادي، (م.س)، ١١٢/٢.

[٣] ابن هشام، (م.س)، ٣٧١/١. وينظر أيضا "تنبيه": ٥٩/١، ٦٤، ٤٢/٢، ٢٦٧، و"تنبيهان": ٣٠٩/١، ١١/٢.

[٤] ابن الناظم، (م.س)، ص ٤٩٨. وينظر أيضا: ص ٣٤، ٧٠، ٩٧، ١٥٧، ٢١٣، ٢١٥، ٢٧٤، ٢٨٢، ٣٠٣، ٣٢٨، ٣٥٧، ٣٩٣، ٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥٢، وعبارة "اعرفه": ص ١٨٩، ٣٢٤.

[٥] المرادي، (م.س)، ٢٩٢/٣. وينظر أيضا: ٤٧/١، ٥٠، ٥١، ٦٨، ١٦٨، ٢٤٨، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٧، ٩٩/٢، ٥٢/٣، ١٩٢/٤، ١٠٣/٥، ١٠٤، ١٠٨، ١١٩، وعبارة "فتأمله": ٢٠/١، ٣٩، ١٠٣/٢.

[٦] ابن هشام، (م.س)، ٢١٠/٣، وينظر أيضا: ٢٦٠/٢، ٢١٤/٣.

[٧] ينظر ابن عقيل، ٥٤/١، ٦٦/٢.

من خلال كل ما تقدم، يلاحظ أن الشروح تعطينا صورة عن مجالس التعليم، والتنوع في الأساليب المستخدمة لتوضيح الدرس النحوي، وتيسيره على المتعلمين.

- **ثانياً : التيسير في الآراء والترجيحات**

يلاحظ الباحث في التراث النحوي عامة، وشروح الألفية خاصة، ثراء الدرس النحوي وغناه بالتراكيب اللغوية وأشكال التعبير التي تعكس دقة الاستقراء والوصف للواقع اللغوي، كما يلحظ في كثير من الآراء النحوية ما يعكس عمق الفكر، وشمولية الرؤية، والحرص على اطراد القواعد.

ومع تتابع التصنيف في النحو، وتراكم الآراء والاجتهادات، وخفوت حدة الصراع بين مذهبي البصرة والكوفة، ظهر جيل من النحاة تناول هذا الإرث النحوي بمزيد من النظر المتأني والموضوعية، هداهم للانتقاء والاختيار من الآراء ما يجانس طبيعة اللغة وخصائصها. وقد كان ناظم الألفية وشراحها – من بعد– من أولئك العلماء الذين يحسنون التحقيق والتثبت فيما يتناولون من مسائل، فلا يعجلون بالحكم قبل استيفاء الحجة، في عرض يغلب عليه الوضوح.

ولم يكن همّ هذه الدراسة تبين ما اختاره الشراح وما تبنوه من آراء على وجه التقصي والحصر في كل الأبواب.[1] كما لم يكن همها تتبع الآراء التي اختارها الشراح ونسبتها إلى أوائل من قالوا بها، على الرغم من إشارة الشراح أنفسهم إلى ذلك في كثير من المواضع، وإنما قصدت الدراسة إلى النظر في الأبواب والمسائل التي لا يزال فيها من النظرات المتجددة والآراء ما لم يحسم الأمر بعد، وكان الجهد فيها – قديماً وحديثاً – سعياً إلى الاقتراب من طبيعة اللغة وسنن القواعد والأحكام، والحرص على تقديمها للمتعلم سهلة سائغة، بما يعين على تثبتها في ذهنه، وتطبيقها بتمكن على هدي ورشد.

ولما كانت مواضع الاختيار والتيسير تتجلى في فروع تشتمل عليها الأبواب، فقد أثرت الدراسة إطلاق اسم "المسألة " عليها، وتناولها على النحو الآتي :

أولا : مسائل نحوية تتعلق بالأسماء.

---

[1] تناولت دراسات حديثة مثل هذه القضايا، ينظر: محمد علي حمزة سعيد، **ابن الناظم النحوي**، مطبعة أسعد، بغداد، د.ت.، ص ٨٣-١٤٩ و ص ٢٠٧-٢٤١. وعلي عبود الساهي، **المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية**، (م.س)، ص ٤٢١-٤٩٤. ومحمد دحلان، **ابن عقيل في شرحه للألفية**، (م.س)، ص ١٥٨-٢١٤. وحسن موسى الشاعر، **تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري**، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٤م.

ثانيا: مسائل نحوية تتعلق بالأفعال.

ثالثا: مسائل نحوية تتعلق بالحروف.

ثم تناولت الدراسة أثر الدلالة في توجيه بعض الأحكام النحوية في الشروح. وكان لا بد من الحديث عن موقف الشراح من الخلاف النحوي، لما يثير هذا الأمر من جدل بين رؤى التعسير والتيسير، فأفردت له الدراسة عنوانا مستقلا في نهاية الفصل.

أولا: مسائل تتعلق بالأسماء.

أ- في علامات الأسماء

التنوين واحد من العلامات التي وضعها النحاة لتمييز الاسم عن غيره من الكلم، وقد ذكر النحاة أنواعا عدة للتنوين، منها تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض.

وزاد بعضهم تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة، والتنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن.

وقد رفض ابن هشام اعتبار هذين النوعين من التنوين، ورأى أنهما نونان، قال: "والحق أنهما نونان زيدتا في الوقف... وليسا من أنواع التنوين في شيء، لثبوتهما مع "أل" وفي الفعل، وفي الحرف، وفي الخط، والوقف، ولحذفهما في الوصل". [١]

أما ابن عقيل فقد رأى أنهما من أنواع التنوين، ولكن لا يختص بهما الاسم، قال: "ظاهر كلام المصنف أن التنوين كله من خواص الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض، وأما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف". [٢]

ب- في إعراب الأسماء الستة والمثنى.

عرض ابن مالك في الألفية لثلاث لغات في إعراب الأسماء الستة : لغة التمام، ولغة النقص، ولغة القصر. [٣] واختار من بينها لغة التمام لخمسة من الأسماء فأعربها بالحروف، وهي : أب، أخ، حم، فو، ذو. إلا أنه لم يبين سبب هذا الاختيار، خاصة أن الإعراب

---

[١] ابن هشام، **أوضح المسالك**، (م.س)، ١٦/١.

[٢] ابن عقيل، (م.س)، ٢١/١.

[٣] ينظر الأبيات (٢٧-٣١) من الألفية.

"بالحركات هو الأصل، فلا يعدل عنها مع إمكانها".[١] بينما اختار ابن مالك الفرع. وكان للشراح من بعد توضيحات مختلفة، فهذا ابن الناظم يقدم تفسيرا صوتيا لنيابة الحروف عن الحركات، فيقول: "السبب في أن جرت هذه الأسماء هذا المجرى، هو أن أواخرها في حال الإضافة معتلة، فأعربوها بحركات مقدرة، وأتبعوا تلك الحركات حركة ما قبل الآخر، فأدى ذلك إلى كونه واوا في الرفع، وألفا في النصب، وياء في الجر".[٢] ثم يوضح الأمر قائلا : "تقول في الرفع: هذا ذو مال، أصله ذو مال، بواو مضمومة للرفع، وذال مضمومة للاتباع، ثم استثقلت الضمة على الواو المضموم ما قبلها فسكنت... وتقول في النصب: رأيت ذا مال، أصله ذو مال. فتحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت الواو ألفا... وتقول في الجر: مررت بذي مال، أصله بذو مال، بواو مكسورة للجر، وذال مكسورة للاتباع، ثم استثقلت الكسرة على الواو المكسور ما قبلها... فحذفت، وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصارت: بذي مال".[٣]

"وأما (أب، أخ، حم) فأصلها: أبو، أخو، حمو... ولكنهم حذفوا في الإفراد، والإضافة إلى ياء المتكلم أواخرها... وأتبعوا حركة العين بحركة اللام، فصارت بواو في الرفع، وألف في النصب، وياء في الجر".[٤] وخلاصة قول ابن الناظم إن ثقل الإعراب بالحركات على الحروف المعتلة أدى إلى إعرابها بالحروف.

ولكن المرادي يقدم توضيحا أدق منهجية واختصارا لهذه المسألة، ثم إنه يصرح بأن اختيار الإعراب بالحروف أسهل المذاهب، وأبعدها عن التكلف، والقصد منها التقريب على المتبدئ رغم الخروج عن الأصل. قال المرادي :" اعلم أن في إعراب هذه الأسماء الستة، عشرة مذاهب قد ذكرتها في غير هذا المختصر، وأقواها مذهبان، أنا أذكرهما :

الأول : مذهب سيبويه، والفارسي، وجمهور البصريين، أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

والثاني: مذهب قطرب، والزيادي، والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين... أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة".[٥]

---

[١] محمد محيي الدين عبد الحميد، **هامش على شرح ابن عقيل**، (م.س)، ١/٤٤.

[٢] ابن الناظم، (م.س)، ص ١٨.

[٣] ابن الناظم، (م.س)، ص ١٩.

[٤] ابن الناظم، (م.س)، ص ١٩.

[٥] المرادي، (م.س)، ١/٦٨.

ونقل المرادي قول ابن مالك في شرح التسهيل أن هذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف، ثم قال : "يحتمل أن يكون (ابن مالك) تسامح في جعله الإعراب بالأحرف، لكون الحركات هنا لا تظهر، والحروف مفيدة ما تفيده الحركات لو ظهرت، وأراد بذلك التقريب على المبتدئ".[١]

أما ابن هشام فقد عرض بإيجاز للغات التمام والنقص والقصر، وقدم الشواهد على كل منها، دون أن يتحدث عن مسوغ لترجيح الإعراب بالحروف.[٢] بينما رجح ابن عقيل الإعراب بالحركات حتى لا ينوب شيء عن شيء في الإعراب، قال :"المشهور أنها معربة بالحروف... وهذا الذي أشار إليه المصنف... والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء... فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء عن شيء مما سبق ذكره".[٣] وبهذا أراد ابن عقيل الاطراد لقاعدة الإعراب بالحركات.

ونلحظ اهتماما من الشراح أيضا في إعراب المثنى، وتسويغا لإعرابه بحركات فرعية، وتعليلا لإعرابه بالألف رفعا، والياء نصبا وجرا، يقول ابن الناظم :" فإن قيل : لم كان إعراب المثنى بالألف في الرفع، وبياء مفتوح ما قبلها في النصب والجر؟... قلت: أما إعراب المثنى بالحروف، فلأن التثنية لما كانت كثيرة الدوران في الكلام ناسب أن تستتبع أمرين: خفة العلامة الدالة عليها، وترك الإخلال بظهور الإعراب، احترازا عن تكثير اللبس، فجعلت علامة التثنية ألفا لأنها أخف الزوائد... وجعلوا الإعراب بالإنقلاب، لأن التثنية مطلوب فيها ظهور الإعراب، والألف لا يمكن عليها ظهور الحركة، فلجئ إلى الإعراب بقرار الألف على صورتها في حالة الرفع. فإذا دخل عليها عامل الجر قلبوا الألف ياء لمكان المناسبة، وأبقوا الفتحة قبلها، إشعارا بكونها ألفا في الأصل، وحملوا النصب على الجر، لأن قلب الألف في النصب إلى غير الياء غير مناسب، فلم يبق إلا حمل النصب على الرفع أو الجر، فكان حمله على الجر أولى، لأنه مثله في الورود فضلة في الكلام".[٤] وهذا التسويغ إنما يأتي لترسيخ قاعدة إعراب المثنى بالحروف في ذهن المتلقي.

---

[١] المرادي، (م.س)، ١/٧٠.

[٢] ابن هشام، (م.س)، ١/٢٨-٣٥.

[٣] ابن عقيل، (م.س)، ١/٤٤.

[٤] ابن الناظم، (م.س)، ص ٢٢.

غير أن ابن عقيل حرص على ترسيخ القاعدة الأصل وهي الإعراب بالحركات فعاد في حديثه عن المثنى وجمع المذكر السالم، ليؤكد أن الصحيح الأعراب بحركة مقدرة على الحروف: الألف والياء في المثنى[١]، والواو والياء في جمع المذكر السالم.[٢]

وترى الدراسة أن الإعراب بالحروف – في هذه الحالات المذكورة- يعفي المتعلم من تقدير حركات غير ظاهرة، فضلا عن كونه الشائع في لسان العرب.

ج: في العلم:

تحدث ابن مالك في باب العلم عن الاسم والكنية واللقب، وألزم اللقب التأخير إذا اجتمع مع الاسم أو الكنية [٣]، وتبعه ابن الناظم في ذلك[٤]. وسوغ المرادي رأي ابن مالك قائلا: "إذا اجتمع مع اللقب غيره أخر اللقب، وقدم الاسم أو الكنية... لأن اللقب في الغالب منقول من اسم غير الإنسان "كبطة"، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي وذلك مأمون بتأخيره".[٥] إلا أن المرادي لم يغفل عن الإشارة إلى ورود تقدم اللقب على الاسم أحيانا.[٦]
بينما نجد أن ابن هشام يحرر مثل هذا التركيب من قيود الأحكام، ملمحا إلى تأخير اللقب عن الاسم في الأكثر، وتقدمه أحيانا وجواز ذلك، قال : "ويؤخر اللقب عن الاسم كـ" زيد زين العابدين" وربما يقدم".[٧] أما الكنية فلم يقيدها بأي ترتيب مع الاسم أو اللقب، فقال :"ولا ترتيب بين الكنية وغيرها".[٨] ودعم رأيه بالشواهد، ثم قال مؤكدا مخالفته للناظم:" وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كـ "أبي عبد الله أنف الناقة". وليس كذلك".[٩]

وذهب ابن عقيل المذهب نفسه، فأكد على حرية المتكلم في تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها، بينما وافق الناظم في تأخير اللقب إذا اجتمع مع الاسم، قال :"ظاهر كلام المصنف

---

[١] ابن عقيل، (م.س)، ١/٥٨.
[٢] ابن عقيل، (م.س)، ١/٦٤.
[٣] ينظر البيت (٧٤) من الألفية.
[٤] ابن الناظم، (م.س)، ص ٤٨.
[٥] المرادي، (م.س)، ١/١٧٠.
[٦] المرادي الصفحة نفسها.
[٧] ابن هشام، (م.س)، ١/٩٠.
[٨] ابن هشام، (م.س)، ١/٩١.
[٩] ابن هشام، (م.س)، ١/٩٣.

أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه، ويدخل تحت قوله "سواه" الاسم والكنية، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب... وبين (كذا) أن تقدم اللقب على الكنية".[١] ثم قال : "ويوجد في بعض النسخ بدل قوله :" وآخرن ذا إن سواه صحبا ": "وذا اجعل آخرا إذا اسما صحبا " . وهو أحسن منه، لسلامته مما ورد على هذا، فإنه نص في أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم، ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية".[٢]

فيما تقدم ما يظهر دقة الشارح في التحري والمقارنة والتثبت. بالإضافة لما في مخالفة ابن هشام وابن عقيل للناظم – المنطلقة من واقع الاستعمال اللغوي وإجماع النحاة – ما يشير إلى استقلالية الشارح في آرائه النحوية، وعدم اقتصاره على نثر الأبيات فقط.

د– في المبتدأ والخبر :

يلحظ في شرح ابن هشام لهذا الباب أنه كان يقرر الأحكام النحوية من خلال إعطاء صور للتعبير ليحتذيها المتعلم وينشيء على غرارها، فهو يصدر الباب بتعريف للمبتدأ، يقول: "المبتدأ: اسم أو بمنزلته، مجرد من العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به".[٣] ثم يشرع بذكر أمثلة وصور مختلفة يأتي عليها المبتدأ، دون أن يذكر – مثلا – أن المبتدأ قد يأتي اسما صريحا، أو مصدرا مؤولا، أو ضميرا منفصلا، يقول: " فالاسم نحو : "الله ربنا" و"محمد نبينا" والذي بمنزلته نحو: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾[٤] و﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾[٥] و"تسمع بالمعيدي خير من أن تراه". والمجرد كما مثلنا، والذي بمنزلة المجرد نحو ﴿هل من خالق غير الله﴾[٦] و (بحسبك درهم) .. إلخ.

وقد وظف ابن هشام في هذا السياق وحده اثني عشر شاهدا قرآنيا ومثالا، مما يجعله أقرب إلى الوصف لصور التعبير، والانطلاق من النص مرتكزا للتعليم. بينما كان بقية الشراح أقرب إلى المعيارية والالتزام بنص الألفية.

---

[١] ابن عقيل، (م.س)، ١/١٢١.

[٢] ابن عقيل، (م.س)، ١/١٢٢.

[٣] ابن هشام، (م.س)، ١/١٣١.

[٤] سورة البقرة، الآية ١٨٤.

[٥] سورة البقرة، الآية ٦.

[٦] سورة فاطر، الآية ٣.

وفي هذا الباب مسألة أخرى تستحق الوقوف عندها وهي: "مسوغات الابتداء بالنكرة"، فقد ضبطها ابن مالك – تبعا للمتقدمين – بحصول الفائدة، ثم رأى أن ليس كل أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة فذكر ستة مسوغات للابتداء بالنكرة، من خلال ستة أمثلة أغنت عن ذكر القاعدة[١]، وهذه الأمثلة تمثل قواعد عريضة تندرج تحتها صور مختلفة للابتداء بالنكرة. وكان من الحكمة أن يلتزم الشراح بما قدمه ابن مالك في هذه المسألة حرصا على ضبط التفريعات وحصرها، تيسيرا على المتعلم، وهذا ما كان من ابن الناظم[٢]، والمرادي[٣]، وابن هشام [٤]، فقد التزموا بالمسوغات الستة التي قدمها ابن مالك، لكنهم أغنوا المسألة بالشواهد والأمثلة المتنوعة، داعين المتعلم للقياس عليها، فقد ذكر ابن الناظم ست عشرة صورة تعبيرية من ضمنها تلك الأمثلة الستة التي ذكرها ابن مالك في الألفية، أما المرادي فقد زاد على ما ذكره ابن مالك ثلاثة أمثلة فقط بينما تحرر ابن هشام من أمثلة الألفية وذكر ست عشرة صورة ما بين آية قرآنية، وحديث نبوي، وبيت شعري، ومثال مصنوع.

لكن ابن عقيل جهد في حصر صور الابتداء بالنكرة، وتشقيق القاعدة وتفريعها، بما تعده الدراسة مأخذا على شرحه، فقد ذكر أربعة وعشرين مسوغا للابتداء بالنكرة، وأشار أن من النحويين من أنهاها إلى نيف وثلاثين موضعا.[٥]

والغريب أن يعد أحد الباحثين هذا التشقيق والتفريع والوصول بالمسوغات إلى هذا العدد "محاولة للتبسيط من ابن عقيل" [٦] ثم يعود ليستدرك قائلا بأن ابن مالك كان أيسر[٧]!.

وكان الأولى بابن عقيل أن يقتصر على ما ذكره ابن مالك، وهذا ما أكده محقق الشرح، فقال – في البدء– مسوغا لابن عقيل :"قد علمت أن بعض الأمور الستة يتفرع كل واحد منها إلى أنواع، فالذين عدوا أمورا كثيرة... إنما فصلوها تفصيلا لئلا يحوجوا المبتدئ

---

[١] ينظر الأبيات (١٢٥-١٢٧) من الألفية.

[٢] ابن الناظم، (م.س)، ٨٠.

[٣] المرادي، (م.س)، ٢٨٢/١.

[٤] ابن هشام، (م.س)، ١٤٣/١.

[٥] ابن عقيل، (م.س)، ١/ ٢١٨.

[٦] أحمد ماهر البقري، **في علم النحو دراسة ومحاورة**، ١٩٨١م، ص ص ٣٤-٣٥.

[٧] يبدو أن أحمد ماهر البقري قد تراجع عن رأيه المذكور في مسوغات النكرة عند ابن عقيل، وإن كان لم يصرح بذلك، فقد كان من مأخذه على السيوطي في "المطالع السعيدة" الذي شرح فيه ألفيته "الفريدة" أنه ذكر عشرين مسوغا للابتداء بالنكرة، قال :"... مع أن شرط حصول الفائدة يغني عن حصر تلك المواضع". ينظر: أحمد ماهر البقري، **نحاة ومناهج**، (م.س)، ص ١٠٤.

إلى إجهاد ذهنه".[١] ثم عاد وقال في موضع لاحق :" كان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع تيسيرا للأمر على الناشئين، وقد سار ابن هشام في أوضحه على ذلك".[٢]

هـ- في كان وأخواتها :

حاول بعض الشراح تقريب فكرة أن المسند يمكن أن ينصب، فقاموا بتشبيه المسند إليه بالفاعل، والمسند بالمفعول، وذلك كي تعلق الفكرة بذهن الطالب، إذ تعود أن لكل فعل فاعلا ويمكن أن يتعدى إلى مفعول، فإذا قلنا إن "كان" فعل – بصرف النظر إن كان ناقصا أم تاما – فسيبحث الطالب عن مرفوع بعده ومنصوب.

ونجد هذا في شرح ابن الناظم، يقول :"ورفعوا بها (أي كان وأخواتها) المبتدأ تشبيها بالفاعل ونصبوا الخبر تشبيها بالمفعول، سواء تقدم أو تأخر".[٣] وكذلك ابن هشام الذي وسم الباب بـ"الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر" ثم قال : "فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها".[٤]

و- في الاستثناء :

للنحاة في ناصب المستثنى الواقع بعد "إلا" خلاف طويل، لا يخلو من التمحل والتعسف[٥]، وقد اختار شراح الألفية أيسر الآراء على المتعلم، وأبعدها عن التكلف، حين ذكروا أن الناصب للمستثنى هو (إلا) قال ابن الناظم :"والناصب لهذا المستثنى هو (إلا)، لا ما قبلها بتعديتها، ولا به مستقلا، ولا بأستثني مضمرا، خلافا لزاعمي ذلك".[٦] ثم قدم ابن الناظم أدلة وحججا تؤكد اختياره، وعرض الآراء الأخرى وفندها.

وقال المرادي:" الناصب للمستثنى هو (إلا) ... والخلاف في ذلك شهير".[٧] ولم يتحدث ابن هشام عن العامل في نصب المستثنى بشكل مباشر، لكنه عندما تحدث عن حكم

---

[١] ينظر هامش المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد، **شرح ابن عقيل**، (م.س)، ٢١٨/١.

[٢] ينظر المصدر السابق، ٢٢٠/١.

[٣] ابن الناظم، (م.س)، ص ٩٢.

[٤] ابن هشام، (م.س)، ١٦٣/١.

[٥] ينظر: أبو البركات، الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، (م.س)، المسألة (٣٤)، ١/ ٢٦٠-٢٦٦.

[٦] ابن الناظم، (م.س)، ص ٢١٣.

[٧] المرادي، (م.س)، ١٠٩/٢.

المستثنيات المكررة، نحو :"ما رأيت إلا زيدا إلا عامرا إلا بكرا" قال في حكمها : "فتنصب واحدا منها بالفعل على أنه مفعول به، وتنصب البواقي بإلا على الاستثناء".[١]

أما ابن عقيل فقد خالفهم دون أن يقدم مسوغا لاختياره، فقال :"والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة "إلا" واختار المصنف – في غير هذا الكتاب[٢]– أن الناصب له "إلا" وزعم أنه مذهب سيبويه".[٣]

وثمة رأي اخر لابن عقيل في هذا الباب، فعند حديثه عن "سوى" رفض بعض الآراء فيها لأنها تحتمل التأويل، قال :"ومذهب سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية، إلا في ضرورة الشعر، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل".[٤]

ز– في التوابع:

تقارب وصف عطف البيان مع البدل وأمثلتهما وشواهدهما، إلى حد اختلطت فيه الأمور حتى ليصعب على المتعلم التمييز بينهما، وقد وضع النحاة بضعة شروط افترق فيها عطف البيان عن البدل، منها وجوب مطابقة عطف البيان لمتبوعه في الإعراب، والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير، بينما لا يشترط أن يطابق البدل المبدل منه تعريفا وتنكيرا، وإن كان لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كانت موصوفة.[٥] وإذا يتوجب أن تقترب النكرة من التعريف بالتخصيص. وقالوا إن الفرق بين البدل وعطف البيان أن البدل هو المقصود بالحكم دون المبدل منه، وأما عطف البيان فليس هو المقصود بل إن المقصود بالحكم هو المتبوع، وإنما جيء بالتابع (أي عطف البيان) توضيحا له وكشفا عن المراد منه.[٦]

ومن الواضح أن هذه الفوارق لا تضع حدا فاصلا بين البدل المطابق وعطف البيان. ولهذا لم يتحرج الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) أن يصرح بذلك قائلا: "وأنا إلى الآن لم

---

[١] ابن هشام، (م.س)، ٦٩/٢.

[٢] ينظر: ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ١٠١.

[٣] ابن عقيل، (م.س)، ١/ ٥٦٨.

[٤] ابن عقيل، (م.س)، ٦١٥/١.

[٥] ابن الناظم، (م.س)، ص ٣٦٦-٣٦٧.

[٦] ابن الناظم، (م.س)، ص ٣٩٣.

يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين (كذا) عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل".[١]

من المنطلق نفسه قال ابن مالك في عطف البيان :

(٥٣٨) وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا

وتبع الشراح الناظم في هذه المسألة لقربها إلى الدلالة، قال ابن الناظم :" ما يحكم عليه بأنه عطف بيان يجوز الحكم عليه بأنه بدل"[٢]. وقال المرادي :" ما حكم عليه بأنه عطف بيان فجائز جعله بدلا" [٣]. وقال ابن هشام :"يصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل، إلا إن امتنع الاستغناء عنه" [٤]. وقال ابن عقيل :" كل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلا، نحو" ضربت أبا عبد الله زيدا".[٥]

ح- في العدد :

قدم ابن الناظم مسوغات لمخالفة العدد المعدود في التذكير والتأنيث في الأعداد (٣-١٠) محاولا ترسيخ الحكم النحوي في أذهان المتعلمين، قال :"حق هذه الأعداد أن تستعمل بالتاء مطلقا، لأن مسماها جموع، والجموع غالب عليها التأنيث، ولكن أرادوا التفريق بين المذكر والمؤنث، فجاؤوا بعدد المذكر لكونه أصلا بالتاء على القياس، وبعدد المؤنث بغير التاء للتفريق".[٦]

ويقول في تسويغ الحكم النحوي للأعداد المركبة (١٣-١٩) : "إنما لم يقولوا في التذكير ثلاثة عشرة، كراهية الجمع بين علامتين بلفظ واحد فيما هما كشيء واحد، ولا في التأنيث ثلاث عشر، كراهة إخلاء المؤنث من علامة، لا محذور في لحاقها.[٧]

---

[١] الرضي الاستراباذي، **شرح الكافية**، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٦م، ٢/ ٣٧٩.

[٢] ابن الناظم، (م.س)، ص ٣٧٢.

[٣] المرادي، (م.س)، ٣/ ١٨٦.

[٤] ابن هشام، (م.س)، ٣٤/٣.

[٥] ابن عقيل، (م.س)، ٢٢١/٢.

[٦] ابن الناظم، (م.س)، ص ٥١٧.

[٧] ابن الناظم، (م.س)، ٥٢١.

فمن الواضح أن ابن الناظم يلتمس إقناعا لتلك الاستفهامات الكبيرة التي يعلم أنها ستنشأ في ذهن المتعلم عندما يعلم أن أول الجزءين في الأعداد (١٣-١٩) يخالف المعدود، بينما يوافق الثاني من الجزءين المعدود في التأنيث والتذكير. ونستطيع القول إن ردود فعل المتعلم وطريقة استقباله للحكم النحوي كانت حاضرة في ذهن الشارح، وأنه وظف خبرته التعليمية لتسويغ بعض الأحكام وترسيخها في ذهن المتعلم.

ونجد مثل هذه المسوغات لدى المرادي أيضا، يقول: اختلف في علة إثبات التاء في العدد المذكر وإسقاطها في العدد المؤنث، فقال في شرح التسهيل ما معناه إن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة، فالأصل أن يكون بالتاء لتوافق نظائرها، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته، وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته. وقد ذكر غيره هذا المعنى من النحويين، وهو حسن فلنكتف به".[١]

إلا أن المرادي يرى جواز حذف التاء في المذكر إذا أمن اللبس، يقول :"يجوز أن تحذف التاء في المذكر، وحكى الكسائي عن أبي الجراح" صمنا من الشهر خمسا" وحكى الفراء "أفطرنا خمسا، وصمنا خمسا، وصمنا عشرا من رمضان"، وتضافرت الروايات على حذف التاء من قوله صلى الله عليه وسلم "ثم أتبعه بست من شوال" ... بشرط أمن اللبس، كقوله تعالى:﴿ يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا [٢]﴾...[٣].

والملاحظ أن جميع الشواهد التي استند إليها المرادي لإثبات جواز حذف التاء في المذكر، كان المعدود فيها محذوفا مع إمكانية تقديره من خلال السياق أو قرائن الحال، لكن المرادي اشترط أمن اللبس دون حذف المعدود.

ثانيا: مسائل نحوية تتعلق بالأفعال :

أ- في جزم الفعل المضارع :

في حديث ابن الناظم عن جزم الفعل المضارع، رفض تقدير جازم لجواب الطلب، قال:"إنما يجزم بعد الأمر، ونحوه من الطلب، كقولك: زرني أزرك. تقديره : زرني فإن

---

[١] المرادي، (م.س)، ٣٠٢/٤.

[٢] سورة البقرة، الآية ٢٣٤.

[٣] المرادي، (م.س)، ٣٠١/٤.

تزرني أزرك... ولا حاجة إلى هذا التقدير... لما في ذلك من التعسف، ولما فيه من زيـــادة مخالفة الأصل"[١]. ورأي ابن الناظم أن الجواب مجزوم بالطلب.

ب- في إعمال المصدر :

تحدث ابن الناظم عن إضافة المصدر إلى المفعول، مستشهدا بقول الشاعر:[٢]

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

وقد أخرج هذا الشاهد من حكم "الضرورة" استنادا إلى آي القرآن الكريم، قال: "وزعم بعضهم أنه مختص بالضرورة، وليس كذلك، بدليل قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾[٣]. وإنما هو قليل".[٤]

ج- في الأساليب:

أ- في التعجب :

لم يغفل شراح الألفية عن وصف صور التعجب غير القياسية مـــن شـــتى مصـــادر الاستقراء والاحتجاج، بل إنهم قدموا وصفها على الحديث عن الصيغ القياسية، وسوغوا عدم التبويب لها، فهذا ابن الناظم يقول :"ويدل عليه (أي التعجب) بصيغ مختلفة، نحو قوله تعالى: ﴿كيف تكفرون بالله﴾ [٥]، وقوله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة: "سبحان الله إن المؤمـــن لا ينجس"[٦] وقولهم "لله أنت" وقول الشاعر[٧]:

واها لليلى ثم واها واها هي المنى لو أننا نلناها

---

[١] ابن الناظم، (م.س)، ص ٤٨٧.

[٢] البيت من شواهد : ابن الناظم، (م.س)، الشاهد (٣٩٠)، ص ٢٩٩. وابن هشام، (م.س)، الشـــاهد (٥٦٧)، ٢١٤/٣. وابن عقيل، (م.س)، الشاهد (٢٥٣)، ١٠٤/٢.

[٣] آل عمران، آية ٩٧.

[٤] ابن الناظم، (م.س)، ٢٩٩.

[٥] سورة البقرة، الآية ٢٨.

[٦] أخرجه البخاري في كتاب الغسل، رقم ٢٨١.

[٧] ابن الناظم، الشاهد، ٤٢٠.

وقال مبررا التبويب لصيغتين فقط :" والمبوب له في كتب العربية صيغتان... لاطرادهما في كل معنى يصح التعجب منه".[١]

ونوه المرادي بصيغ التعجب غير القياسية نحو "سبحان الله" و"لله دره" وعلل عدم التبويب لها قائلا :"ولم يبوب لها في النحو، لكونها لم تدل عليه بالوضع بل بقرينه".[٢]

ولم يتعرض ابن عقيل لمثل هذه الصيغ غير القياسية للتعجب، والتزم بنص "الألفية" الذي تحدث عن الصيغتين القياسيتين فقط. بينما قدم ابن هشام وصفا لغير القياسية منها قائلا : "وله عبارات كثيرة، نحو:﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا ثم أحياكم﴾ و "سبحان الله إن المؤمن لا ينجس"، لله دره فارسا ! والمبوب له منها في النحو اثنتان ...".[٣]

وتبين من أقوال الشراح أن الصيغ غير القياسية لا تحصر، إذ يدل عليها بصيغ مختلفة، ويكفي أن يقدم للمتعلم عدة أمثلة لصور التعجب هذه ليدرك معنى التعجب فيها، وكنا نرجي من الشراح أن يحثوا المتعلم على الإنشاء على غرارها، واحتذاء مثل هذه الأساليب الإنشائية الدالة.

وفي سياق الأساليب أيضا، ثمة أمر لافت في طريقة ابن هشام وأسلوبه في إقرار القواعد والأحكام في مسائل ثار فيها جدل وخلاف طويل قديما وحديثا، كالخلاف في إعراب "ما أفعل" و"أفعل بـ" وفي "نعم وبئس" فبينما نراه يقرر الأحكام والقواعد في مسائل أخرى وكأنه واضعها، ثم يشير إلى الخلاف أو الآراء الأخرى فيها[٤]، نراه هنا يصدر الحديث بآراء النحاة المختلفة دون أن يتبنى أو يرجح أي رأي على نحو يوحي بتنصله من مثل هذه الآراء، مع التزامه بوصفها لانعدام بديل آخر عنها، فنراه في هذه الأبواب يقول "أجمعوا" و "قال فلان وفلان" دون أن تتبدى "شخصيته النحوية" في هذا السياق، يقول:"أما "ما" فأجمعوا على اسميتها... وأجمعوا على أنها مبتدأ.. وأما "أفعل"... فقال البصريون والكسائي: فعل... وقال بقية الكوفيين اسم..."[٥]. وعن صيغة "أفعل بـ" يقول :"أجمعوا على فعلية "أفعل"، ثم قال

---

[١] ابن الناظم، ص ص ٣٢٥-٣٢٦.

[٢] المرادي، (م.س)، ٣/٥٤.

[٣] ابن هشام، (م.س)، ٢/٢٧١.

[٤] ينظر مثلا: ابن هشام، (م.س)، ١/١١٣، ١٣٥، ١٧٢-١٧٣.

[٥] ابن هشام، (م.س)، ٢/٢٧٢.

البصريون : لفظه لفظ الأمر معناه الخبر... وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف. لفظه ومعناه الأمر...".[١]

وفي باب "نعم وبئس" يقول :" هما فعلان عند البصريين والكسائي... واسمان[٢] عند باقي الكوفيين...".[٣]

وإذا قارنا هذا الأسلوب بأسلوب ابن الناظم – مثلا – نجد الأخير يتبنى أحد الآراء ويصدر به الحديث، ثم يذكر الآراء أو الخلافات، يقول :"وأما " أفعل ففعل.."[٤] كما يرجح قول سيبويه في "ما" التعجبية ويتبناه قائلا : "والذي ذهب إليه سيبويه أولى"[٥]. وفي باب "نعم وبئس" يقول: "نعم وبئس فعلان ماضيا اللفظ لا يتصرفان". ثم يعرض للآراء في المسألة.[٦]

ويبدو أن أسلوب السرد للآراء – بغير ترجيح أو تضعيف أو استحسان– واحد من طرق ابن هشام لعرض المسألة بأمانة وحياد، في مواضع لا يرى من الحكمة الترجيح فيها، فهذا ما اتبعه في بعض المسائل في كتابه "المغني" أيضا، الذي يشكل مرحلة القمة في تطور الآراء ونضجها لدى ابن هشام، فلا نراه في هذا الكتاب يتبنى أي رأي في أسلوب التعجب وإعرابه، بل إنه يكتفي بوصف ونقل ما قاله الآخرون في المسألة، يقول " التعجب نحو : ما أحسن زيدا، المعنى: شيء حسن زيدا، جزم بذلك جميع البصريين، إلا الأخفش فجوزه، وجوز أن تكون (ما) معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها، وأن تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها، وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبا وتقديره: شيء عظيم ونحوه".[٧]

---

[١] ابن هشام، (م.س)، ٢/٢٧٣.

[٢] نسب هذا الرأي إلى الفراء ثم إلى الكوفيين جميعا على ما فيه من وهم وسوء فهم، شاع لدى القدماء والمحدثين، وقد عرض الباحث محمد خير الحلواني لهذه المسألة، وأثبت أن الفراء لا يذهب إلى أنها اسمان ألبتة، وإنما يراهما فعلين جامدين. ينظر: محمد خير الحلواني، **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧١م، ص ص ٢٢٦-٢٤٠.

[٣] ابن هشام، (م.س)، ٢/٢٨٣.

[٤] ابن الناظم، (م.س)، ٣٢٧.

[٥] ابن الناظم، (م.س)، ٣٢٧.

[٦] ابن الناظم، (م.س)، ٣٣٣.

[٧] ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ١/٥٧١. وينظر أيضا: عمران شعيب، **منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط١، ١٩٨٦م، ص ١٨٥-١٨٧.

*** ثالثا: مسائل تتعلق بالحروف:**

أ- في جواب (لو) الشرطية :

انطلق ابن الناظم من النص القرآني في حديثه عن جواب (لو)، فقال : "لا يكون جواب (لو) إلا فعلا ماضيا أو مضارعا مجزوما بـ (لم) وقلما يخلو من اللام إن كان مثبتا، نحو قوله تعالى :﴿ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم، ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون﴾ [١]، ومن خلوه منها قوله تعالى:﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم﴾.[٢]

ثم إن ابن الناظم يحكم – في هذا السياق- بجودة تركيب على آخر انطلاقا من ورود هذا التركيب في القرآن الكريم، يقول في نفي جواب (لو) :"إن كان منفيا بـ(لم) امتنعت اللام، وإن كان منفيا بـ (ما) جاز لحاقها، والخلو منها، إلا أن الخلو منها أجود، وبذلك نزل القران العظيم، فقال تعالى: ﴿ لو شاء ربك ما فعلوه﴾.[٣]..".[٤]

وبالنظر والتقصي نجد أن جواب (لو) الماضي المنفي بـ" ما" جاء في القرآن الكريم في سبع عشرة آية ولم تدخل عليه اللام مطلقا.[٥] وفي هذا ما يؤيد رأي ابن الناظم، ويعكس شيئا من أثر القرآن الكريم في الأحكام النحوية لدى الشراح.

ب- نواصب الفعل / أو :

تحدث النحاة عن نواصب الفعل المضارع، ومنها (أو) بمعنى إلى، ورأوا أن الفعل بعد (أو) ينصب بتقدير (أن) مضمرة. وقد تنبه ابن الناظم على ما في هذا التقدير من تكلف، لكنه لم يحاول الخروج عليه، وإنما حاول – كعادته- تقديم مسوغ لهذا التقدير، يقول:" فإن قلت: فلم نصبوا الفعل بعد (أو) حتى احتاجوا إلى هذا التأويل؟ قلت: ليفرقوا بين (أو) التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك فيه، وبين (أو) التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك... فإذا أرادوا بيان المعنى الأول رفعوا ما بعد (أو)... وإذا أرادوا بيان المعنى الثاني نصبوا ما بعد (أو).. ليؤذن النصب بأن ما قبل (أو) ليس مثل ما بعدها في الشك...

---

[١] الأنفال، الآية ٢٣.

[٢] النساء، الآية ٩.

[٣] الأنعام، الآية ١١٢.

[٤] ابن الناظم، (م.س)، ص ٥٠٧.

[٥] ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث، مصر، د.ت، الجزء الثاني، القسم الأول، ص ٦٥١.

فلما احتيج إلى النصب ليعلم هذا المعنى احتيج له إلى عامل، ولم يجز أن تكون (أو) لعدم اختصاصها، فتعين أن تكون (أن) مضمرة، واحتيج لتصحيح الإضمار إلى التأويل المذكور.[١] هذا التسويغ – على الرغم مما فيه من تمحل– يشي بأن لدى الشارح قناعة مفادها أن عدم التأويل خير من التأويل، ولهذا حرص على تقديم مسوغ في هذا السياق.

و لا أدري لم يعم القول في (أو) بأنها غير مختصة، أو لا يمكن أن تكون غير مختصة حين تتضمن معنى العطف، ومختصة بالنصب حين يكون ما قبلها "ليس مثل ما بعدها في الشك"؟! ففي ذلك مندوحة عن الإضمار والتقدير.

ج– في حروف العطف :

انطلق ابن الناظم من واقع الاستعمال اللغوي لحروف العطف، في ترجيحه لرأي من الآراء النحوية، فقال مفندا رأي الكوفيين بأن الواو للترتيب :" ويحكى عن بعض الكوفيين : أن الواو للترتيب، فلا يجوز أن يعطف بها سابق، ويدل على عدم صحة هذا القول الاستعمال".[٢] ثم استشهد ابن الناظم بثلاث آيات من القرآن الكريم، وثلاثة شواهد شعرية ليؤكد عدم اشتراط الترتيب بين معطوفات الواو.

وفي حديثه عن حرف العطف (بل)، تحدث عن رأي المبرد بأن (بل) ناقلة حكم النفي والنهي إلى ما بعدها، ثم قال :"واستعمال العرب على خلاف ما أجازه".[٣] وذكر شاهدين من الشواهد ليدعم رأيه.

ونجد لدى ابن عقيل تفنيدا لرأي الكوفيين بأن الواو تفيد الترتيب، انطلاقا من القرآن الكريم، قال:" ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، ورد بقوله تعالى: ﴿ إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا[٤] ﴾..".[٥]

أثر الدلالة في توجيه المسائل النحوية:

---

[١] ابن الناظم، (م.س)، ٤٨٠.

[٢] ابن الناظم، (م.س)، ص ٣٧٢.

[٣] ابن الناظم، (م.س)، ص ٣٨٤.

[٤] سورة المؤمنون، الآية ٣٧.

[٥] ابن عقيل، (م.س)، ٢٢٦/٢.

أ- في التعدي واللزوم:

تنبه شراح الألفية على أن اختلاف الدلالة يجعل من أفعال القلوب ما لا ينصب مبتدأ وخبرا، وأن من الأفعال المتعدية ما يجوز حذف مفعوليها معا انطلاقا من النص القرآني والاستعمال، يقول ابن الناظم :"من أفعال القلوب ما لا ينصب المبتدأ والخبر، لأنه أخص في الاستعمال بالوقوع على المفرد: وذاك نحو : (عرف، وتبين، وتحقق).. ومنه (أصار، وجعل) لا بمعنى أعتقد، أو أوجب، أو ألقى، أو أنشأ، قال الله تعالى: ﴿فجعلناه هباءا منثورا﴾[١]... ومنه (ود) في نحو قوله تعالى :﴿ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا﴾.[٢] ومنه (تخذ واتخذ) كقوله تعالى :﴿لاتخذت عليه أجرا﴾.[٣]..".[٤]

وقال متنبها على الدلالة وأثرها في التركيب: "تضمن معنى الاستفهام يقوم في التعليق مقام حروفه، قال الله تعالى :﴿لنعلم أي الحزبين أحصى﴾ [٥]، وقد ألحق بأفعال القلوب في التعليق غيرها، نحو : (نظر، وأبصر، وتفكر، وسأل، واستنبأ) كما في قوله تعالى: ﴿فلينظر أيها أزكى طعاما﴾.[٦]، ﴿فانظري ماذا تأمرين﴾ [٧]، ﴿فستبصر ويبصرون* بأيكم المفتون﴾[٨] و ﴿أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة﴾ [٩]، ﴿يسألون أيان يوم الدين﴾ [١٠]، ﴿ويستنبئونك أحق هو[١١]..﴾ .[١٢]

وقال: "يجوز في هذا الباب حذف المفعولين، والاقتصار على أحدهما، أما حذف المفعولين فجائز إذ دل عليهما دليل، كقوله تعالى: ﴿أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون[١٣]...﴾

---

[١] سورة الفرقان، الآية ٢٣.

[٢] سورة البقرة، الآية ١٠٩.

[٣] سورة الكهف، الآية ٧٧.

[٤] ابن الناظم، (م.س)، ١٤٥.

[٥] سورة الكهف، الآية ١٢.

[٦] سورة الكهف، الآية ١٩.

[٧] سورة النمل، الآية ٣٣.

[٨] سورة القلم، الآية ٥-٦.

[٩] سورة الأعراف، الآية ١٨٤.

[١٠] الذاريات، الآية ١٢.

[١١] يونس، الآية ٥٣.

[١٢] ابن الناظم، (م.س)، ١٤٩-١٥٠.

[١٣] سورة الأنعام، الآية ٢٢.

أو كان الكلام بدونهما مفيدا، كما إذا قيد الفعل بالظرف، نحو : ظننت يوم الجمعة، أو أريد به العموم، كقوله تعالى:﴿ وإن هم إلا يظنون﴾[١]، أو دل على تجدده قرينة كقول العرب" من يسمع يخل".[٢]

وقال في باب التعدي واللزوم:"وهذا الباب يجوز فيه ذكر المفعولين، نحو قوله تعالى: ﴿ إنا أعطيناك الكوثر﴾[٣]، وحذفهما معا نحو قوله تعالى:﴿ فأما من أعطى واتقى﴾[٤]، والاقتصار على أحدهما نحو قوله تعالى :﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾[٥]..."[٦].

أما المرادي فقد اهتم بالدلالة في حديثه عن أفعال القلوب، وبين أن من هذه الأفعال ما يأتي بمعان أخر فيكون لازما حينها، وأكد أن النحاة – ومنهم ابن مالك– يقصدون بما ينصب مفعولين من هذه الأفعال ما يأتي معناه قائما بالقلب فقط".[٧]

ومن أمثلة اهتمامه بدلالة الأفعال لما يرتبط بها من تعدي الفعل أو لزومه، قوله في الفعل "علمت" : "علمت علم اليقين، فإن كانت بمعنى عرف تعدت إلى واحد وسيأتي، وإن كانت بمعنى صار (ذا علم) فهي لازمة".[٨]

وقال في (وجد) :"بمعنى علم، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد، وإن كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهي لازمة".[٩] وقال في (زعمت): "الزعم قول يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح، فإن كانت بمعنى كفل أو رأس تعدت إلى واحد تارة بنفسها وتارة بحرف جر، وإن كانت بمعنى سمن وهزل فهي لازمة".[١٠]

ويكاد ابن عقيل يقترب من الحقيقة والوصف الصادق للغة انطلاقا من القرآن الكريم، فقد أشار إلى رأي في الفعل (ظن) أنه أتى في الآية الكريمة دون إرادة المفعول، وأن ذلك ليس من التعليق في شيء، يقول:" ومثلوا له (أي التعليق) بقوله تعالى:﴿ وتظنون إن لبثتم

---

[١] سورة البقرة، الآية ٧٨.

[٢] ابن الناظم، (م.س)، ١٥١.

[٣] سورة الكوثر، الآية١.

[٤] سورة الليل، الآية ٥.

[٥] سورة الضحى، الآية ٥.

[٦] ابن الناظم، (م.س)، ص١٨١.

[٧] المرادي، (م.س)، ١/٣٨٦.

[٨] المرادي، (م.س)، ١/٣٧٤.

[٩] المرادي، (م.س)، ١/ ٣٧٤.

[١٠] المرادي، (م.س)، ١/٣٧٥.

إلا قليلا﴾، وقال بعضهم: ليس هذا من باب التعليق في شيء، لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين، نحو "ظننت ما زيد قائم " والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك، لأنك لو حذفت التعليق – وهو "إن" – لم تسلط "تظنون" على "لبثتم" إذ لا يقال: وتظنون لبثتم". ثم يقول ابن عقيل، وكأنه يريد فقط أن يوصل هذا الرأي للمتعلم ويترك له الأخذ به أو رده:" هكذا زعم هذا القائل، ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه".[١]

ولم يغفل ابن هشام عن معاني الأفعال ودلالتها في حديثه عن أفعال القلوب، قال:"وترد (وجد) بمعنى حزن أو حقد فلا يتعديان، وتأتي هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين، وإنما لم يحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا "أفعال القلوب".[٢]

وتحدث ابن هشام عن حذف المفعول، قائلا :" يجوز حذف المفعول لغرض: إما لفظي كتناسب الفواصل في نحو :﴿ ما ودعك ربك وما قلى﴾[٣]، ونحو ﴿إلا تذكرة لمن يخشى﴾[٤]، وكالإيجاز في نحو: ﴿ فإن لم تفعلوا﴾ [٥]، وإما معنوي كاحتقاره في نحو ﴿ كتب الله لأغلبن﴾[٦]، أي: الكافرين، أو استهجانه كقول عائشة رضي الله عنها "ما رأى مني ولا رأيت منه" أي العورة".[٧]

كل ما تقدم يدل على دقة الشراح، وتنبههم على ما يطرأ على التركيب من تغير وفقا لاختلاف المعاني والدلالات، وانطلاقا من النص القرآني الكريم.

وثمة إشارة للمعنى عند ابن الناظم في باب العدد أيضا، قال: "وقد يغلب المعنى، وإن لم يكن في الكلام ما يقويه، كقولهم: ثلاثة أنفس، والنفس مؤنثة، ولكن كثر استعمالها مرادا بها إنسانا، فجعل عددها بالتاء".[٨] واستعان ابن الناظم بالشواهد ليثبت رأيه، وبهذا أسهم المعنى في توجيه بعض الآراء النحوية، وإن أدى ذلك إلى كسر القاعدة والخروج عليها.

---

[١] ابن عقيل، (م.س)، ٤٣٨/١.

[٢] ابن هشام، (م.س)، ٣٠٩/١.

[٣] سورة الضحى، الآية ٣.

[٤] سورة طه، الآية ٣.

[٥] سورة البقرة، الآية ٢٤.

[٦] سورة المجادلة، الآية ٢١.

[٧] ابن هشام، (م.س)، ٢٠/٢.

[٨] ابن الناظم، (م.س)، ص ٥١٩.

موقف الشراح من الخلاف النحوي :

لا أقصد هنا إلى التفصيل في أمر الخلاف النحوي في الشروح، فقد تناوله الدارسون بما لا يدع مجالا لمستزيد[١]، وإنما أردت تقديم وصف مجمل لمواقف الشراح من المسائل الخلافية بما يوضح صورتها في كتب تعليمية كهذه، فلم يكن الخلاف – بحد نفسه– هدفا للشراح، بل إن عرضهم للآراء والخلافات يغلب عليه الإجمال دون التفصيل، وقد لاحظت الدراسة أن مواقف الشراح فيها تتلخص في واحد من ثلاثة:

أولا: أن يلمح الشارح إلى وجود الخلاف لكن دون إعطاء أي رأي من آراء المختلفين.[٢]

ثانيا: أن يذكر الآراء المختلفة بإجمال – أو تفصيل أحيانا– دون أن يرجح، مما يعني أنه يترك الخيار للمتعلم، لأن كلا الرأيين يمكن أن يؤخذ به.[٣]

ثالثا: أن يذكر الآراء ويرجح واحدا منها، مما يعني صحة أحد الآراء – من وجهة نظره– أكثر من الآخر.[٤]

وكان يغلب على مواقفهم التوفيق بين المذاهب بالانتقاء والترجيح، وأحيانا كان الشارح يعرض عن ذكر الخلاف ويغفله كأنه غير موجود أصلا، إذا لم ير فيه فائدة تذكر، خاصة إذا لم يشر الناظم إلى مثل هذا الخلاف.[٥] كما كان بعضهم ينبه على عدم الجدوى من بعض الخلاف.[٦]

---

[١] ينظر مثلا: محمود نجيب، **شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها**، (م.س)، ص ص ١٨٦-٢١٦.

[٢] ينظر مثلا: ابن عقيل، (م.س)، ١/٤٠، ١٨٩.

[٣] ينظر مثلا : ابن الناظم، (م.س)، ص ٣٧٢. المرادي، (م.س)، ١/٣٠١. وابن هشام، (م.س)، ١/١٧٣. ابن عقيل، (م.س)، ١/٤٨، ١٦٥، ١٩٢، ٢٧٦.

[٤] ينظر مثلا : ابن الناظم (م.س)، ص ٥٢١. المرادي، (م.س)، ٣/٥٧، ٦٣. ابن هشام، (م.س)، ٢/٢٧، ابن عقيل، (م.س)، ١/١٠٣، ١٤٩، ٢/٢٢٦.

[٥] من ذلك مثلا إغفال الشراح للخلاف في جواز التعجب من البياض والسواد، (المسألة السادسة عشرة من الإنصاف)، ينظر: ابن الناظم، (م.س)، ص ٤٦١. المرادي، (م.س)، ٣/٥٧. ابن هشام، (م.س)، ٢/٢٨٢. ابن عقيل، (م.س)، ٢/١٥٣. وكذلك إغفالهم الخلاف في ناصب المشغول عنه، (المسألة الثانية عشرة من الإنصاف) ينظر: ابن الناظم، (م.س)، ص ٢٣٧. المرادي، (م.س)، ٢/٣٦. ابن هشام، (م.س)، ٢/٣. أما ابن عقيل فقد عرض لهذا الخلاف بإيجاز، ينظر: ابن عقيل، (م.س)، ١/٥١٨.

[٦] ينظر مثلا: ابن عقيل، (م.س)، ١/٢٠١.

وقد استثمر الشراح الخلاف لإثراء الدرس النحوي، بل إن منهم من أشار إلى "فائدة" للخلاف، تتمثل في نتيجتها بتوفير مساحة أكبر من الحرية في التعبير والضبط.[١]

نخلص – من كل ما تقدم – إلى القول بأن شروح الألفية أسهمت في تيسير النحو العربي، فقد اجتهد الشراح في استخدام أساليب تعليمية متنوعة لعرض المادة ومناقشتها، وحرصوا على الاستناد إلى أي القرآن الكريم في تقرير القواعد وإثباتها أو مخالفتها أحيانا، كما كانوا يحتكمون في تأييد الأحكام النحوية أو تفنيدها إلى واقع الاستعمال اللغوي.

وكان في التسويغات والتوضيحات التي قدمها الشراح لكثير مما خرج عن أصل الأحكام إلى فرعها، كالإعراب بالحروف، والتقدير والتأويل والإضمار، ما ينبئ عن إدراك الشراح لما قد يكون في مثل هذه الأحكام من صعوبة أو خلط على المتعلم. ولا نقول إن الشراح قد سعوا إلى الخروج عن نهج النحاة الأوائل، وإنما سعوا إلى تهذيب القواعد وتسويغها، وإثراء المتن بالنصوص اللغوية والتراكيب المتنوعة من شتى مصادر الاحتجاج، والاختيار – بكل حياد وموضوعية– من بين الآراء أرجحها وأقربها إلى واقع اللغة. وبهذا يمكن أن يعد إسهام الشروح في التيسير من قبيل التيسر الجزئي المرتبط بغايات تعليمية.

---

[١] ينظر: المرادي، (م.س)، ٢٠٥/٤. وابن عقيل، (م.س)، ٣٤٢/١٢، ٣٤٣، ٣٨٠.

الفصل الثالث

أثر الشروح في تيسير الدرس النحوي حديثاً

أثر الشروح في تيسير الدرس النحوي حديثا

فرضت شروح الألفية حضورها في الميادين التعليمية المختلفة، كالمعاهد والجامعات، فقد ظل الكثير من الباحثين والدارسين يستقي من هذه الشروح الأحكام والآراء النحوية المختلفة، وإن الناظر في كثير من المصنفات النحوية الحديثة ليجد آثارا وظلالا لا تنكر لتلك الشروح.

فالملاحظ أن شروح الألفية تلتقي مع بعض التوجهات التيسيرية الحديثة، وقد تبين أن شراح الألفية كانوا يعبرون عن آرائهم التيسيرية في "هدوء نبرة"[١]، دفعهم إليها إجلالهم لكل جهد، وكل رأي وفكرة شكلت دعامة ارتكز عليها بناء النحو العربي، وقد اعتمد الكثير من النحاة المحدثين على هذه الآراء في نظراتهم التيسيرية، فطوروها مستندين إلى الدراسات اللغوية الحديثة، وما استجد من أساليب تعليمية.

ويظهر أثر الشروح في الدرس النحوي الحديث والتيسير فيه، من جانبين :

الأول : الآراء التي تلتقي فيها الشروح مع التوجهات التيسيرية الحديثة.

الثاني: المصنفات والكتب النحوية التي اعتمدت الشروح مصدرا أساسا، ومنها ما أخذ بكثير من أقوال الشراح، وطور من خلالها آراء في التيسير.

* أولا : الآراء التي تلتقي فيها الشروح مع التوجهات التيسيرية الحديثة.

أ- التنوين علم التنكير:

بين ابن الناظم أن التنوين لا يتأتى إلا لنكرة، وأن ما لا يجوز فيه التنوين معرفة، يقول :"الأسماء لا تخرج عن كونها معرفة أو نكرة، فما تجرد من التنوين معرفة، وما تنون نكرة".[٢]

ويلتقي ما قرره إبراهيم مصطفى مع هذا القول حين قال:" التنوين علم التنكير، وجائز في كل علم ألا ينون إلا إذا كان فيه حظ من التنكير، ولا تحرم الصفة التنوين حتى يكون لها حظ من التعريف".[٣]

---

[١] أحمد ماهر البقري، **نحاة ومناهج**، (م.س)، ص ١٠٤.

[٢] ابن الناظم، (م.س)، ص ٤٣٧.

[٣] إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، (م.س)، ص

لكن إبراهيم مصطفى استند إلى هذا الرأي، لتيسير درس الممنوع من الصرف، ليجنب المتعلم الخوض في الممنوع من الصرف لعلة، أو علتين.

ب- في التعجب :

تقدم أن شراح الألفية عنوا بالحديث عن صيغ التعجب غير القياسية، واوردوا لها الأمثلة من القرآن الكريم، والشعر، وأقوال العرب، لكنهم وضحوا أن مثل هذه الصيغ لا يدل عليها بالوضع، ولكن بقرائن الحال، بالإضافة إلى عدم اطرادها في كل معنى يصح التعجب منه.[١]

ومن المحدثين نجد محمد أحمد برانق يعيب على النحاة القدامى تقيدهم بالمعيارية التي جعلتهم يغفلون بعض الأساليب الواردة في الاستعمال اليومي، من ذلك ما جاء في باب التعجب، وتركيز النحاة على صيغتين قياسيتين هما :" ما أفعل" و "أفعل بـ"، منبها على وجود صور أخرى للتعبير عن التعجب، يقول :"أسلوب التعجب لا يعرف النحويون منه إلا الباب التقليدي المتوارث، الذي هو باب "ما أفعله وأفعل به" ويتحدثون عنه، ويفيضون فيه... ولعله أن يكون أجدى من هذا كله... أن نقدم لهم أساليب التعجب الأدبية التي تفيدهم فيما يقرؤون أو يكتبون، ولست أريد أن أهدر صيغة " ما أفعله وأفعل به" ولكني أريد أن أقدم للمتعلمين إلى جانبها قول الله تعالى: ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم﴾[٢]، وقول عنترة[٣] :

لله درّ بني عبسٍ لقد نَسَلوا من الأكارمِ ما قدْ تَنسل العربُ!

وقول المتنبي في سيف الدولة وهو يعوده بسبب دمل كان فيه[٤] :

وكيف تَعِلّك الدنيـا بشيءٍ وأنتَ لعلةِ الدنيا طبيبُ ؟!

وكيف تنوبكَ الشكوى بداءٍ وأنت المستغاثُ لما ينوبُ؟!

وقولهم : واها لك ! ولله دره فارسا".[٥]

---

[١] ينظر الصفحة ١١٠ من هذا البحث.

[٢] سورة البقرة، الآية ٢٨.

[٣] عنترة العبسي، **ديوانه**، شرح الخطيب التبريزي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٤م، ص ٢٥.

[٤] المتنبي، **ديوانه**، وضعه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٠، ٢٠١/١.

[٥] محمد أحمد برانق، **النحو المنهجي**، (م.س)، ص ٥٤.

ومن الواضح أن رؤية محمد أحمد برانق تلتقي مع ما جاء به الشراح، بل إن بعض الأمثلة التي ساقها، هي من أمثلة الشراح.

ج- في الاستثناء .

تبنى شراح الألفية في ناصب المستثنى الواقع بعد "إلا" ، الرأي القائل بأن "إلا" هي الناصبة له.[١]

وحديثا تناول كاظم إبراهيم كاظم عامل النصب في المستثنى، وعرض للمذاهب المختلفة فيه، وأخيرا عرض رأيا يقارب ما ذهب إليه الشراح مع شيء من التعديل المنطلق من الدلالة، فقال إن "المستثنى نصب بمعنى الإخراج سواء أكان الإخراج من منفي أم من موجب، وما يدل على هذا هو أن المستثنى لا يقع إلا مسبوقا بأداة الاستثناء التي تفيد معنى الإخراج، ولست بقولي هذا أذهب إلى أن الناصب "إلا" وإنما جاء كذلك لكون "إلا" تدل على معنى الإخراج، فمتى تحقق هذا المعنى نصب المستثنى".[٢]

والحق أن هذا الرأي يعود في أصله للخليل[٣] وقد كرره مهدي المخزومي أيضا في كتابه "مدرسة الكوفة".[٤]

د- في التوابع :

رأى شراح الألفية أن عطف البيان جاز إعرابه بدلا.[٥] وحديثا نبه مهدي المخزومي على التقارب الكبير بين عطف البيان والبدل، ودعا إلى ضمهما في باب واحد، اقترح له وسم "البيان" إشارة إلى الطبيعة العامة لوظيفة كل من البدل وعطف البيان.[٦]

كما أشار عبده الراجحي إلى هذا التقارب، واقترح توحيد البابين معا، قال :"يعترف النحاة بأن عطف البيان يصح إعرابه بدلا، بدل كل من كل، لكنهم يقرون أن هناك مواضع لا

---

[١] ينظر الصفحة ١٠٦ من هذا البحث.

[٢] كاظم إبراهيم كاظم، **الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي**، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص٢٦٦.

[٣] ينظر: سيبويه، الكتاب، (م.س)، ١/ ٣٦٩.

[٤] مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، (م.س)، ص ٢٩٣. وينظر أيضا في "الاستثناء": نهاد الموسى، **النحو العربي بين النظرية والاستعمال**، : مثل من باب الاستثناء، **مجلة دراسات**، مجلد ٦، العدد ٢، ١٩٧٩م، ص٩-٩٨.

[٥] ينظر الصفحة ١٠٧ من هذا البحث.

[٦] مهدي المخزومي، **في النحو العربي: قواعد وتطبيق**، (م.س)، ص ٩٣-١٩٨.

يصح أن يكون فيها بدلا، والحق ان هذه المواضع التي قرروها ليست مبنية على أساس الواقع اللغوي، ومن الأفضل طرح عطف البيان وتوحيده مع البدل".[١]

وقد بحث فيصل إبراهيم صفا الضوابط التي قال فيها النحاة بحتمية وقوع التابع عطف بيان، وأكد عدم واقعيتها، وقيامها على فكرة وهمية بأن "البدل هو المقصود بالنسبة أنه على نية تكرار العامل، وهو الأمر الذي أشير غير مرة إلى أنه تصوري، وإلى أن شواهد (عطف البيان) و (البدل) كلها لا تشير إليه من قريب أو بعيد، ولولا الافتراض والتصور لأمكن دمج البابين في باب واحد".[٢]

هـ- في التعدي واللزوم

تنبه شراح الألفية إلى تعدد الدلالة لألفاظ اشتهرت بأنها متعدية لمفعول أو أكثر، ولذا فقد حرصوا على تحديد الدلالات وتبيينها في حديثهم عن الأفعال المتعدية، منبهين على أن بعض معانيها يجعلها لازمة.[٣]

وقد وجه أستاذي الدكتور "سعيد جاسم الزبيدي" الأنظار إلى باب "التعدي واللزوم" في كتب النحو التعليمي، وبين أن جهود النحاة النظرية في التعدي واللزوم قصرت من جانبين :

الأول : عدم التوسع في بيان مفهوم التعدي واللزوم وما فيه من دلالات باختلاف صور التعبير للفعل، إذ كانت مباحثهم أحكاما – مجملة أو مفصلة – ليس للدلالة بينها موضوع بارز.

الثاني: الخلط والتداخل والفصل بين تلك المباحث، بما لا يدل على تنظيم جيد، فقد عقدوا لـ"تعدي الفعل ولزومه" مبحثا، وثانيا لـ "ظن وأخواتها" وثالثا لـ"أعلم وأرى" وتكرر الكلام في باب "المفعول به" وحذفه، وتقديمه، وتأخيره، والاشتغال، والإغراء، والتحذير، والاختصاص.

وعرض أفعالا عدها النحاة متعدية، وقصروا النظر عليها، وشفعها بما ورد من صور استعمالها في القرآن الكريم خالفت ما شاع من صورتها التي حددها النحاة في مؤلفاتهم، إذ جاءت أفعال متعدية بلا إرادة المفعول في القرآن الكريم بكثرة لافتة للنظر،

---

[١] عبده الراجحي، **التطبيق النحوي**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٣٩٣.

[٢] فيصل إبراهيم صفا، عطف البيان والبدل : باب واحد أم بابان ؟ **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، العدد ٤٩، السنة ١٩، ١٩٩٥م، ص ٥٥-٧٢.

[٣] ينظر الصفحة ١١٥ من هذا البحث.

مشيرا إلى أن بعض المفسرين وبعض النحاة قد أدركوا ذلك، وعرفوا أسرار الاستعمال القرآني، ومبينا أنه سبق للنحاة أن قالوا بقاعدة الاختصار والاقتصار على أحد المفعولين.

ودعا إلى وصف جديد لمفهوم "التعدي واللزوم" على غير مفهومه الذي سارت به كتب النحاة، بحيث يتم الانصراف عن المصطلحات والحدود، ويكتفى منها بالوصف والاستعمال، وأن لا يعول على معيار أبنية الفعل، أو معيار اتصال الضمير بالفعل للفرق بين "المتعدي " و"اللازم" وإنما يعول على الدلالة، ليدرك المتعلم حقيقة ما ورد في الاستعمال الفصيح، لا سيما القرآن الكريم، حتى لا نلجأ إلى التمحل والتقدير وفق ما تتطلبه الصناعة النحوية.[١]

* ثانيا : المصنفات التي اعتمدت الشروح مصدرا أساسا، ومنها ما أخذ بكثير من أقوال الشراح، وطور – من خلالها – آراء في التيسير.

تلتقي المصنفات النحوية التعليمية حديثا على غاية واحدة، هي الرغبة في تيسير المادة النحوية وتقريبها إلى المتعلمين، ومن هذه المصنفات ما يعتمد اعتمادا كليا أو جزئيا على شروح الألفية ساعيا إلى تقديم نحو ميسر.

وسيلحظ القارئ – فيما سيتم عرضه – غياب شرح المرادي، وحضور شرح الأشموني إلى جانب شروح الدراسة، فيما اتكأ عليه مؤلفو المصنفات النحوية الحديثة، وأريد أن أذكر هنا ما قد أصبح كالمتفق عليه لدى الدارسين، من أن شرح الأشموني ما هو إلا صورة أخرى لشرح المرادي، يقول عبد الرحمن سليمان محقق "توضيح المقاصد والمسالك": "هذا الكتاب... أهم أصل من أصول الأشموني التي اعتمد عليها، وأخذ منها، ويكاد يكون صورة له، فالأشموني أو شرح المرادي على ألفية ابن مالك يكادان يكونان شيئا واحدا".[٢]

أما المصنفات النحوية التي اعتمدت الشروح مصدرا أساسا، واتكأت عليها في التيسير، فهي:

---

[١] ينظر: سعيد جاسم الزبيدي، **قضايا مطروحة للمناقشة في النحو واللغة والنقد**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٨م، ص٤١-٧٠.

[٢] مقدمة المحقق عبد الرحمن سليمان على **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** للمرادي، (م.س)، ص ٣. وينظر مقدمة شرح الأشموني، **شرح الأشموني**، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٩٩٣.

أ- القواعد الأساسية للغة العربية.

مؤلفه "السيد أحمد الهاشمي، وقد جاء عنوان الكتاب على الغلاف كما يأتي : "القواعد الأساسية للغة العربية، حسب منهج متن الألفية لابن مالك، وخلاصة لشرح ابن هشام وابن عقيل و الأشموني".

أما مقدمة الكتاب فقد ذكر فيها المؤلف مصادر أخرى انتفع بها في التأليف ومنها حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، وحاشية الصبان على شرح الأشموني.[١]

ولم ينقل المؤلف في متن الكتاب – نقلا مباشرا – نصوصا من الشروح، كما أنه لم يذكر آراء لأصحاب الشروح أو غيرهم من علماء النحو قدامى ومحدثين، لكن الكتاب يتفق في مادته مع ما جاء في الشروح كون المؤلف سار على وفق منهج متن الألفية ومادتها دون ذكر أبياتها.

ويتميز الكتاب بالاختصار دون إخلال، فقد كان المؤلف يتناول قضايا الباب: مسائله وفروعه كاملة دون أن يغفل شيئا منها، لكنه اطرح الخلافات والمذاهب والآراء النحوية، فلا نجد لها ذكرا، كما أنه اعتمد أمثلة من نسجه لتبيين المسائل، ولم يوظف الشواهد – على اختلافها– في متن الكتاب مطلقا، بينما نجده ينتقي بعضها ويعرضها في الأسئلة والتمرينات التي كان يختتم بها الكثير من القضايا و المسائل، وقد حوت هذه التمرينات نصوصا أدبية: شعرية ونثرية، بالإضافة إلى بعض الجمل المصنوعة، ومن الواضح أنها انتقيت بعناية فائقة تنم عن ذوق رفيع، وحرص على تنمية قدرات الطالب التعبيرية من خلال أمثلة راقية تحقق له المران و التمرس.[٢]

وحرص " السيد أحمد الهاشمي" على تقديم نماذج متعددة للإعراب في الأبواب النحوية المختلفة[٣]، كما استخدم أسلوب التنبيهات في مواضع معدودة، بعضها في متن

---

[١] السيد أحمد الهاشمي، **القواعد الأساسية للغة العربية**، مؤسسة دار الهجرة، مصر، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م. المقدمة، ص ٢.

[٢] ينظر من الأسئلة والتمرينات : ص ١٢، ٢٤، ٣٣، ٤٤، ٥٥، ٧٣، ٧٦، ٨٤، ٨٧، ٩١، ١٠٨، ١١٩، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٣، ١٤٠، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٨، ١٧٥، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٢، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢٢٢، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٥٨، ٢٧١، ٢٨٥، ٣٢٢.

[٣] ينظر من نماذج الإعراب، (م.س)، ص ٣٥، ٣٩، ٤٥، ٥٨، ٦٣، ٧٥، ٩٣، ٩٥، ١٠٩، ١٤١، ١٥٠، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٨، ١٧٦، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢١١، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٤٦، ٢٦٢.

الكتاب[١]، وبعضها الآخر في الهوامش[٢]. وقد كان يوظف هذا الأسلوب لإضافة بعض الأحكام أو تلخيص ما تقدم.

ب- توضيح النحو : شرح ابن عقيل وربطه بالأساليب الحديثة والتطبيق:

لعبد العزيز محمد فاخر، أراد بكتابه هذا "تذليل الصعاب، وتفصيل القواعد، وتقديم ابن عقيل بأسلوب سهل واضح، يستطيع الطالب إدراكه دون سآمة أو ملل".[٣]

وقد قمت بموازنة المادة في الكتابين كليهما، وآثرت أن أقدم نموذجا للدرس النحوي ذاته في الكتابين، بما يعكس نقاط الالتقاء والافتراق في المادة والأسلوب. وقد اخترت باب "المفعول المطلق" لأنه محدود الأحكام والتفريعات – مقارنة مع الأبواب الأخرى – مما يظهر نقاط الالتقاء والافتراق بوضوح، ويجنبنا الإطالة، كما أن هذا الباب يشتمل على خلاف بين البصريين والكوفيين في المصدر والفعل : أيهما الأصل؟ وهو خلاف – بطبيعته – لا يهم المتعلم الذي يسعى إلى إتقان التعبير والضبط، فكان ذكر هذا الخلاف أو تجاوزه مؤشرا لشيء من رؤية المصنف التيسيرية، فمن يذكر مثل هذا الخلاف لا بد سيذكر الخلافات النحوية الأخرى التي توفر مزيدا من الحرية في الضبط للمتكلم.

أما باب "المفعول المطلق" [٤] عند ابن عقيل فقد كان كالآتي :

١-ذكر ابن عقيل أن الفعل يدل على شيئين : الحدث والزمان، وأن المصدر يدل على الحدث.

٢-عرف المفعول المطلق بأنه المصدر المنتصب توكيدا لعامله، أو بيانا لنوعه، أو عدده، وقدم أمثلة.

٣-ذكر أنه سمي مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه، فهو غير مقيد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له.

٤-بين أن المصدر ينتصب بمصدر مثله، أو بالفعل، أو بالوصف، وقدم أمثلة.

---

[١] ينظر: أحمد الهاشمي، **القواعد الأساسية**، (م.س)، ص ٥١، ٩٧، ١٨٢، ٢٤١، ٢٩٩.

[٢] ينظر: أحمد الهاشمي، (م.س)، ص ٣٦، ٥٤، ١٠٥، ١٣٥، ١٤٦.

[٣] عبد العزيز محمد فاخر، **توضيح النحو : شرح ابن عقيل وربطه بالأساليب الحديثة والتطبيق**، مصر، د.ت، المقدمة، ص ٣.

[٤] ابن عقيل، (م.س)، ٥٥٧/١.

٥-تحدث عن خلاف البصريين والكوفيين في أن المصدر أصل أم الفعل، وأيهما اشتق من الآخر، ورجح مذهب البصريين بأن المصدر هو الأصل لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل بالنسبة إلى المصدر كذلك، لأنه يدل على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان.

٦-تحدث عن أنواع المفعول المطلق، وذكر أمثلة لكل نوع.

٧-انتقل للحديث عن نائب المفعول المطلق.

وكان درس "المفعول المطلق"[١] لدى عبد العزيز محمد فاخر كالآتي :

١- وضع مقدمة : أ- بين فيها أن الفعل يدل على الحدث والزمان، وأن المصدر يدل على الحدث فقط.

ب- عرف المصدر بأنه " ما دل على الحدث دون التقيد بزمن".

ج- ذكر أن المصدر يصلح لأنواع الإعراب كلها، فيكون مبتدأ، وفاعلا، ومفعولا به، وأنه قد يأتي لغرض من الأغراض كتوكيد عامله، أو بيان نوعه، أو عدده.

٢- انتقل إلى عرض الموضوع بالتفصيل، فعرف المفعول المطلق بأنه المصدر المنتصب توكيدا لعامله، أو بيانا لنوعه، أو عدده وذكر أمثلة.

٣- ذكر أنه سمي مفعولا مطلقا، لأنه هو الذي يصدق عليه اسم المفعول دون أن يتقيد بحرف جر أو غيره، بخلاف بقية المفاعيل، فإنها مقيدة بحرف جر، أو ظرف حيث يقال: المفعول به، أو المفعول فيه، أو المفعول معه.

٤- تحدث عن عامل النصب في المفعول المطلق، وأنه ينصب بأحد أمور ثلاثة : المصدر نفسه، أو الفعل، أو الوصف. وقدم أمثلة على كل منها.

٥- قدم خلاصة ذكر فيها أن المصدر (المفعول المطلق) ينصبه مصدر مثله أو فعل أو وصف.

٦- تحدث عن خلاف النحاة في المصدر أهو أصل أم فرع، فذكر مذهب البصريين والكوفيين، ورجح مذهب البصريين بأن المصدر هو الأصل لأن المصدر يدل على شيء واحد هو الحدث، فهو بسيط، وأن الفعل يدل على الحدث والزمان، فهو مركب، والبسيط أصل للمركب، أو أن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل بالنسبة للمصدر كذلك، لأنه يدل على الحدث والزمان.

---

[١] عبد العزيز محمد فاخر، **توضيح النحو**، (م.س)، ٢/٢٤٧-٢٥٣.

٧- تحدث عن أنواع المفعول المطلق وذكر أمثلة لكل نوع.

٨- قدم خلاصة لكل الموضوع في نقاط كالآتي :

أ. المفعول المطلق "المصدر" ناصبه : مصدر مثله، أو فعل، أو وصف.

ب. مذهب البصريين أن المصدر أصل المشتقات كلها، وهو أرجح الآراء.

ج. المفعول المطلق ثلاثة أنواع : مؤكد لعامله، أو مبين للنوع، أو للعدد.

١٠- انتقل للحديث عن نائب المفعول المطلق.

أما أمثلة الكتابين فقد تقاربت أيضا، وإن حاول عبد العزيز فاخر التجديد فيها، وهي في هذا الدرس كالآتي :

شرح ابن عقيل	توضيح النحو
١-ضربت ضربا.	١- ضربت زيدا ضربا.
٢-سرت سير زيد.	٢- رسم المهندس المنزل رسما.
٣- ضربت ضربتين.	٣- ضربت زيدا ضربا بقسوة.
٤- عجبت من ضربك زيدا ضربا شديدا.	٤- رسم المهندس رسما جميلا.
٥- ضربت زيدا ضربا.	٥- عجبت من ضربك المتهم ضربا شديدا.
٦- أنا ضارب زيدا ضربا.	٦- فرحت بمحمد فرحا عظيما.
٧- سرت سير ذي رشد.	٧- ﴿ كلم الله موسى تكليما ﴾[١]
٨- سرت سيرا حسنا.	٨- أنا مخلص لك إخلاصا شديدا.
٩- ضربت ضربة، وضربتين، وضربات.	٩- ﴿ فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر﴾[٢]
	١٠- ضربته ضربة واحدة أو ضربتين أو ضربات.

من خلال ما تقدم، ومن خلال موازنة الأبواب الأخرى بمثيلاتها في الكتابين تبين أن "توضيح النحو" لعبد العزيز فاخر يعالج القضايا والمسائل والتفريعات ذاتها التي جاءت في شرح ابن عقيل، حتى إن عرض الخلاف ومذاهب النحاة لا يكادان يختلفان عنهما عند ابن

---

[١] سورة النساء، الآية ١٦٤.

[٢] سورة القمر، الآية ٤٢.

عقيل، ولكن عرض المادة يجيء بأسلوب يتحرر من نقل النصوص والأقوال من ابن عقيل، وكأن مؤلف الكتاب كان يستوعب ما جاء في شرح ابن عقيل استيعابا تاما، ثم يعود لعرضه بأسلوبه الخاص، وفي هذا الأسلوب تكمن نقاط الافتراق بين الكتابين.

إذ يقوم هذا الأسلوب على تصدير بعض الأبواب بمقدمة تشتمل على أمثلة للتوضيح، تليها مناقشة لتلك الأمثلة تبين بإجمال موضوع ذلك الباب أو المسألة[١]، ثم يعرض بعد ذلك للمسألة بالتفصيل ذاكرا الآراء والمذاهب النحوية فيها، بالإضافة إلى إغنائها بالشواهد المختلفة والأمثلة المصنوعة، وفي هذه الأخيرة شيء من التجديد.

ويعقب "عبد العزيز فاخر" بأبيات الألفية التي تتحدث عما تم شرحه، مخالفا بذلك أسلوب ابن عقيل القائم على تقديم الأبيات ثم الشرح. كما يحرص عبد العزيز فاخر على تقديم خلاصة – في نقاط- لأكثر المسائل والأبواب[٢]، ويقدم نماذج مختلفة للإعراب، ونماذج أخرى للتطبيق والتمرين والأسئلة[٣]، تشتمل على ما حواه الباب من قواعد وقضايا نحوية.

ويلاحظ أن المعلومات والأحكام النحوية تتكرر في الدرس ذاته أكثر من مرة، لاحتوائه على مقدمة ثم تفصيل ثم خلاصة، ولعل عبد العزيز فاخر سعى لترسيخ الأحكام من خلال هذا الأسلوب، ولربما أغنت قراءة الدرس غير مرة عن اللجوء إلى التكرار. ومما يذكر أنني لم ألحظ كبير فرق بين لغة الشرحين، إذ تميز كلاهما بالوضوح.

---

[١] ينظر من المقدمات التوضيحية، عبد العزيز محمد فاخر، (م.س): ١/٤، ٢٣، ٥٣، ٦٥، ١٤٤، ١٨٩، ٢/٥، ٤٣، ١١٧، ١٣٦، ١٦٨، ٢١٠، ٢٤٧، ٢٨١.

[٢] ينظر منها : (م.س)، ١/١٦، ١٨، ٢١، ٣٢، ٣٩، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٥١، ٥٦، ٦١، ٦٤، ٦٩، ٨٨، ١٠٠، ١٢٧، ١٣٤، ١٥٠، ١٦٠، ١٩٦، ٢٠٦، ٢٢٢، ٢/١٢، ٢٧، ٦٦، ١٠٠، ١٥١، ١٥٥، ١٧٥، ١٨١، ٢٠٢، ٢٢٠، ٢٥٠، ٢٦٧.

[٣] ينظر: (م.س)، ١/٢٢، ٧٦، ١١٠، ١٢٨، ١٣٦، ١٧٥، ١٨٨، ٢٤٣، ٢/٣٧، ٥٥، ٧٥، ١١٣، ١٣٣، ١٦٦، ٢٠٨، ٢٢٢، ٢٣٥، ٢٤٦، ٢٦٢، ٢٦٨، ٣١٤.

ج- دروس في شروح الألفية : [١]

وضعه "عبده الراجحي" للمتخصصين في المراحل الأولى من درسهم الجامعي، والكتاب نقول لأبواب بكاملها من ثلاثة شروح للألفية هي شرح ابن هشام، وشرح ابن عقيل، وشرح الأشموني، وكان جهد المؤلف في الهامش يتجلى في :

١. التمهيد لبعض المسائل: فقد مهد- على سبيل المثال- لأمثلة ابن هشام عن الفاعل: اسما، أو مؤولا به، فقال :" الاسم عند النحاة نوعان : صريح ومؤول، والصريح يكون اسما ظاهرا (محمد – رجل- بيت)، أو ضميرا، والمؤول هو ما ينسبك بحروف السبك الثلاثة (أن- ما-أن)".[٢]

٢. التوضيح بالتوسع في المسألة وتبيين الآراء فيها ومناقشتها.

٣. توضيح المصطلحات، ففي باب المفعول فيه، يوضح سبب تسميته ظرفا، يقول: "أطلق عليه البصريون مصطلح "الظرف.. فكأن المفعول فيه "ظرف" أي وعاء يظرف فيه الفعل، على أننا نلفتك إلى أن مصطلح الظرف استخدم في النحو القديم ليشمل شبه الجملة المكون من ظرف المكان أو الزمان وشبه الجملة المكونة من الجار والمجرور..".[٣]

٤. شرح بعض الشواهد، وإعراب موضع الشاهد منها.

وكان هدف المؤلف من ذلك أن يألف الطالب طريقة هؤلاء العلماء في تناول النحو العربي وعرضه، وكأن عبده الراجحي أراد لهذا الكتاب أن يكون حلقة وصل بين المتعلم في

---

[١] ثمة كتاب آخر سبق أن قدم دروسا من شروح الألفية، وهو كتاب "نصوص في النحو العربي" لـ" السيد يعقوب بكر"، ولم يقتصر هذا الكتاب على شروح الألفية، وإنما تناول نصوصا عدة من مصنفات أخرى بهدف "اطلاع القارئ العربي الناضج على حقبة متأخرة من التأليف النحوي". وقد انتقى مؤلفه نصوصا صرفية من شرح ابن هشام؛ ذلك أنه قصد بالنحو معناه العام الذي يضم النحو والصرف معا.... وانتقى من شرح ابن عقيل بابي المفعول المطلق وإعمال اسم الفاعل، كما انتقى من شرح الأشموني ثلاثة أبواب هي النعت وعطف البيان والبدل، وقد اعتمد المؤلف تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد لهذه الشروح الثلاثة، وأضاف بعض التعليقات على الأحكام والشواهد. وقد وضعته في الحاشية لأنه لم يكن خالصا لشروح الالفية. ينظر: السيد يعقوب بكر، **نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى الثامن**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١م، ص ٤٤٧-٥٧٣.

[٢] عبده الراجحي، **دروس في شروح الألفية**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٩.

[٣] عبده الراجحي، **دروس في شروح الألفية**، (م.س)، ص ٨١.

هذا العصر، والنحو القديم، متمثلا في الشروح " لما لها من الشهرة والتأثير على التأليف في النحو".[١]

وقد انتقى عبده الراجحي سبعة أبواب من شرح ابن هشام هي : أبواب الفاعل، والنائب عن الفاعل، والتعدي واللزوم، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، بينما اختار من شرح ابن عقيل ثلاثة أبواب هي : الاستثناء والحال والتمييز، واختار من شرح الأشموني بابين هما : حروف الجر، والإضافة.

وقد ذكر عبده الراجحي أن ابن هشام قدم في كتابه "أوضح المسالك" شرحا سهلا[٢]. ورأى أن ابن عقيل قدم شرحه في "لغة قريبة، وفي عرض قريب أيضا، فلم يتطرق إلى الاختلافات النحوية الكثيرة، ولم تستغرقه الاستطرادات".[٣]

أما الأشموني فيرى أنه "أكثر شروح الألفية استيعابا لقضايا النحو، وتقديما لآراء النحاة الآخرين".[٤] وفي هذا ما يبين سبب اختيار المؤلف لهذه الشروح دون غيرها، لكنه لم يبين السبب في اختيار تلك الأبواب بعينها من الشروح، ويبدو أنه لم يكن ثمة أسباب معينة وراء هذا الاختيار، خاصة أن هذه الأبواب التي انتخبها تقع متوالية في الشروح، ولم يستثن منها إلا بابي الاشتغال والتنازع، اللذين كان موقعهما بين باب "نائب الفاعل" وباب "التعدي واللزوم". ولعله قام بحذفهما من بين الأبواب لما يظهر فيهما من المسائل المفترضة ونحو "الصنعة".

عدا ذلك، لم يظهر للبحث أي وجهة تيسيرية كبيرة تقف وراء تأليف هذا الكتاب، سوى أنه موجه للمتخصصين ليألفوا لغة النحو القديم، وهذه وحدها تعد تقريبا وتيسيرا للقديم.

د- نحو الألفية :

"نحو الألفية" لمحمد عيد، واحد من المصنفات النحوية الميسرة، التي تأثرت بالألفية وشروحها، فلقد نهل "محمد عيد" من شرح ابن الناظم، وابن عقيل، والأشموني، كما اهتدى

---

[١] عبد الراجحي، **دروس في شروح الألفية**، (م.س)، ص ٦.

[٢]. المرجع ذاته، ص ٨.

[٣] المرجع ذاته، ص ١٠٠.

[٤] المرجع ذاته، ص ١٧٣.

بهدي ابن هشام في "أوضحه" واستند إلى كثير من آرائه التيسيرية، وهذا ما صرح به محمد عيد[١]، وما ظهر جليا في صفحات الكتاب.[٢]

والحق أن "نحو الألفية" من الكتب النحوية القليلة التي تجاوزت الافتراضات الذهنية، والفلسفة، والخلافات، وعلى الرغم من التزام مؤلفه بشرح أبيات الألفية، إلا أنه يصرح في كثير من المواضع بأنه ما كان ليتطرق إلى هذه المسائل لولا ذكر ابن مالك لها[٣]، ولذا كان يحرص – بعد شرحه لمثل هذه الأبيات – على ذكر رأيه، وما كان يتدخل – برأيه الخاص– في الشرح، إلا عندما يلمس شيئا من التكلف، أو الافتراضات الذهنية، أو الخروج عن الاستعمال اللغوي، وقلما يخلو باب من آرائه التيسيرية.[٤]

أما اراؤه التيسيرية التي استند فيها إلى آراء في الشروح، فهي :

– جواز ضم المنادى أو فتحه إذا كان المنادى علما موصوفا بكلمة "ابن" أو "ابنة" في نحو: أزيد بن سعيد" و "يا فاطمة بنة محمد". فقد أورد قول ابن الناظم في تسويغ الضم أو الفتح في هذه الحالة: "الضم على الأصل، والفتح على الاتباع، والتخفيف فيما كثر دوره في الاستعمال".[٥]

استند محمد عيد إلى رأي ابن الناظم، واختار الفتح للمنادى وصفته، قائلا : "التخفيف سبب جدير بالاعتبار، يتحقق من تماثل النطق، بفتح المنادى وصفته، وذلك أيسر وأسهل".[٦]

– في باب التنازع، قال ابن هشام في تنازع فعلين من باب "ظن"، نحو "أظن ويظنني الزيدين أخوين" : "والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في كلمة (أخوين) لأن (يظنني) لا يطلبهن

---

[١] ينظر: محمد عيد، **نحو الألفية**، مكتبة الشباب، القاهرة، ج١/ ١٩٩٠م، ج٢/ ١٩٩٢م، المقدمة، ص هـ.

[٢] ينظر اقتباساته من ابن هشام : ص ٥٥، ٨٠، ١٣١، ٢٣٢، ٢٩٦، ٣٢١، ٣٢٨، ٣٧٤، ٤٧٦، ٥٠٨، ٥١٠، ٥٤٣، ٥٦٢، ٥٦٧، ٥٧٢، ٥٧٥، ٦١٥، ٦٨٥، ٧١٢، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٧، ٧٩٤. فضلا عما استند إليه في تقديم آراء تيسيرية صريحة سيأتي عرضها.

[٣] ينظر منها : (م.س)، ص ١٦٥، ٤٩١.

[٤] ينظر منها : ١/٩٤، ١٦٩، ١٨٠، ١٨١، ٢٠٤، ٢٦٣، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٣٥، ٣٧٠، ٣٧٨، ٣٨٩، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤١٣، ٢/ ٤٧٦، ٤٩٠، ٤٩٣، ٤٩٧، ٥٢٥، ٦٦٤، ٧٥٧، ٧٦٢، ٧٧٤، ٧٧٦، ٧٨٦، ٧٩١، ٨١٠، ٨١٢، ٨٨٣، ٨٩٥، ٩٣٤، ٩٤٤.

[٥] ابن الناظم، (م.س)، ص ٤٠٤.

[٦] محمد عيد، (م.س)، ص ٨١١.

لكونه مثنى، والمفعول الأول مفرد".[١]

ويستند "محمد عيد" إلى رأي ابن هشام، فيقول معقبا :" والذي يظهر لي فساد بـــاب التنازع كله"[٢]، وقد وظف رأي ابن هشام لإثبات أن كثيرا من مسائل هذا الباب تدور علـــى أبيات من الشعر أو تمارين غير عملية، وأن جمل التنازع -كما جاءت في دراسة النحـــاة – مضطربة الترتيب قلقة، لا يقبلها فهم اللغة الميسر. وبناء عليه اقترح محمد عيد أن ترتب هذه الجمل ترتيبا سويا مفهوما، فيقال في مثل "حضروا وفهموا المحاضرة الطـــلاب": "حضـــر الطلاب المحاضرة وفهموها".

أما ما ورد من نصوص صحيحة – حملها النحاة على هذا الباب – نحو قوله تعالى: ﴿ آتوني أفرغ عليه قطرا﴾ [٣] وقوله: ﴿ هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾[٤]. فيرى "محمد عيد" أن تـــدرس بعيدا عن هذا الباب، "وأن يطبق عليها ما تطيقه سنن العربي من الإضمار والحذف، ففيـــهما مندوحة عما تجشمه النحاة في توجيهها، وما حملوه للدارسين من عنت ومشقة في فهمها".[٥]

– في باب حروف الجر وصف ابن هشام استعمال (لعل ومتى وكي) حروفا للجر بالشـــذوذ، وذكر أن (لعل ومتى) من لغات القبائل –عقيل وهذيل– وليس عنصرا من عناصر الفصحـــى المشتركة، وأضاف أن الحرف (كي) يأتي عادة مع (ما : الاستفهامية المصدرية).[٦]

ولذا كان رأي "محمد عيد" أن يخف عن كاهل النحو، مبحث الحروف الثلاثة (كـــي– لعل–متى) حروف جر، فبدلا من "كي" تستعمل "اللام" وهذا هو الفصيح، بينما تستعمل (لعل– متى) استعمالهما المعروف المشهور، فتكون (لعل) من أخوات (إن)، وتكون (متـــى) ظرفـــا للسؤال.[٧]

---

[١] ابن هشام، **أوضح المسالك**، (م.س)، ٣٢/٢.

[٢] محمد عيد، **نحو الألفية**، (م.س)، ٣٩٠/١.

[٣] سورة الكهف، الآية ٩٦.

[٤] سورة الحاقة، الآية ١٩.

[٥] محمد عيد، **نحو الألفية**، (م.س)، ١/ ٣٨٩.

[٦] ابن هشام، **أوضح المسالك**، (م.س)، ١١٧/٢-١٢٠.

[٧] محمد عيد، **نحو الألفية**، (م.س)، ٤٧٥/٢-٤٧٦.

– تحدث ابن مالك في ألفيته عن استعمال حروف الجر (الكاف، عن، على) استعمال الأسماء.[١] وقد رأى ابن هشام أن استعمال "الكاف" استعمال الأسماء خاص بالشعر، قال: "والأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر".[٢]

وهذا ما حفز محمد عيد للنظر في الحرفين الآخرين، قال "أرى.. أن هذا الاستعمال خاص بالشعر، يرشح هذا قول ابن هشام... ويبدو – إن لم يجانبني الصواب– أن هذا القول ينسحب على الكلمتين الأخريين (عن، على) كما يرشح هذا أيضا أن شواهد هذا الاستعمال جاءت – فيما أعلم– شعرا".[٣]

وبناء على ما تقدم، يرى محمد عيد أنه "ينبغي الاقتصار على ما ورد من نصوص نادرة لهذا الاستعمال دون تجاوز لها، فإن ذلك يسيء إلى درس النحو العربي، ويكدر صفوه واطراد القواعد فيه".[٤]

– عرض محمد عيد لأنواع البدل المختلفة، ومنها بدل الإضراب، نحو "قصد الظمآن ماء سرابا"، وبدل الغلط، كقول "مات الرسول صلى الله عليه وسلم عن ستين، ثلاثة وستين عاما"، وبدل النسيان، نحو :"ذاكرت النحو الأدب"، ثم أورد قولا لابن هشام يخرج مثل هذه التراكيب من باب البدل، ويلحقها بباب العطف، إذ قال عن هذه الثلاثة : "الأحسن فيهن أن يؤتى بـ (بل)".[٥]

وقد تبنى محمد عيد هذا الرأي قائلا :"هذه عبارة في غاية الأهمية، فمواقف الكلام قد يتحقق فيها البداء (الإضراب)، أو الغلط، أو النسيان، والمهم كيفية التعبير عن هذه المواقف بما يحقق الفائدة من ناحية، وأمن اللبس من ناحية أخرى، والطريقة هي استخدام (بل) التي تنقل المعنى مما سبقها إلى ما لحقها، سواء أكان السابق مقصودا أو غير مقصود، فالقصد وعدمه لا شأن للسامع به، لأنه غير منطوق، والمنطوق هو الذي يعنيه، وبالتحديد يعنيه معرفة أن المقصود بالمعنى في الجملة هو الاسم الثاني من الاسمين المذكورين فيها، وهذا ما تحققه (بل)".[٦]

---

[١] البيتان : ٣٧٧، ٣٧٨ من الألفية.

[٢] ابن هشام، **أوضح المسالك**، (م.س)، ١٤٧/٢.

[٣] محمد عيد، **نحو الألفية**، (م.س)، ٤٩٠/٢.

[٤] محمد عيد، **نحو الألفية**، (م.س)، ٤٩١/٢.

[٥] ابن هشام، **أوضح المسالك**، (م.س)، ٣/ ٦٧.

[٦] محمد عيد، **نحو الألفية**، (م.س)، ٢/ ٤٩٤.

وجدير بالذكر أن محمد عيد أشار إلى رأي ابن الناظم في المسألة، إذ تحفظ هذا الأخير على مثل هذه التراكيب للبدل، فقال :"ويصان عن هذا النوع الفصيح من الكلام".[١] لكن محمد عيد جعل رأي ابن الناظم هذا دون رأي ابن هشام لأنه "لم يذكر البديل الذي ذكره ابن هشام".[٢]

-تحدث محمد عيد عن الممنوع من الصرف لعلتين، ومنها : (العلمية والعدل)، ثم نقد ما في علة "العدل" من تعسير قائلا : "هذا الموضوع مثال واضح للجهد الذهني المرهق، إذ لا بد من علتين في الممنوع من الصرف، والكلمات المعرفة التي وصفت بأنها معدولة جاءت ممنوعة من الصرف في استعمال اللغة، وإذن فليبحث لها عن علتين لهذا المنع. وقد كان بعضها معارف وليست أعلاما، فكان التكلف في تشبيهها بـ "الأعلام" وكلها افترض فيها "العدل" عن كلمات أخرى مفترضة من الذهن لا من اللغة. وما أصوب قول ابن هشام عن بعضها :"سمع ممنوع الصرف، وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية، فإنهم قدروها معدولة، لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف".[٣]

ويتكيء محمد عيد على رأي ابن هشام ليعم الرأي قائلا :"والأمر أيسر من ذلك، فهو ... ارتكاب مشقة دون مقتض، والأحسن جمع كل هذه الكلمات... وهي محدودة معدودة، ويشرح استعمالها، ويقال عنها :"إنها كلمات وردت في اللغة ممنوعة من الصرف"، دون تعليل ولا تأويل".[٤]

- كذلك يظهر أثر جهود الشراح التيسيرية في باب الشرط، وتأثر "محمد عيد" بها، لما أن تحدث ابن مالك عن وجوب اقتران جواب الشرط بحرف "الفاء" لو جعل شرطا لا يصلح[٥]، وأراد محمد عيد أن يحرر التعبير من هذا القيد، قال: أرى أن القاعدة العامة التي اقتصر على ذكرها الناظم عمل ذهني لا يفيد اللغة ولا الدارسين للغة، إذ تستدعي من الناطق تصور قياس الجواب على الشرط، لمعرفة عدم صحة جعله شرطا، ثم النطق بالفاء بعد ذلك، وهذا

---

[١] ابن الناظم، (م.س)، ص ٣٩٥.

[٢] محمد عيد، **نحو الألفية** (م.س)، ٤٩٤/٢.

[٣] ابن هشام، **أوضح المسالك**، (م.س)، ١٥١/٣.

[٤] محمد عيد، **نحو الألفية**، (م.س)، ٢/ ٩٠٥.

[٥] البيت (٧٠١)، من الألفية.

عمل لا يتفق مع استعمال اللغة التلقائي الميسر، والأحسن وصف المواضع التي تجيء فيها الفاء".[١]

و يستند محمد عيد إلى رأي ابن هشام بأن هذه الفاء قد تحذف للضرورة، لينطلق منه برأيه التيسيري، يقول:" جاء في أوضح المسالك:" وقد تحذف الفاء للضرورة"[٢]، ويمكن تصور ذلك أيضا في درج الكلام، بإسقاط "الفاء" لسرعة النطق، وكثيرا ما نسمع ذلك، إذ يقول القائل:"من يظلم الناس الله حسيبه" أو "إن تتكلم مع إنسان أنصت له" وهذا كثير".[٣]

-تحدث ابن مالك عن اجتماع الشرط والقسم في عبارة واحدة والجواب واحد، ولأيهما يكون الجواب[٤]، نحو "والله إن استشهدت لأشهدن الحق" وعرض محمد عيد للمسألة، وبين الحالات التي يكون فيها الجواب للقسم أو للشرط، ثم ذكر شاهدا على المسألة التي يترجح فيها الشرط مع مجيئه بعد القسم متأخرا، ولم يتقدم مبتدأ على كليهما، وقال:"في تقديري أن هذا من مماحكات النحو، ومما يؤدي إلى اضطراب القواعد دون سند حقيقي من نطق نثري فصيح، وما أحسن ما علق به ابن هشام على بيت مماثل... بقوله :"هو ضرورة"[٥] ".[٦]

وبعد، فإن جميع ما تقدم من آراء يبين استناد محمد عيد إلى شروح الألفية وخاصة ابن هشام، ثم ابن الناظم، للخروج ببعض الآراء الميسرة.

وقد ذكر محمد عيد آراء كثيرة لكل من ابن الناظم[٧]، وابن عقيل[٨]، وكذلك الأشموني[٩]، لكنه لم يستند إليها للخروج برأي ميسر، وإنما أوردها – كما يبدو- لأنها كانت تغني بكفاية عما يود قوله في هذه المواضع.

---

[١] محمد عيد، **نحو الألفية**، (م.س)، ٢/ ٩٦٢.

[٢] ابن هشام، **أوضح المسالك**، (م.س)، ١٩٣/٣.

[٣] محمد عيد، **نحو الألفية**، (م.س)، ٢/ ٩٦٣.

[٤] البيتان: (٧٠٦-٧٠٧) من الألفية.

[٥] ابن هشام، **أوضح المسالك**، (م.س)، ١٩٨/٣.

[٦] محمد عيد، **نحو الألفية**، (م.س)، ٩٦٩/٢.

[٧] ينظر منها: محمد عيد، (م.س)، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٨٥، ٧٩٤، ٨١١، ٨٢٨، ٨٣٠، ٨٦٤.

[٨] ينظر منها: محمد عيد، (م.س)، ص ٥٠٣، ٧٦٤، ٧٦٦، ٧٧٥، ٨٣٨، ٨٤٠، ٨٦٥، ٩٣٧، ٩٤٣.

[٩] ينظر منها: محمد عيد، (م.س)، ص ١٠٤، ١٩٨، ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٥١، ٢٥٧، ٥٠٦، ٥٦٣، ٦٨٥، ٧٠٥، ٧٠٩، ٨٠٢، ٨٥٨.

هـ- ألفية ابن مالك : شرح ميسر.

صاحب الكتاب هو زين كامل الخويسكي، قدمه لطلاب الجامعات والمتخصصين من الأساتذة، وقد سعى إلى تقديم شرح ميسر للألفية اعتمادا على شرح ابن عقيل.[١]

ويمتاز الكتاب بالاختصار، والتدرج بالمسألة عن طريق عرضها في نقاط، والتخفف من عرض الخلاف ومذاهب النحاة، بما يقتصر على ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته[٢]، بالإضافة إلى التخفف من الأمثلة والشواهد على اختلافها، فقد كان يكتفي بمثال واحد لكل مسألة أو فرع منها، وقد يكون هذا المثال كلمة واحدة مجردة من السياق[٣]، وكثيرا ما كان يكتفي بالمثال الذي يقدمه ابن مالك في منظومته[٤]، مما يجعل الكتاب أقرب إلى نثر الأبيات منه إلى الشرح المطول.

والواقع أن المؤلف اعتمد على شرح ابن عقيل اعتمادا كبيرا، يجعلنا نرى أن كتابه اختصار أو تهذيب لشرح ابن عقيل، فقد كان الخويسكي ينقل العبارات ذاتها، والشواهد والأمثلة كذلك، وكأنه كان ينتقي من الموضوع ما يراه أكثر فائدة، أو ما يفي لشرح أبيات المنظومة وتوضيح معانيها فيكتفي به.

ففي باب "الكلام وما يتألف منه" يقول :"الكلام المصطلح عليه عند النحاة هو : اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، فاللفظ جنس يشمل الكلام، والكلمة والكلم".[٥] وهذا النص بحرفيته موجود في شرح ابن عقيل[٦]، ولكن الخويسكي تجاوز تعليق ابن عقيل على تعريف الكلام والاحترازات فيه، وعاد ينقل قول ابن عقيل: "قال ابن مالك (كلامنا) ليعلم أن التعريف هو للكلام في اصطلاح النحاة، لا في اصطلاح اللغويين" [٧]، ثم يذكر الخويسكي العلامات

---

[١] ينظر: زين كامل الخويسكي، **ألفية ابن مالك: شرح ميسر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥م، ص ٩.

[٢] ينظر من المواضع التي عرض فيها الخويسكي للخلاف، ألفية ابن مالك، **شرح ميسر**، (م.س)، ٣٢، ٩٦، ٩٨، ١٠٥، ١٦٣، ٢٤٣، ٢٤٥.

[٣] ينظر من ذلك مثلا، (م.س)، ص ١٩، ٣٢، ٣٦، ٣٧، ٥٩، ٦٠، ٦٨، ٧٦.

[٤] ينظر من ذلك، (م.س)، ص ٣٧، ٥٥، ٦٢، ٦٦، ٧٣، ٩٥، ١٠٨، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٣٣، ١٥١، ١٦٠، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٠، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٥٤، ٢٦٣.

[٥] زين كامل الخويسكي، (م.س)، ص ١٣.

[٦] ابن عقيل، (م.س)، ١٤/١.

[٧] ابن عقيل، (م.س)، ١٤/١. والخويسكي، (م.س)، ص ١٣.

المميزة للاسم ومنها الجر، فيقول نقلا عن ابن عقيل :"الجر يشمل الجر بالحرف والإضافة والتبعية"[١]، ثم يوظف مثال ابن عقيل "مررت بغلام زيد الفاضل"، وهكذا الأمر في أمثلة تنوين التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض، والترنم.

وفي باب المفعول فيه – مثلا – ينقل تعريف ابن عقيل للمفعول فيه لتوضيح – البيت (٣٠٣) من الألفية، ويتجاوز المحترزات، ثم ينقل من ابن عقيل حديثه عن الناصب للمفعول فيه لتوضيح البيت (٣٠٤) من الألفية، ويذكر بعض الأمثلة ويتجاوز عن بعضها الآخر للاختصار، كما يكتفي من الشرح ببعضه للاختصار أيضا، وفيما تركه شيء من الإسهاب ومزيد توضيح لا أكثر.[٢]

أما باب "الحال" – مثالا أخر– فقد نقل فيه الخويسكي تعريف ابن عقيل، وتجاوز – كعادته– المحترزات، لشرح البيت (٣٣٢)، ثم نقل عن ابن عقيل شرح البيت (٣٣٣) بأمثلة وشواهده كامله، وكذلك الأمر في البيت (٣٣٤). وفي حين يعرض ابن عقيل في شرح البيت (٣٣٦) لمذهب جمهور النحاة، بأن "الحال لا تكون إلا نكرة، وأن ما ورد منها معرفا لفظا فهو منكر معنى"،[٣] ثم يذكر مذاهب النحاة المختلفة في المسألة، نجد الخويسكي يكتفي بنقل ما ذهب إليه جمهور النحاة، دون عرض المذاهب الأخرى.[٤]

والحقيقة أن النقل الحرفي لكلام ابن عقيل وأمثلته وشواهده، أوضح من أن يمثل له، ويستطيع القارئ أن يلحظه في كل باب ومسألة، وكان الأجدر أن يوسم هذا الكتاب بـ"مختصر أو تهذيب شرح ابن عقيل" لأن المادة كلها لابن عقيل بتصرف قليل.

لكن ما تقدم عرضه من كتاب الخويسكي يبين جهد المؤلف التيسيري، فقد قام باختصار المادة بحذف بعضها، وانتقاء ما يوضح أبيات الألفية فقط، بالإضافة إلى اطراح الخلافات.

إن في اختيار "الخويسكي" لشرح ابن عقيل، وهذا النقل الكثير عنه، ووسم كتابه بـ"الشرح الميسر"– ما يؤكد وضوح شرح ابن عقيل، وقربه إلى المتعلم.

---

[١] ابن عقيل، (م.س)، ١٧/١. والخويسكي، (م.س)، ص ١٥.

[٢] ابن عقيل، (م.س)، ١/ ٥٧٩، والخويسكي، (م.س)، ٢٦٣/١.

[٣] ابن عقيل، (م.س)، ٦٣٠/١.

[٤] الخويسكي، (م.س)، ٢٨٨.

- تيسير قواعد النحو

ألفه محمد محمود بندق، حاول فيه "تذليل الصعاب على الطلاب... وذلك بمراعاة يسر العرض، وسهولة التناول، وبساطة الأسلوب، مع ذكر الأمثلة التوضيحية، والشواهد المأثورة لدى النحاة".[١]

وقد انتهج في ترتيب أبواب كتابه نهج ابن مالك في ترتيب ألفيته، وليس هذا حسب، وإنما تبع ابن مالك في مسائل الألفية وتفريعاتها، وما عرضت له من أحكام وقضايا، حتى العامل والخلاف النحوي.[٢] مع حرصه على التعقيب بأبيات الألفية بعد كل قاعدة أو مسألة.

ولم يصرح محمد محمود بندق برجوعه إلى شروح الألفية، لكننا نجد مادة الشروح في كل مسألة وباب، بل إننا نجد نصوصا منقولة منها، مع شيء من التصرف والتغيير البسيط، لا سيما من أوضح المسالك لابن هشام، ففي حديثه – مثلا – عن التنوين علامة للاسم، ذكر تنوني الترنم والغالي ثم قال:" والحق أنهما نونان زائدتان، وليسا من أنواع التنوين في شيء، لثبوتهما مع (أل)، وفي الفعل، وفي الحرف، وفي الخط والوقف... ولحذفهما في الوصل، فهذه النون ليست هي التنوين المميز للاسم..".[٣]

وهذا النص في أصله لابن هشام في "أوضحه" إذ يقول :"والحق أنهما نونان زيدتا في الوقف.. وليسا من أنواع التنوين في شيء، لثبوتهما مع "أل" وفي الفعل، وفي الحرف، وفي الخط والوقف، ولحذفهما في الوصل..".[٤]

وفي حديث محمد محمود بندق عن العلامات المميزة للفعل، تحدث عن تاء الفاعل المتحركة وتاء التأنيث الساكنة، ثم عقب قائلا:" وبهاتين العلامتين استدل النحاة على فعلية (ليس وعسى)، إذ يقال : لست، وليست، وعسيت، وعست. واستدلوا بالعلامة الثانية على فعلية (نعم وبئس)، إذ يقال : نعمت وبئست ".[٥]

وأصل النص لدى ابن هشام كالآتي:" ...وبهاتين العلامتين رد على من زعم حرفية ليس وعسى، وبالعلامة الثانية على من زعم اسمية نعم وبئس".[٦]

---

[١] محمد محمود بندق، **تيسير قواعد النحو**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٥.

[٢] ينظر مثلا: محمد محمود بندق، **تيسير قواعد النحو**، (م.س)، ١/١٧٤-١٧٥.

[٣] محمد محمود بندق، **تيسير قواعد النحو**، (م.س)، ١/٢٥.

[٤] ابن هشام، **أوضح المسالك**، (م.س)، ١/١٦.

[٥] محمد محمود بندق، **تيسير قواعد النحو**، (م.س)، ١/٢٦.

[٦] ابن هشام، **أوضح المسالك**، (م.س)، ١/١٩.

وفي التمهيد لشرح "المعرب والمبني" قال ابن هشام :"الاسم ضربان: معرب وهو الأصل، ويسمى متمكنا، ومبني وهو الفرع، ويسمى غير متمكن".[١] وقد نقل محمد بندق هذا النص بحرفيته.[٢] وأمثلة نقله وإفادته من شرح ابن هشام تكاد تكون واضحة في أكثر الأبواب والمسائل، وهي تتعدى نقل الأحكام والقواعد، إلى الإفادة من الشواهد والأمثلة وتعليق ابن هشام عليها.[٣]

كما أفاد محمد محمود بندق من شرح ابن عقيل إفادة تصل إلى حد النقل أيضا، من غير أن ينسب الكلام إلى صاحبه، واكتفى هنا بمثال واحد للنقل، تجنبا للإطالة، ففي حديثه عن عامل الرفع في المبتدأ والخبر، يقول:" مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وهذا هو المشهور بين النحاة، فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو الابتداء أي التجرد عن العوامل اللفظية الزائدة وما أشبهها، وقلنا: غير الزائدة، لأن العامل الزائد، أو الشبيه به، لا يخرج الاسم عن كونه مبتدأ، فمثال الزائد: الباء، في مثل: بحسبك النجاح، (فبحسبك) مبتدأ، وهو مجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة، فإن الباء الداخلة عليه حرف جر زائد...".[٤]

وأصل النص لدى ابن عقيل كالآتي:" مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها، واحترز بغير الزائدة من مثل "بحسبك درهم"، فبحسبك: مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة، فإن الباء الداخلة عليه زائدة..".[٥]

وبإمكان القارئ ملاحظة محاولة التغيير الجزئية، فهو – مثلا – يغير المثال، فبدلا من "بحسبك درهم"، يصبح المثال "بحسبك النجاح".!

---

[١] ابن هشام، **أوضح المسالك**، (م.س)، ١/٢٢.

[٢] محمد محمود بندق، **تيسير قواعد النحو**، (م.س)، ١/٣٥.

[٣] ينظر مثلا: محمد محمود بندق، **تيسير قواعد النحو**، (م.س)، ١/٣٩، ٤١، ٤٧، ٧٠، ٧٤، ١٠٥، ١٢٥، ١٣٥، ١٦٢، ٢/١٣، ٢٣، ٥٠، ٦٣، ٦٨، ٨٣، ١١٦.

[٤] .محمد بندق، **تيسير قواعد النحو**، (م.س)، ١/١٧٤.

[٥] ابن عقيل، (م.س)، ١/٢٠٠-٢٠١.

إن هذا النقل المباشر والإفادة الكبيرة من الشروح، يشي أن لدى المؤلف قناعة بأن مادة الشروح لا تزال تفي بالحاجة التعليمية المعاصرة، وكنا نرجي أن يعلن المؤلف عن مصادره في التأليف، ليدرك الطالب قيمة المادة التراثية -بشكل عام- وشروح الألفية -بشكل خاص- ومكانتها في كتب توسم بالتيسير، فهذا الكتاب يعد صورة أخرى لشروح الألفية، لا يكاد يتعداها إلا في بعض الإضافات كالعنونة لمسائل فرعية في الأبواب، وعرض بعض الشروط أو الآراء المختلفة في نقاط، مع ذكر بعض الأمثلة المعاصرة، فضلا عن التدريبات والأسئلة في نهاية الأبواب.

جميع المؤلفات التي ذكرت تهدف إلى تيسير المادة النحوية، وتقريبها إلى المتعلمين، وقد بدا جليا أن لشروح الألفية حضورا في عنوانات تلك الكتب، ومقدماتها، ومتونها، بل إن من هذه المؤلفات ما كان صورة قريبة جدا من الشروح الأصل، مما يعكس دور شروح الألفية في التأليف النحوي الميسر في هذا العصر.

*** أثر الألفية وشروحها في التأليف النحوي حديثا :**

لم يقتصر دور شروح الألفية على تيسير النحو بشكل صريح مباشر في الآراء والمصنفات، فقد ظهر أثر الألفية وشروحها في كثير من الكتب النحوية الحديثة، التي تهدف إلى تقريب النحو من أفهام المتعلمين، وتقديم المادة النحوية بأسلوب سهل وواضح.

وهذه الكتب، وإن لم تعتمد الشروح مصدرا وحيدا لها، إلا أنها استقت من الشروح الأحكام والقواعد، والأمثلة والشواهد، كما أن أكثرها يسير في ترتيب أبوابه وفصوله وفق منهج الألفية والشروح، مما يجعل الدارس يلحظ كثيرا من مواضع الاتفاق – وأحيانا التماثل – بين المادة النحوية في الشروح، وما يقابلها في هذه الكتب.

والحق أن مواضع الالتقاء والافتراق، وحضور الشروح – بشكل أو بآخر – في التأليف النحوي الحديث، مما يستحق أن تفرد له دراسة خاصة موسعة، تقوم على تقصي الظاهرة، وتناول عناصر الدرس النحوي – على اختلافها – بالمقارنة، مما يعين على الخروج بنتائج علمية دقيقة وثابتة.

وهذه الدراسة إذ تقف على بعض الكتب النحوية المعاصرة، فإنما تسعى إلى إظهار أثر الشروح فيها بشكل عام، لأن هذه الكتب قدمت للمتعلمين، وإفادتها من الشروح تعكس دور هذه الأخيرة في توجيه الدرس النحوي حديثا، وإغنائه بالأحكام والشواهد والأمثلة.

وكتب النحو التعليمي المعاصر كثيرة، ولذا سأقتصر على بعضها، مع الاكتفاء ببعض الإشارات الموجزة التي تثبت تأثر هذه المؤلفات بالشروح، خاصة في تلك المؤلفات التي لا تصرح بمصادرها.

فمن هذه الكتب :

أ- **جامع الدروس العربية.**

لمصطفى الغلاييني، فعلى الرغم من إفادة المؤلف من منهج الزمخشري في "المفصل" من حيث تقسيم الأبواب وترتيبها، إلا أننا نجد – مثلا – شيئا من أمثلة الشراح، وأشهرها ذلك المثال الذي وظفوه مرارا وتكرارا لبيان إعراب الاسم رفعا، ونصبا، وجرا، في المفرد والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والمقصور والممدود: (جاء..رأيت..مررت بـ...).[١]

فهذا المثال يوظفه الغلاييني في مواضع مختلفة من كتابه.[٢]

وإذا انتقلنا إلى المادة النحوية، نجد الغلاييني في حديثه عن أفعال القلوب – مثلا – يهتم بدلالة هذه الأفعال، ومعانيها التي تجعلها تتعدى إلى مفعول واحد، أو اثنين، أو تنقلها من التعدي إلى اللزوم.[٣] وهذا واحد من الجوانب التي أسهب الشراح في تناولها.[٤]

وحديثه عن العلم يقترب في مادته وأمثلته من الشروح، فهو يعرض للاسم والكنية واللقب، وأحكام التقديم والتأخير فيها، كما يتحدث عن العلم المرتجل والعلم المنقول، ويوظف شيئا من أمثلة الألفية والشروح، فمن أمثلة العلم المرتجل في الألفية والشروح "سعاد وأدد" أما أمثلة الغلاييني فهي "سعاد وعمر".

ومن أمثلة الألفية والشروح على الاسم المنقول عن مصدر: فضل، وعن اسم جنس: أسد، وهي ذاتها في "جامع الدروس العربية"، أما العلم المنقول عن صفة فيمثل له ابن الناظم بـ "حارث وغالب ومسعود"، بينما يمثل له الغلاييني بـ "حارث ومسعود وسعيد" وكذلك يأخذ الغلاييني عن الشروح أمثلة العلم المنقول عن فعل كـ: شمر، ويشكر، وتأبط شرا.

---

[١] تحدثت عن هذا المثال في الشروح ص ٩٣ من هذا البحث.

[٢] ينظر: مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، بيروت، ط٨، ١٩٨٦م، ١/١٥، ١٧، ٢٠، ٢٧، ٣١، ١١١، ١١٥، ٢/١٩.

[٣] الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، (م.س)، ص٣٦-٤٥.

[٤] ينظر الصفحة ١١٦ من هذا البحث.

وهكذا تتقارب المادة والأمثلة في حديثه عن علم الشخص وعلم الجنس أيضا.[١]

ولا أهدف إلى استقصاء جميع جوانب التأثر ومواضعها، فالأمر يطول، ويكفي مـــا تقدم من إشارات لتأكيد إفادة الغلاييني من شروح الألفية في نواح من التيسير.

ب – النحو الوافي :

لعباس حسن، وقد رتب أبواب النحو في كتابه على وفق ترتيب ابن مالك في ألفيتـه، وحرص على تدوين أبيات الألفية في الهوامش، وإيضاح المراد منها – بإيجاز – بعد فراغـه من عرض القاعدة وشرحها.

وكان من مراجعه – التي صرح بها – في استقاء الأحكام ابن مالك[٢]، والأشموني[٣]، كما اعتمد "التصريح على التوضيح" لخالد الأزهري[٤]، وحاشية الخضري على شرح ابـن عقيل[٥]، وحاشية الصبان على شرح الأشموني.[٦]

لكن المباحث التفصيلية للكتاب تشي باعتماد شروح الألفية، فضلا عـن حواشـيها، وتختلط المادة النحوية من الشروح والحواشي في "الوافي" بشكل يجعل فصـل مـواد هـذه المصادر عن بعضها، يحتاج إلى وقفة طويلة، ولعل دراسة أخرى تنهض به.

إن أثر الألفية والشروح في "النحو الوافي" يظهر جليا، وهذا ما دفع أحد الدارسـين للقول بأن النحو الوافي شرح حديث للألفية.[٧]

ج– التمهيد في النحو والصرف:

ألفه محمد مصطفى رضوان، وعبد الله درويش، ومحمد التونجي، وكان هدفهم تقديم عرض سائغ لمادة النحو والصرف، لطلاب العربية في الجامعات، "يصلون به إلى ما تصبو

---

[١] ينظر في "العلم": ابن الناظم، (م.س)، ص ٤٧–٥٠. والغلاييني، (م.س)، ١/١٠٩–١١٤.

[٢] ينظر منها: عباس حسن، **النحو الوافي**، دار المعـارف، مصـر، ط٥، د.ت، ص ٢/٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٥، ٣٩٩، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٠، ٥٢٩، ٥٣٣، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٥٦.

[٣] ينظر مثلا : عباس حسن، **النحو الوافي** (م.س)، ٢/٤٥٩، ٤٩٤، ٥٠٥.

[٤] ينظر مثلا: (م.س)، ١/٥٠، ٦١، ٢/٤١٢.

[٥] ينظر مثلا: (م.س)، ١/٤٥، ٤٦، ٥٨، ٧٥، ٩١، ١١٦، ٢/١٠٢، ١١٠، ١١٧، ٢٧٣.

[٦] ينظر مثلا: (م.س)، ١/٤٥، ٥٠، ٥٨، ٩٤، ٢/٥٩، ٣٣٠، ٣٩٧، ٤٠٥.

[٧] محمود نجيب، **شروح الألفية**.. (م.س)، ص ١٦٥.

إليه نفوسهم من الإدراك الصحيح، والفهم السليم في يسر وسهولة".[١]

ويختلف أسلوب الكتاب والمادة النحوية فيه من درس لآخر، نظرا لتعدد المؤلفين، لكن الدارس لا يصعب عليه تبين الأثر الواضح لشروح الألفية في كثير من الأبواب والموضوعات، ويبدو أن أحد المؤلفين كان يعتمد – أكثر من غيره – على شروح الألفية، ويتخذها مصدرا أساسا يستقي منه الأحكام والشواهد والأمثلة، حتى بدت بعض الدروس صورة أخرى لشروح الألفية تتخفف من الخلافات النحوية، وكثرة التفريعات، وتبقي على الأحكام العامة للدرس النحوي مع اعتماد الأمثلة والشواهد ذاتها.

فباب العلم – مثلا – يكاد يكون مختصرا لما جاء في الشروح، فهو يتناول أحكام الاسم والكنية واللقب، ويتحدث عن العلم المرتجل والمنقول، وتقسيمه إلى مفرد ومركب، ويورد من أمثلة الألفية وشروحها في هذا الباب، ومنها : (واشق، لاحق، زين العابدين، أنف الناقة، سعاد، أدد، حارث، فضل، أسد، يشكر).

كما تتبنى مثال الشروح "جاء سعيد كرز، رأيت سعيد كرز، مررت بسعيد كرز" و"جاء عبد الله أنف الناقة، ورأيت عبد الله أنف الناقة، ومررت بعبد الله أنف الناقة".[٢]

ومن الأبواب التي يظهر فيها أثر الشروح واضحا باب الكلام، والمبني والمعرب، والموصول، وكان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظن وأخواتها، والمفعول المطلق، والبدل.

د– في قواعد العربية:

ألفه أحمد علم الدين الجندي، سعى في كتابه إلى "تيسير لغة النحو القديم"[٣]، ويقوم الكتاب على منهج الألفية في ترتيب الموضوعات النحوية، ولا تكاد المادة النحوية تختلف عما جاء في الشروح، لكن أحمد الجندي يتخفف من ذكر الخلافات النحوية، ويقدم أمثلة جديدة من نسجه، أما الشواهد الشعرية فهي مستقاة من الشروح ومن النحو القديم بشكل عام.

ويصرح المؤلف بإفادته من شرح ابن هشام، وابن عقيل، والأشموني في بعض المواضع.[٤]

---

[١] ينظر: محمد مصطفى رضوان وآخرون، **التمهيد في النحو والصرف**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٥، ١٩٩٣م، ص ٦.

[٢] محمد مصطفى رضوان وآخرون، **التمهيد في النحو والصرف**، (م.س)، ص ١٥٠.

[٣] ينظر: أحمد علم الدين الجندي، **في قواعد العربية**، مكتبة الشباب، القاهرة، ط١، ١٩٧٤م، ص و.

[٤] أحمد علم الدين الجندي، (م.س)، ص ٦، ١٩، ٨٨، ٩٥، ٢٠٧.

وإذا عدنا إلى باب العلم، نجد أحمد علم الدين الجندي يعرض الأحكام النحوية وفق ما جاء في الشروح: تقسيمات العلم إلى الاسم، والكنية، واللقب، وأحكامها، المرتجل والمنقول، المفرد والمركب، علم الشخص وعلم الجنس. كما يوظف تعريف ابن هشام وابن عقيل للعلم.

ويأخذ من أمثلة الألفية والشروح في هذا الباب"هيلة، واشق، زين العابدين، أنف الناقة، أبو حفص عمر، أدد، يشكر، تأبط شرا، حارث، ثعالة، أم عريط، برة".[١]

هـ- النحو المصفى :

ألفه محمد عيد، وقد بين منهجه في مقدمة الكتاب فصرح بإفادته من الشروح قائلا: "قبل كتابة أي موضوع... أراجع كثيرا من كتب النحو القديمة كشروح الألفية، ومؤلفات ابن هشام وغيرهما للإحاطة التامة بكل أفكار الباب كما عرضته هذه المصادر الأصيلة..".[٢]

ويفيد محمد عيد في "النحو المصفى" من شرح ابن هشام[٣]، وابن عقيل[٤]، والأشموني[٥]، كما يجملهم أحيانا ويقرنهم بابن مالك، بقوله :"رأي ابن مالك والشراح".[٦]

ويستند محمد عيد إلى شروحهم لتعريف المصطلحات، والتعليق على بعض الشواهد الشعرية وإعرابها، ونقل بعض الأحكام عنهم.

كما يشيد محمد عيد في هذا الكتاب بطريقة ابن هشام في تقسيمه لحروف الجر، ويرى أن من المفيد اتباعها، يقول: "سلك ابن هشام في كتابيه شذور الذهب وأوضح المسالك، طريقة رائعة في تقسيمه لحروف الجر باعتبار دخولها على الأسماء الظاهرة والمضمرة، فتنظيمه لهذه الفكرة في كتابيه السابقين لا يكاد يدانيه فيه أحد من النحاة، لذلك كان من المفيد اتباعه في طريقته".[٧]

---

[١] أحمد الجندي، **في قواعد العربية**، (م.س)، ص٩٥-١٠٤.

[٢] محمد عيد، **النحو المصفى**، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ج.

[٣] ينظر: محمد عيد، **النحو المصفى**، (م.س)، ص ٩، ١٢، ٥٠، ٢٥٨، ٢٧٢، ٢٧٤، ٣٠٠، ٣٣٠، ٤٠٩، ٤٦٢، ٤٧٦، ٤٨١، ٤٨٧، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٥، ٥٣٥، ٥٤٩، ٥٥١، ٦٢٨، ٦٤٧، ٧٠٠، ٧٠٥.

[٤] ينظر: محمد عيد، **النحو المصفى**، (م.س)، ص ١٥، ٣٣، ٨٤، ١٤٦، ١٦٩، ٢٣٤، ٢٦٥، ٢٨١، ٣٠٧، ٣١٠، ٤١٦، ٤٤٨، ٥٩٠، ٦٢٢، ٦٣٩، ٦٥٥.

[٥] ينظر: محمد عيد، **النحو المصفى**، (م.س)، ص ٢٠٧، ٣٨٤، ٥٠٦.

[٦] ينظر: محمد عيد، **النحو المصفى**، (م.س)، ص ٩٩، ١٤٠، ٤٩٧، ٦٧٠.

[٧] محمد عيد، **النحو المصفى**، (م.س)، ص ٥٣٥.

وإفادة محمد عيد تتعدى ذلك، فلا يكاد يخلو باب من آراء الشراح، كما أن المادة النحوية تقترب كثيرا مما جاء في الشروح، وهذا ما صرح به محمد عيد في مقدمته حين ذكر أنه يرجع إلى كتب النحو القديمة ومنها الشروح ويقوم بتصفيتها. وفي هذا ما يغني عن تقديم أمثلة من الأبواب لإثبات تأثره بالشروح.

و- النحو الشافي :

ألفه محمود حسني مغالسة، وقدمه لدارسي النحو ليكون رديفا ومعينا لكتب التراث، يعود إليه الطالب من أجل الاستيضاح والاستيعاب والفهم.[١]

ولا ينعدم أثر الألفية وشروحها في الكتاب، على الرغم من اتباع المؤلف ترتيبا آخر للأبواب يقوم في أساسه على الأثر الإعرابي الذي يجلبه العامل، فحديثه – مثلا – عن مسوغات الابتداء بالنكرة هو نقل مع الانتقاء من شرح ابن عقيل، فقد اختار أحد عشر مسوغا للابتداء بالنكرة، وهي بلفظها وأمثلتها جميعا منقولة من شرح ابن عقيل.[٢]

ويضع المؤلف مقدمة للنواسخ يقول فيها :"النواسخ... قسمان: أفعال وحروف، فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، والرجاء، والشروع، وظن وأخواتها. والحروف: ما العاملة عمل ليس وأخواتها، وإن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس".[٣] وهذا الكلام ذاته قد سبق أن قدم ابن عقيل به للنواسخ.[٤]

هذا فضلا عن أمثلة الشروح المتفرقة في مواضع مختلفة من الكتاب.[٥]

ز- نحو اللغة العربية :

مؤلفه محمد أسعد النادري، قدمه للطلاب الجامعيين والمتخصصين، وقد خالف المؤلف ترتيب أبواب الألفية قليلا، انطلاقا من فكرة "الربط بين النحو والصرف ربطا محكما... فالنحو والصرف... جناحا علم واحد، تتكامل قواعدهما فيه، وليس من المقبول –

---

[١] ينظر: محمود حسني مغالسة، **النحو الشافي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٧م، المقدمة، ص ٩.

[٢] ينظر: ابن عقيل، (م.س)، ٢١٦/١. ومحمود حسني مغالسة، **النحو الشافي**،(م.س)، ص١٦٦.

[٣] محمود حسني مغالسة، **النحو الشافي**، (م.س)، ص ١٩١.

[٤] ابن عقيل، (م.س)، ص ٢٦٢.

[٥] ينظر منها: محمود حسني مغالسة، **النحو الشافي**، (م.س)، ص ٤٧، ٤٨، ٤٩، ١٦٦، ١٧٢، ١٩١، ٣٣٠، ٣٩٢، ٣٩٧.

مثلا – أن يدرس صوغ المشتقات ... في باب، ويدرس عملها في باب غيره بحجة أن ذاك صرف وهذا نحو".[١]

إن هذا الدمج بين الأبواب النحوية والصرفية يشكل أبرز نقطة يختلف فيها هذا الكتاب عن شروح الألفية، وإلا فإن المؤلف يستقي من الشروح كثيرا من الأحكام والشواهد وآراء الشراح فيها، ويحرص المؤلف على توثيق مصادره، وقد أفاد من شرح ابن هشام[٢]، وابن عقيل[٣]، والأشموني[٤]، مما يكفينا مؤونة تقديم نماذج من المادة النحوية التي يلتقي فيها مع الشراح.

---

[١] محمد أسعد النادري، **نحو اللغة العربية**، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م، المقدمة.

[٢] ينظر: محمد أسعد النادري، **نحو اللغة العربية**، (م.س)، ص ٤٠، ٥٩، ٦٠، ٨٨، ١٤٢، ١٦٧، ٢١٦، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٤٨، ٢٦٢، ٢٩٨، ٣٢١، ٣٦٣، ٣٦٤، ٦٨٩، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٨، ٤٢٧، ٤٤٤، ٤٥٤، ٤٦٢، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥١٢، ٥٤٣، ٥٥٠، ٥٦٣، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٩٧، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٧٠، ٧٨٢، ٨١٦، ٨٤٧، ٨٦١، ٨٦٣، ٨٧٠، ٨٧٣، ٨٩٠، ٩٠٩، ٩٣٧.

[٣] ينظر: محمد أسعد النادري، (م.س)، ص ٦، ٤٠، ٦٤، ١٤١، ١٤٢، ١٥٨، ١٦٧، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٦٢، ٣٤٣، ٣٧١، ٤٥٦، ٤٧١، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢١، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٤٤، ٥٨٠، ٧٨٣، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٧٣، ٩٠٧، ٩٣٥.

[٤] ينظر: (م.س)، ص ١٦٥، ٣٣١، ٣٨٩، ٤٠٧، ٤٤٧، ٤٦٨، ٤٧٥، ٤٨٠، ٥٢٨، ٥٤ ٦، ٥٨٥، ٥٨٨، ٥٩٦، ٦١٣، ٨٠٩، ٨٤٢، ٨٦٤، ٨٩١، ٩٠٣، ٩٧٢.

الخاتمة

الخاتمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

وبعد،

فقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عدة، أثبت أهمها :

أولا : تبين أن عنوانات المتون النحوية التعليمية – حتى عصر ابن مالك – تحتمل تأويلات دلالية متعددة، تدور حول محاور عدة، أهمها : الاختصار، وتحقيق الكفاية، والوضوح، والترويج، وهي دلالة فنية إعلانية تحوي عناصر الجذب للمتعلم، وهذه الدلالات هي محاور رئيسة لمرتكزات علمية تعليمية ترقى بالعمل، وتجعله ناجحا على المستوى التعليمي إذا ما تحققت فيه فعلا.

ثانيا : عرضت الدراسة لمساعي التيسير ونقيضه لدى النحاة القدامى، باعتماد المعادلة التعليمية التي تقوم على المعلم والكتاب والمتعلم، وبينت أهم العوامل التي أسهمت في تعسير النحو، ومنها التكسب بالنحو، والرغبة في إبقاء مكانة لعلماء النحو، تضمن رجوع المتعلمين إليهم، والجو العام الذي ينظر بإكبار إلى من لا يفهم كلامه، وكأنه يأتي بشيء صعب المنال، وتأثر التأليف النحوي بالجو الفكري العام القائم على النقل والعقل، مما أدى إلى اختلاط النحو بما ليس منه، بالإضافة إلى تفاوت مستويات المتعلمين العمرية والعلمية، الأمر الذي أدى إلى صعوبة تحديد الأسلوب المناسب، والمادة النحوية التي يحتاجها المتعلم. ومع وجود عدد كبير من المتعلمين الأعاجم، استلزم الأمر فرز هذه الفئات وتصنيفها بحيث يمكن للمعلم تحديد الأسلوب المناسب، والتدرج بتعليم النحو وفقا لمستوى المتعلم، وهذا ما لم يحدث، الأمر الذي أدى إلى اختلاط الأمور والشكوى من الكتاب التعليمي من بعض هذه الفئات.

ثالثا: تبين أن علماء النحو ومعلميه انقسموا من حيث توجهاتهم التيسيرية أو التعسيرية إلى فئتين : إحداهما : تسعى بالنحو ليصبح علم غاية، فأضافت إليه من علم الفلسفة والمنطق والافتراضات ما أسهم في تعسيره.

والثانية : تهدف إلى تيسير النحو وتقريبه إلى المتعلمين، وهذه الفئة قدمت كتبا تعليمية على قدر من اليسير والسهولة، كالمقدمة المنسوبة لخلف الأحمر، وكتاب التفاحة لأبي جعفر النحاس، والجمل لأبي القاسم الزجاجي، والواضح للزبيدي، واللمع لابن جني، والمفصل للزمخشري.

أما مناحي التيسير في هذه الكتب فكانت تتلخص في اقتصارها على القضايا الأساسية في النحو، وإغفال التفريعات والجزئيات والآراء المتعددة للنحاة في المسألة الواحدة، والتركيز على الإعمام في الأحكام والقواعد، وإسقاط بعض الأبواب النحوية التي لا حاجة للمتعلم غير المتعمق بها، كبابي التنازع والاشتغال، بالإضافة إلى اعتماد القدر الأيسر من المصطلحات التي لا غنى للمتعلم عنها.

وهذه الأمور جميعها كانت تحقق ميزة الإيجاز في المادة النحوية، وهو أمر كان يحرص عليه الميسرون، وبهذا كان أصحاب هذه الكتب التعليمية يترجمون نظراتهم التيسيرية عمليا دون فلسفتها.

رابعا : ظهرت قديما نقود ودعوات متفرقة لتيسير النحو العربي، فوقفت على عقبات، وأشارت إلى صعوبات في المنهج النحوي، إلا أنها لم تقدم مفهوما، ولم تشكل في مجموعها توجها عاما يبحث عن حلول ناجعة.

خامسا : ظهرت في العصر الحديث توجهات تيسيرية متوالية، بينت مواطن الضعف والخلل، وطرحت الحلول والبدائل التي من شأنها أن تيسر المادة النحوية وتقربها للإفهام.

سادسا : تندرج التوجهات النقدية للنحو القديم تحت قسمين رئيسين :

أولهما : النقود المنهجية ، وثانيهما : النقود الأسلوبية.

أما النقود المنهجية فقد كان من مأخذها على النحو القديم اختلاطه بالفلسفة والمنطق والفقه، واعتماد نظرية العامل منطلقا للتقعيد والتأويل والتعليل ، واقتصار النحو على دراسة أحكام أواخر الكلم، وإغفال أسرار تأليف التراكيب وأساليبه المتنوعة، بالإضافة إلى سوء توزيع المادة النحوية وتبويبها، والإسراف في المصطلحات، واعتماد الشعر – حتى الشاذ منه– سندا أولا لقواعد النحو، وإغفال القراءات القرآنية المختلفة التي تعكس صورة عن تعدد اللهجات، وأخيرا : عدم اعتماد الجملة منطلقا للدرس النحوي.

أما النقود الأسلوبية فقد اهتمت بالطريقة التي تقدم فيها المادة النحوية، فكان من مأخذها على النحو القديم عدم التدرج في ترتيب المسائل وتقرير القواعد، وعدم مراعاة مستوى الطالب وقدرته فيما يقدم له من مسائل نحوية، واعتماد الشواهد الجافة المكررة، وتراوح المادة بين الإيجاز المخل والإطناب المحل، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالجانب التطبيقي والوظيفي بالقدر الكافي.

سابعا : اتخذت التوجهات التي تطرح الحلول والبدائل مسميات عدة كالتيسير، والتسهيل، والتجديد، والإحياء، والتبسيط، والتقريب، والتوضيح، والإصلاح، وكان اختلاف المسميات انعكاسا واضحا لاختلاف توجهات النحاة ونظراتهم التيسيرية.

وقد صنفت الدراسة هذه التوجهات إلى : اتجاه هدم وتدمير يتهم العربية بالعجز والقصور، ويدعو إلى إلغاء الإعراب وتسكين أواخر الكلمات، أو اعتماد اللهجات العامية في الكتابة الأدبية.

واتجاه التيسير التعليمي الذي يدين للنحو القديم، ويسعى إلى تهذيبه، والتجديد في الأساليب التعليمية بما يتناسب مع مستويات المتعلمين وقدراتهم، ومن أعلام هذا الاتجاه من اكتفى بالتنظير وتوضيح الأساليب الأنسب لعرض المادة النحوية، ومنهم من صنف الكتب التعليمية.

واتجاه التيسير الجزئي الذي يعتمد التراث النحوي في محاولاته، مع إعادة النظر فيه، بحيث تحذف بعض أبوابه، وتزاد أبواب أخر، وتختصر بعض فصوله، ويبسط بعضها، ويستعاض عن بعض الاصطلاحات بأخرى تلائم النظريات التعليمية.

واتجاه التيسير الشمولي الذي يقدم رؤية منهجية جديدة، تصلح منطلقا لإعادة النظر في تنسيق المادة النحوية وتبويبها، من غير مساس بأصول العربية، أو أشكالها التعبيرية.

ثامنا : أسهمت الألفية في تيسير النحو العربي، ذلك أنها احتوت قواعد اللغة بطريقة مختزلة، وقدمت "النواة" لمنهج متكامل يعرض المادة النحوية بطريقة تعليمية، تقوم على الشواهد والأمثلة والترجيح بين الآراء بالاختيار، لكن طبيعة النظم أفضت إلى التقصير في التعبير أحيانا، والاكتفاء بالإجمال عن التفصيل.

تاسعا : كان عرض الخلاف، وذكر الوجوه الإعرابية المتعددة في القضايا النحوية، يمكن المتعلم من الاطلاع على طرائق في التفكير النحوي، الأمر الذي يثري الدرس، ويسمح للمتعلم بالخروج من ضيق القاعدة إلى رحابة الاختيار.

عاشرا : كان شرح الألفية مطلبا ضروريا للإفادة الحقة منها، وقد تعددت الشروح والتقت جميعها على غاية واحدة هي توضيح الألفية وتيسيرها على المتعلمين.

وتجاوزت شروح الألفية نثر الأبيات إلى تقريب النحو وتوضيحه، فارتقى الشرح على المنظومة، ولم يكن أسيرا لها، لأنه وجدها قاصرة حينا عن بيان القاعدة أو الرأي النحوي، وبذلك تضافرت الألفية وشروحها معا، وأسهمتا متحدتين في تيسير المادة النحوية.

لكن شرح الألفية كان دائما الأقرب إلى المتعلم من المتن، مما يعني قيامه بالدور الأكثر فاعلية في تيسير النحو وتقريبه.

حادي عشر: تنتظم مواضع التيسير في شروح الألفية في مظهرين اثنين:
أولهما: التيسير في أساليب عرض المادة وشرحها.
وثانيهما: التيسير في الآراء النحوية والترجيحات.

ثاني عشر : استخدم شراح الألفية أساليب متنوعة في عرض المادة النحوية، محاولين تخليصها مما يعتريها من جمود وجفاف، فكان ابن هشام يوظف العنوانات الوصفية المطولة، التي توضح العنوانات الإصطلاحية من جانب، وتمهد للمادة النحوية في الباب من جانب أخر.
كما قدم بعض الشراح تنسيقا نظريا آخر لبعض الأبواب النحوية علىنحو ما نجد لدى المرادي وابن عقيل، في حين قام ابن هشام بالتصرف في المادة النحوية التي تحتويها الأبواب بما يحقق التسلسل المنهجي فيها.

ومهد الشراح للكثير من المسائل النحوية بمقدمات تقرب المادة النحوية، وتهيئ الأذهان للتلقي، بالإضافة إلى تقديم خلاصة لما تقدم عرضه – في كثير من المواضع، خاصة بعد عرض أراء أو وجوه إعرابية متعددة في المسألة الواحدة.

واستخدم الشراح الشواهد على اختلافها أداة تعليمية لصياغة القواعد، وإثباتها وتوضيحها من ناحية، وترسيخ الملكة اللغوية لدى المتعلمين من ناحية أخرى. وقد تنوعت هذه الشواهد لتشمل القرأن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب: نظمه ونثره، وكانت في أكثرها تنمي القيم الروحية والخلقية، وأحيانا الجمالية .

أما الأمثلة المصنوعة لديهم فقد كانت في أكثرها أقرب إلى واقع الحياة اليومية كما بدت الصبغة الدينية واضحة على أمثلة ابن هشام، مما يشي بحضور الرؤية التربوية في فكر الشراح.

وشاع في الشروح أيضا أسلوب الحوار القائم على السؤال والجواب، وهو أسلوب تعليمي يستحث الفكر ويخرج عن شكل التلقين المباشر، وكانت الفنقلة مفتاح الحوار لديهم، وأهم ما يميز هذا الأسلوب أنه يفترض في الطالب القدرة على الاستنتاج، والتحليل، والاعتراض، والاستدراك، وفي هذا ما يستحث الطالب ليعمل عقله، ويتفكر في كل ما يقدم إليه، ليناقش، ويحاجج، ويعترض، ويخطئ أو يصوب، وبالتالي يتحرر المتعلم من صفة

المتلقي السلبي، ليصبح العنصر الفاعل في العملية التعليمية، وهذا مطلب لا زالت تسعى إليه الأساليب التعليمية الحديثة.

وأخيرا استخدم الشراح أسلوب الربط بين المسائل النحوية المتفرقة في الباب الواحد بعبارات من نحو "قد تقدم" و "سيأتي ذكره"، مما يمكن المتعلم من ربط السابق باللاحق، ويبين موقع المسألة من الشرح. هذا بالإضافة إلى عبارات التنبيه التي وظفها الشراح لاجتذاب ذهن المتعلم.

ثالث عشر: تبين أن لشراح الألفية آراء تيسيرية في مسائل نحوية تتعلق بالأسماء، والأفعال، والحروف، حرصوا فيها على الاستناد إلى القرآن الكريم في تقرير القواعد، وإثباتها أو مخالفتها أحيانا، كما كانوا يحتكمون في تأييد الآراء النحوية أو تفنيدها إلى واقع الاستعمال اللغوي.

وقد قدموا تسويغات وتوضيحات لكثير مما خرج عن أصل الأحكام إلى فروعها، كالإعراب بالحروف، والتقدير، والتأويل، والإضمار، مما ينبي عن إدراكهم لما قد يكون في مثل هذه الأحكام من صعوبة أو خلط على المتعلم.

رابع عشر: لم يخرج الشراح عن نهج النحاة الأوائل وإنما سعوا إلى تهذيب القواعد وتسويغها، وإثراء المتن بالنصوص اللغوية والتراكيب المتنوعة من شتى مصادر الاحتجاج والاختيار-بكل حياد وموضوعية- من بين الآراء أرجحها وأقربها إلى واقع اللغة، وبهذا يمكن أن يعد إسهام الشروح في التيسير من قبيل التيسير الجزئي المرتبط بغايات تعليمية.

خامس عشر: تبين أن من آراء الشراح ما تلتقي بعض التوجهات التيسيرية الحديثة معه، وأن من المصنفات النحوية الحديثة ما اعتمد الشروح مصدرا أساسا لعرض المادة النحوية، وأن منها ما أخذ بكثير من أقوال الشراح، وطور من خلالها آراء في التيسير.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

(أ) القرآن الكريم.

(ب) المصادر العامة:

١. ابن الأثير، نصر الله بن محمد ، ضياء الدين (٦٣٧هـ)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٥م.

٢. الأشموني، علي نور الدين بن محمد (٩٢٩هـ)، **شرح الأشموني**، تح: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٩٩٣م.

٣. الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت ٥٧٧هـ)، **أسرار العربية**، تح: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٧م.

٤. -----، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٢م.

٥. -----، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط٣، ١٩٨٥م.

٦. الجاحظ، عمرو بن بحر (٢٥٥هـ)، **الحيوان**، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م.

٧. -----، **رسائل الجاحظ**، اختيار عبد الله بن حسان، مصر، (د.ن)، ١٩٧٩م.

٨. أبو جعفر النحاس، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، **التفاحة في النحو**، تح: كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٢م.

٩. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٣هـ)، **اللمع في العربية**، تح: فائز فلوس، دار الكتب الثقافية، (د.ت)، وتح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م.

١٠. ------، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠م.

١١. الحريري، القاسم بن علي (ت ٥١٦هـ)، **شرح ملحة الإعراب**، تح: بركات يوسف هبور، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

١٢. ابن حزم، علي بن أحمد بن حزم (٤٥٦هـ)، **التقريب لحد المنطق**، تح: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩م.

١٣. **رسائل ابن حزم الأندلسي**، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٨٠م.

١٤. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، مكتبة علي صبح، القاهرة، ١٩٦٤م.

١٥. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ)، **المقدمة**، تح: علي عبد الوافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط٣، (د.ت).

١٦. خلف الأحمر (في نحو ١٨٠هـ)، **مقدمة في النحو**، تح: عز الدين التنوخي، دمشق، ١٩٦١م.

١٧. الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، **الجمل في النحو**، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

١٨. **المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي**، تح: أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٩. الرضي الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، **شرح الكافية**، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٦م.

٢٠. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، طباعة: محمد سامي الخانجي، مصر، ط١، ١٩٥٦م.

٢١. -----، **الواضح**، تح: عبد الكريم خليفة، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٧٧م.

٢٢. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ)، **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، القاهرة، ١٩٥٩م.

٢٣.-----، **الجمل في النحو**، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ط١، ١٩٨٤م.

٢٤.-----، **مجالس العلماء**، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣م.

٢٥. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، **المفصل في علم العربية**، تح: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)

٢٦. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٧. سيبويه، أبو بكر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت حوالي ١٨٠هـ)، **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون، بيروت، (د.ت).نسخة مصورة من ط بولاق (د.ت).

٢٨. السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ) الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، بيروت، جروس برس، ط١، ١٩٨٨م.

٢٩. -----،بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مصر، (د.ن)، ١٣٢٦هـ.

٣٠. عبد القاهر الجرجاني، (ت ٤٧١-٤٧٤هـ)، **الجمل**، تح: علي حيدر، دمشق، (د.ن)، ١٩٧٢م.

٣١. -----، **دلائل الإعجاز**، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م.

٣٢. ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، **المقرب**، تح: أحمد الجوزي وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت). وتح: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

٣٣.-----، **شرح جمل الزجاجي**، تح: صاحب أبو جناح، (د.م)، (د.ت).

٣٤. أبو العلاء المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله (ت ٤٤٩هـ) ، **رسالة الغفران**، دار صادر، بيروت، ١٩٦٤م.

٣٥. ---------، **عبث الوليد**، تح: محمد عبد الله المدني، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٣٦م.

٣٦. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ)، **الإيضاح العضدي**، تح: حسن شاذلي فرهود، (د.ن)، (د.م)، ط١، ١٩٦٩م.

٣٧. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩هـ) **شرح ابن عقيل**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، (د.ت)،

٣٨. عنترة العبسي، **ديوانه**، شرح الخطيب التبريزي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.

٣٩. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، (٦٤٦هـ)، **إنباه الرواة على انباه النحاة**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م.

٤٠. ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، **متن ألفية ابن مالك**، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٥م.

٤١. ----، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

٤٢. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٤٣. المرادي، حسن بن قاسم (٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تح: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكتب الأزهرية، القاهرة، ط٢، (د.ت).

٤٤. المتنبي، أحمد بن الحسين (٣٥٣هـ)، **ديوانه**، وضعه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٨٠م.

٤٥. ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، (ت ٥٩٢هـ)، **الرد على النحاة**، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

٤٦. ابن معطي، زين الدين، يحيى بن عبد المعطي (ت ٦٢٨هـ)، **الفصول الخمسون**، تح: محمود محمد الطناحي، منشورات عيسى البابي الحلبي، (د.ت)، (د.م).

٤٧. ابن الناظم، محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، **شرح ألفية ابن مالك**، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٤٨. ابن النديم، محمد بن إسحاق، **الفهرست**، تح: رضا تجدد بن علي، (د.م)، (د.ت). وتح: ناهد مياس، دار قطري، بن الفجاءة، ط١، ١٩٨٥م.

٤٩. ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦٢هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٨٠.

٥٠. -------، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٣، ١٩٧٢م. وتح: حسن حمد، إشراف: أميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٥١. ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد (٣٣٤هـ)، **الانتصار لسيبويه على المبرد**، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٥٢. ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء**، تح: إحسان عباس، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٠م. ودار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.ودار صادر ، ١٩٥٦.

٥٣. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل**، إدارة المطابع، المنيرية، مصر، (د.ت).

المراجع:

٥٤. إبراهيم أنيس، **أسرار العربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٨٥.

٥٥. إبراهيم السامرائي: **الفعل، زمانه وأبنيته**، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٦.

٥٦. ----------: **النحو العربي: نقد وبناء**، دار الصادق، بغداد، ١٩٦٨، ودار البيان بيروت، ط١، ١٩٩٧.

٥٧. إبراهيم مصطفى: **إحياء النحو**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢.

٥٨. أحمد رضا العاملي، **معجم متن اللغة**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٨.

٥٩. أحمد عبد الستار الجواري، **نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي**، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد، ١٩٨٤.

٦٠. ----------، **نحو الفعل**، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٤.

٦١. أحمد علم الدين الجنيدي، **في قواعد العربية**، مكتبة الشباب، المنيرة، ط١، ١٩٧٤.

٦٢. أحمد علي محمد، **تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي**، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩١.

٦٣. أحمد ماهر البقري، **في علم النحو، دراسة ومحاورة**، دار المعارف، مصر، ١٩٨١

٦٤. ----------، **نحاة ومناهج**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٥.

٦٥. أحمد مختار عمر، **البحث اللغوي عند العرب**، دراسة في قضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٧٨.

٦٦. أحمد مكي الأنصاري، **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، ١٩٦٤.

٦٧. أمين الخولي، **مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير**، دار المعرفة، ط١، (د.م)، ١٩٦١.

٦٨. أمين عبد الله سالم، **تجديد النحو ونظرة سواء**، مطبعة الأمانة، مصر، ط١، ١٩٨٦.

٦٩. أنور خالد الزعبي، **ظاهرية ابن حزم الأندلسي نظرية المعرفة ومناهج البحث**، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٥.

٧٠. أنيس فريحة، **تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة**، الجامعة الأمريكية، بيزوت، ١٩٢٩م.

٧١. --------، **نحو عربية ميسرة**، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٥.

٧٢. بسام قطوس، **سيمياء العنوان**، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ٢٠٠١.

٧٣. تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٧٩.

٧٤. حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٠م.

٧٥. حسن موسى الشاعر، **تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري**، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٤.

٧٦. حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.

٧٧. خديجة الحديثي، **المبرد سيرته ومؤلفاته**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.

٧٨. خليل عمايرة، **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي**، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨٥م.

٧٩. زين كامل الخويسكي، **ألفية ابن مالك، شرح ميسر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥م.

٨٠. سعيد الأفغاني، **نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي**، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩م.

٨١. سعيد جاسم الزبيدي، **قضايا مطروحة للمناقشة في النحو واللغة والنقد**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٨م.

٨٢. --------، **القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره**، دار الشروق، عمان، ١٩٩٧م.

٨٣. السيد أحمد الهاشمي، **القواعد الأساسية للغة العربية**، مؤسسة دار الهجرة، مصر، ١٩٣٦م.

٨٤. شوقي ضيف، **تجديد النحو**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

٨٥. ------، **تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م.

٨٦. ----------، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ١٩٩٢م.

٨٧. طه الراوي، **نظرات في اللغة والأدب**، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٨٨. عامر السامرائي، **آراء في العربية**، مطبعة الإرشاد، بغداد، (د.ت).

٨٩. عباس حسن، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١م.

٩٠. --------، **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٧٣م.

٩١. عبد الجبار القزاز، **الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين**، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٩م.

٩٢. عبد الحسين المبارك، **الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة**، جامعة البصرة، العراق، ١٩٨٢م.

٩٣. عبد الرحمن عطبة، **مع المكتبة العربية : دراسة في أمهات المصادر والمراجع المتصلة بالتراث**، دار الأوزاعي، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

٩٤. عبد العال سالم مكرم، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

٩٥. عبد العزيز محمد فاخر، **توضيح النحو، شرح ابن عقيل وربطه بالأساليب الحديثة والتطبيق**، (د.ن)، (د.ت).

٩٦. عبد الكريم الأسعد، **الوسيط في تاريخ النحو العربي**، دار الشواف، الرياض، ط١، ١٩٩٢م.

٩٧. عبد الكريم خليفة، **تيسير العربية بين القديم والحديث**، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، (د.ت).

٩٨. عبد المتعال الصعيدي، **النحو الجديد**، دار الفكر العربي، (د.ن)، ١٩٤٧م.

٩٩. عبد المنعم فائز، **السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٣م.

١٠٠. عبد الوارث مبروك سعيد، **في إصلاح النحو العربي : دراسة نقدية**، دار القلم، الكويت، ١٩٨٥م.

١٠١. عبده الراجحي، **التطبيق النحوي**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.

١٠٢. --------، **النحو العربي والدرس الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦م.

١٠٣. --------، **دروس في شروح الألفية**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.

١٠٤. عمران شعيب، **منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط١، ١٩٨٦م.

١٠٥. علي عبود الساهي، **المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية**، رسالة ماجستير مطبوعة، بغداد، ١٩٨٤م.

١٠٦. علي موسى الشوملي، **شرح ألفية ابن معطي: تحقيق ودراسة**، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٥م.

١٠٧. عفيف دمشقية، **تجديد النحو العربي**، معهد الإنماء العربي، لبنان، ١٩٨١م.

١٠٨. --------، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش- الكوفيون)**، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

١٠٩. فاضل صالح السامرائي، **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**، دار النذير، بغداد، ١٩٧٠م.

١١٠. كاظم إبراهيم كاظم، **الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي**، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١١١. مازن المبارك، **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، مطبعة جامعة دمشق، ط١، ١٩٦٣م.

١١٢. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ١٩٧٢م.

١١٣. محمد إبراهيم عبادة، **كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد**، دراسة تحليلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ت).

١١٤. ----------، **النحو التعليمي في التراث العربي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ت).

١١٥. محمد أسعد النادري، **نحو اللغة العربية**، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.

١١٦. محمد أحمد برانق، **النحو المنهجي**، مطبعة لجنة البيان العربي، مصر، ط٢، ١٩٥٩م.

١١٧. محمد الجواد آل الشيخ الجزائري، **نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية**، مطبعة دار النشر والتأليف، النجف، ١٩٥١م.

١١٨. محمد خير الحلواني، **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧١م.

١١٩. محمد طنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، دار المعارف، القاهرة، ط٢، (د.ت).

١٢٠. محمد عبد الخالق عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث، مصر، (د.ت).

١٢١. محمد عبد المطلب البكاء، **مصطفى جواد وجهوده اللغوية**، دار الشـــؤون الثقافيـــة، بغداد، ١٩٨٧م.

١٢٢. محمد عرفة، **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٠م.

١٢٣. محمد علي حمزة سعيد، **ابن الناظم النحوي**، مطبعة أسعد، بغداد، (د.ت).

١٢٤. محمد عيد، **أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧١م.

١٢٥. ------، **الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م.

١٢٦. ------، **نحو الألفية**، مكتبة الشباب، القاهرة، ج١، ١٩٩٠م، ج٢، ١٩٩٢م.

١٢٧. ------، **النحو المصفى**، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٩م.

١٢٨. محمد فكري الجزار، **العنوان وسميوطيقا الاتصال الأدبي**، الهيئة المصريـــة العامـ للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٢٩. محمد محمد سعيد، **الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج**، مطبعة الأمانة، مصر، ١٩٨٠م.

١٣٠. محمد محمود بندق، **تيسير قواعد النحو**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٦م.

١٣١. محمد مصطفى رضوان وآخرون، **التمهيد في النحو والصرف**، منشـــورات جامعـــة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٣م.

١٣٢. محمود أحمد نحلة، **صور تأليف الكلام عند ابـــن هشـــام**، دار المعرفـــة الجامعيـــة، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

١٣٣. محمود حسني مغالسة، **النحو الشافي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٧م.

١٣٤. مصطفى جواد، **المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية**، مطبعة العاني، بغـــداد، ط٢، ١٩٦٥م.

١٣٥. مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، بيروت، ط٨، ١٩٨٦م.

١٣٦. معاذ السرطاوي، **ابن مضاء القرطبي وجهوده النحويـــة**، دار مجـــدلاوي، عمـــان، ١٩٨٨م.

١٣٧. مهدي المخزومي، **في النحو العربي: قواعد وتطبيق**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٦٦م.

١٣٨. ---------، **في النحو العربي: نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي، بـــيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

١٣٩. ---------، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، القاهرة، ط٢، ١٩٥٨م.

١٤٠. نعمة رحيم العزاوي، **في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥م.

١٤١. هاني العمد، **مصادر المكتبة العربية في اللغة والأدب والمعاجم والتراجم**، عمان. جامعة القدس المفتوحة، الأردن، ١٩٩٩م.

١٤٢. -------، **مقومات مناهج التأليف العربي في مقدمات المؤلفين**، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٧م.

١٤٣. يعقوب بكر، **نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى الثامن**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١.

١٤٤. يوسف كركوش، **رأي في الإعراب**، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٥٨م.

ثالثا: الرسائل الجامعية

١٤٥. دلال عبد الرؤوف اللحام، **تيسير النحو**
منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٨م.

١٤٦. رياض يونس الواد، **مهدي المخزومي وجهوده النحوية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، ١٩٩٥م.

١٤٧. عطا موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢م.

١٤٨. فيصل أحمد فؤاد، **الاتجاهات النحوية الحديثة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٧٦م.

١٤٩. قاسم عبد الرضا كاصد، **محاولات حديثة في تيسير النحو العربي، دراسة وتقويم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، ١٩٨٤م.

١٥٠. لطيفة النجار، **منزلة المعنى في نظرية النحو العربي**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥م.

١٥١. محسن العبيد، **شرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ١٩٩٣م.

١٥٢. محمد دحلان، **ابن عقيل في شرحه للألفية، منهجه وفوائده**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٨٧م.

١٥٣. محمود نجيب، **شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة حلب، ١٩٩٩م.

١٥٤. وليد عاطف الأنصاري، **نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٨٨م.

١٥٥. يوسف شاهين، **محاولات التجديد في النحو**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ١٩٨٩م.

رابعا: الدوريات

١٥٦. رزوق فرج رزوق، الشعراء التعلميون والمنظومات التعليمية، **المورد،بغداد**، المجلد التاسع عشر، ع١، ١٩٩٠م، ص ص ٢٠٧-٢٢٦.

١٥٧. سعيد جاسم الزبيدي، الاختيار مذهبا لغويا : دراسة مخطوطة قدمت إلى **مؤتمر اللغة العربية في الجامعة الأردنية**، بتاريخ: ٢٠٠١/٥/١٧م.

١٥٨. عارف النكدي، التفاحة في النحو، تحقيق: كوركيس عواد، **مجلة مجمع دمشق**، مجلد ٤٢، ١٩٦٧م، ص ١٤٩-١٥٢.

١٥٩. عبد الحميد مصطفى السيد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية العربية** ، دبي، ع٥، ١٩٩٢م، ص ٢٠ وما بعدها.

١٦٠. عبد العال سالم مكرم، ابن هشام المصري ومنهجه في دراسة النحو العربي، **مجلة كلية الآداب والتربية**،الكويت، العدد ٥، ١٩٧٤م، ص ٢٠.

١٦١. عبد القادر المهيري، الجملة في نظر النحاة العرب، **حوليات الجامعة التونسية**، ع ٣، ١٩٦٦م، ص ٣٧ وما بعدها.

١٦٢. عصام نور الدين، منهج ابن هشام من خلال شواهده، **مجلة الباحث،باريس- بيروت** السنة ٥، العدد ٢، ١٩٨٣م، ص ٩٧-١٢٢.

١٦٣. فيصل إبراهيم صفا، عطف البيان والبدل، باب واحد أم بابان؟، **مجله مجمع اللغة العربية الأردني**، السنة ١، ١٩٩٢م، العدد ٤٩، ص٥٥-٧٢.

١٦٤. محمود حسني مغالسة، التنافس وأثره على النحو والنحاة، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، السنة الثالثة، ع ٩-١٠، ١٩٨٠م، ص٥-٧.

١٦٥. محمود حسني مغالسة، نفي مقدمة في النحو عن خلف الأحمر، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد السابع، العددان السابع والعشرون والثامن والعشرون، ١٩٩١م، ص ٣١-٧١.

١٦٦. نعمة رحيم العزاوي، دفاع عن النحو العربي، **المورد**، بغداد، مجلد (١٥)، ع (٢)، ١٩٨٦م، ص ٤٩-٦٢.

١٦٧. نهاد الموسى، النحو العربي بين النظرية والاستعمال، مثل من باب الاستثناء، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية ،مجلد ٦، العدد٢، ١٩٧٩م، ص ٩-٩٨.

Abstract

The Role of Commentaries on Al alfiyah in Simplifying Arabic Grammar

(Ibn AL Nazhem 686 A.H, AL Muradi 749 A.H., Ibn Hesham 761 A.H., Ibn Aqeel 769 A.H.)
(Examples)

This study dealt in the facilitation aspects of the interpretations made on the texts of Alfiyat Ibin Malik (D 672 AH), well known as the core (Al-Kholasah). Thus, I have chosen four of the most important explanations, most famous and more frequently current among the scholars. They are namely: Ibn Al-Nazhem Explanation (D 686 AH), Al-Muradi Explanation (D 749 AH) , Ibin Hisham Explanation (D 761 AH) and Ibin Aqeel Explanation, (D 769 AH).

I have treated the grammatical texts till the age of Ibin Malik, their titles and contents, and studied facilitating with the ancient grammarians using the educational process with its three parties: the teacher, the grammar book and the learner. I also underlined the facilitation features with the ancient grammarians, which were very blatant in the book titled "Al-Kitab Al-Muyassar", (the easily facilitated book); as well as the critical, methodological and suggestions. I also dealt with facilitating with the recent grammarians within some orientations, such as the educational & facilitation direction, and the partial facilitation direction, as well as the holistic facilitation direction.

The study was piloted by the facilitating views of the grammarians- both old and recent ones- and it was found that the facility in interpretations was well systemized into two features:

First, facilitating the presentation and explanation methods. In this manner interpreters used various approaches in explanation to liberate the grammatical material of what cohered with it of dryness and inflexibility.

Second, facilitating the views and likelihoods. In this concern, I found that there were some facilitating views, which are aware of the hardship places in grammar, and thereby, try to facilitate or make it acceptable. They used to resort in supporting the grammatical views in

challenging them to the factual usage of the language. They further enriched the grammatical material with many linguistic texts and various structures of myriad sources of defense. Among these views, they elected the most likely and most close to the facts of the language. These views were grouped into problems that first relate to "nouns", second to "verbs" and third to "letters"; all of which were presented and illustrated.

The study explored, through the results availed as a result of the explanations, and their outlines and effects in the recent facilitating calls and endeavors were quite vivid. The views of the explanations in facilitating had met with some of the recent grammarians. The study explanations had their presence in some educational books and literatures aiming at facilitation, which in turn, took the explanations a fundamental source. Most important of which are: Tawdih Al-Nahw (Grammar Illustration), by Abdel Aziz Fakher, Al-Alfiyah Grammar, by Moh'd Eid. These are books had their starting points from the explanations to realize the aim of facilitating. In addition, the modern Arab Grammatical authored books were generally affected with the Explanations of Al-Alfiyah. For instance, Jami' Al-Doroos Al Arabia (collector of Arabic lessons), by Mustafa Ghalayini, Al-Nahw Al-Musaffa (purified grammar), by Moh'd Eid, Al-Nahw Al-Shafi (fulfilling grammar), by Mahmoud Maghalseh, and others.

The study was concluded by the results and recommendations of the research, and a list of the references and resources.